

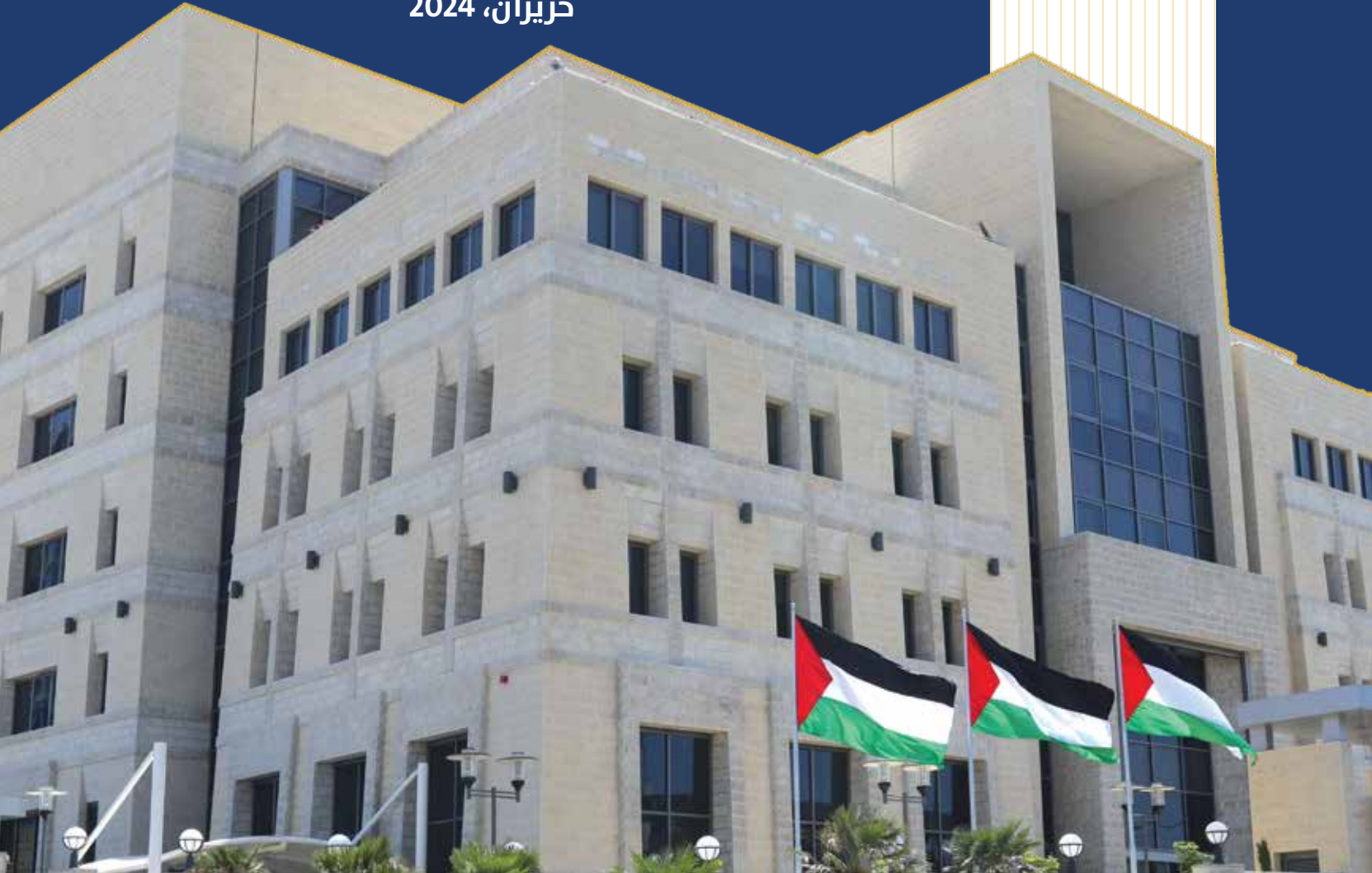


سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

# تقرير الاستقرار المالي 2023

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

حزيران، 2024



© حزيران، 2024.  
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:  
سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2023.

جميع المراسلات توجه إلى:  
سلطة النقد الفلسطينية  
ص.ب. 452، رام الله والبييرة - فلسطين.

هاتف: 2-2415251 (+ 970)  
فاكس: 2-2415310 (+ 970)  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

# تقديم



تشرف سلطة النقد الفلسطينية أن تضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير الاستقرار المالي، الذي يسلط الضوء على وضع القطاع المالي في فلسطين خلال العام 2023، الذي تزايدت فيه المخاطر وشكلت تحديات جوهرية على استقرار هذا القطاع، وخصوصاً في الفترة التي أعقبت العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على الأراضي الفلسطينية، وتزايد حالة الضبابية وعدم اليقين في ظل استمرار أزمة مالية الحكومة الناجمة عن قرصنة أموال المقاصة، بالتزامن مع شح المساعدات الخارجية، والارتفاعات المتواصلة في مستويات الأسعار والفائدة، وغيرها.

ويأتي إصدار هذا التقرير في إطار جهود سلطة النقد الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي في فلسطين، باعتباره أحد أهدافها الرئيسية، وذلك من خلال المحافظة على نظام مالي مستقر ومتين وفعال، وتقييم المخاطر والتهديدات المحتملة تجاه الوسطاء الماليين والنظام المالي، والوقوف على مدى مرونة وقدرة هذا النظام على مواجهة مثل هذه المخاطر.

يتناول التقرير تحليل أهم المخاطر والتحديات، الداخلية والخارجية، التي واجهت القطاع المالي الفلسطيني، المصرفي وغير المصرفي، وتقييم إنعكاساتها وتداعياتها على أهم مؤشرات هذا القطاع، مستخدمين في ذلك العديد من أدوات الإنذار المبكر، بما في ذلك مؤشرات السلامة المالية، وفجوة الائتمان، واختبارات الأوضاع الضاغطة، وغيرها.

وختاماً، أنقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، وبما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي في فلسطين، ويخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه.

المحافظ  
د. فراس ملحم  
فراس ملحم



iii	تقديم
1	الفصل الأول: تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين
7	الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاستقرار المالي
8	التطورات العالمية
9	التطورات الإقليمية
11	التطورات المحلية
14	الفصل الثالث: البيئة الرقابية والبنية التحتية
15	الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية
20	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
21	الشمول المالي والنفذ إلى الخدمات المالية
24	الفصل الرابع: التعرض في القطاع المصرفي
25	التعرض للقطاعات المحلية
26	القطاع العام
29	القطاع الخاص
33	قطاع الإسكان والرهن العقاري
34	المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
35	التعرض للقطاعات الخارجية
35	معدلات الفائدة
36	أسعار الصرف
37	علاقات المراسلة المصرفية
38	القطاع المصرفي والعدوان الإسرائيلي



40	الفصل الخامس: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي
41	مؤشرات رأس المال
44	مؤشرات جودة الأصول
48	مؤشرات العائد والربحية
51	مؤشرات السيولة
54	المؤشر الكلي للاستقرار المالي

57	الفصل السادس: المؤسسات المالية غير المصرفية
58	المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد
58	قطاع الإقراض المتخصص
60	قطاع الصرافة
61	قطاع خدمات الدفع
63	المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال
63	قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)
65	قطاع التأمين
66	قطاع التأجير التمويلي والرهن العقاري

69	الفصل السابع: الأوضاع الضاغطة
70	اختبارات الأوضاع الضاغطة
70	اختبارات العامل الواحد
71	الاختبار متعدد العوامل
72	اختبار السيولة
72	اختبارات انتقال العدوى
73	اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي



# الفصل الأول

## تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين



## نظرة عامة

عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023 من ظروف استثنائية وأوضاع صعبة بفعل العديد من الضغوط والتحديات، التي تزايدت حدتها في الربع الأخير من العام عقب العدوان الإسرائيلي غير المسبوق، والصدمة الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد جراء هذا العدوان، وما أحدثته من تراجع كبير في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وكشفت هذه الظروف والأوضاع عن بعض المخاوف بشأن حالة الاستقرار المالي، سرعان ما بددتها المرونة الكبيرة والمهنية العالية التي أبدتها القطاع المصرفي في التعامل مع الصدمات والمخاطر التي هددت استقراره. ويقدم هذا الفصل تقييماً عاماً لحالة الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2023، ومدى تأثيرها بالتطورات العالمية، والإقليمية، والمحلية.

## وضع الاستقرار المالي

تمثل البيئة الاقتصادية الفلسطينية بكل ما يحيط بها، الأرضية التي يعمل فيها القطاع المصرفي، والتي شهدت خلال العام 2023 مزيداً من الضبابية وعدم اليقين، تمخضت عن انكماش في النشاط الاقتصادي بنحو 30% على مستوى الربع الرابع، وحوالي 5.5% على مستوى العام ككل، مقارنة مع نمو 4.1% في العام 2022. إلى جانب ارتفاع ملموس في معدل البطالة تجاوز 30%<sup>[1]</sup>، مقارنة مع 24.5%، وارتفاع مستوى الأسعار المحلية إلى 5.9%، مقارنة مع 3.7% خلال نفس الفترة<sup>[2]</sup>.

والقطاع المصرفي، كغيره من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، يعمل في ظروف صعبة ومعقدة وغير مستقرة، مما جعله عرضة للعديد من المخاطر والتحديات. وتعتبر مؤشرات السلامة المالية من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم مدى تأثير وضع الاستقرار المالي بتداعيات هذه المخاطر، والتي أظهرت بالإجمال أداءً جيداً. فبالرغم من تراجع بعضها في ظل ما أحاط بالاقتصاد الفلسطيني من ظروف استثنائية وأوضاع صعبة، إلا أن هذه المؤشرات بقيت في مستويات أعلى من المتطلبات الرقابية لسلطة النقد، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، مما يعني أن القطاع المصرفي بقي سليماً معافى، مع احتفاظه بمستويات عالية من الرسملة، بلغت حوالي 16.2% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وتحقيقه مستويات جيدة من الربحية، إذ بلغ العائد على حقوق المساهمين نحو 7.6%، مستفيداً من هوامش الفائدة لديه.

وبقي القطاع المصرفي محتفظاً بمستويات جيدة من السيولة كافية لتغطية نحو 43.1% من الالتزامات قصيرة الأجل. ويعززها في ذلك نسبة تغطية السيولة (LCR) التي ارتفعت في نهاية العام 2023 إلى حوالي 297.7%، أي أن المصارف تحتفظ بمخزون من الأصول السائلة عالية الجودة<sup>[3]</sup> فوق احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لبعض السيناريوهات غير المواتية ولمدة 30 يوماً. ويضاف إلى ذلك نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) التي بلغت حوالي 176.0%، مما يعني أن مصادر الأموال التي تعتمد عليها المصارف لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل تفوق أيضاً التمويل المستقر المطلوب. علماً بأن هذه النسب يجب ألا تقل في أي وقت من الأوقات عن 100%. كما أظهرت مؤشرات المتانة المالية أداءً جيداً مع بقاء القروض المتعثرة عند مستويات متدنية نسبياً، رغم ارتفاعها إلى حوالي 4.5% من إجمالي محفظة القروض، مع تمتعها بغطاء جيد من المخصصات، يكفي لتغطية الجزء الأكبر منها.

[1] الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2023، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2024، سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي مشترك، كانون أول 2023.

[2] الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون ثاني 2024.

[3] الأصول السائلة عالية الجودة هي الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة وبشكل فوري إلى نقد من دون خسائر، أو مع تكبد خسائر ضئيلة في ظل أوضاع ضاغطة.



كما أظهرت نتائج اختبارات التحمل/الضغط المالي (أحد أدوات الإنذار المبكر التي تستخدمها سلطة النقد كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر) أن القطاع المصرفي الفلسطيني قادر على مواجهة الصدمات والأوضاع الضاغطة في ظل احتفاظه بمستويات جيدة من رأس المال، إلى جانب تمتعه بمستويات مريحة من السيولة. فقد أسفرت نتائج محاكاة الصدمات المختلفة والمتفاوتة في شدتها عن نجاح غالبية المصارف في اجتياز هذه الصدمات، مع المحافظة على مستويات رسملة أعلى من معدل العقبة الذي تم اختياره عند مستوى (10.5%)، باستثناء بعض الحالات القليلة جداً التي انخفضت فيها النسبة عن هذا المعدل، وفقاً لبعض السيناريوهات التي تصنف بأنها عالية الشدة.

ويُلخص المؤشر الكلي للاستقرار المالي حالة الاستقرار المالي خلال العام 2023، والذي أظهرت نتائجه تزايداً محدوداً في مستوى المخاطر الإجمالية التي هدّدت استقرار القطاع المالي قياساً على مستواها في العام السابق، مما تسبب في تراجع قيمة هذا المؤشر إلى 0.41 نقطة، مقارنة مع 0.45 نقطة في العام 2022، متأثرةً بحالة الضبابية وعدم اليقين التي سادت، وتأثيرها على أداء بعض المؤشرات الفرعية للمؤشر الكلي، وخصوصاً مؤشري الاقتصاد الحقيقي، وقطاع التأمين.

وفي المحصلة، لقد أظهر القطاع المصرفي مرونة كبيرة ومهنية عالية في التعامل مع الصدمات المختلفة التي هدّدت استقراره، مدعوماً بإجراءات وتدخلات سلطة النقد المستندة إلى أفضل المعايير الدولية في مجال الرقابة، ولعبت دوراً جوهرياً في التخفيف من آثار وتداعيات هذه المخاطر على استقرار هذا القطاع. هذا بالإضافة إلى تسخير سلطة النقد لكافة إمكانياتها واتخاذها ما يلزم من تدابير وتدخلات لاستمرار الحفاظ على متانة هذا القطاع وزيادة مرونته ومناعته في التعامل مع أية صدمات محتملة، بالتوازي مع الإجراءات الأخرى التي اتخذتها لمساعدة الحكومة والقطاع الخاص على تجاوز هذه الظروف، والإبقاء على دورة الأعمال.

وفي سياق متصل، شهدت المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة سلطة النقد وإشرافها المباشر (مؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرافين، وشركات خدمات الدفع) العديد من التطورات التي أسهمت في تحسن بعض مؤشراتنا خلال العام 2023، وعززت من تواجدنا في الاقتصاد المحلي، وذلك بالرغم من تزايد تعرضها للمخاطر المتأتمية من هذه الأوضاع الاستثنائية، وخصوصاً خلال العدوان الإسرائيلي. فقد لحق ضرر كبير بفروع مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة وتوقفت عن العمل، كما عانى هذا القطاع من التداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذا العدوان على الفئات التي يستهدفها هذا القطاع، وانقطاع مصادر دخل شريحة كبيرة منهم. كما تعرض عدد من شركات ومحال الصرافة العاملة في قطاع غزة للتدمير بشكل جزئي أو كلي، إلى جانب قيام قوات الاحتلال أكثر من مرة باقتحام ومداهمة العديد من شركات ومحال الصرافة العاملة في بعض محافظات الضفة الغربية ومصادرة أموالها والعبث بمحتوياتها، بهدف زعزعة النظام المالي في فلسطين. وقد أسهمت سلسلة تدخلات سلطة النقد في التخفيف من تداعيات هذه المخاطر على هذه القطاعات، وإبقاء بيئة عملها سليمة، وبما يسهم في استقرارها. أما بالنسبة لقطاع شركات خدمات الدفع، فقد أخذت دائرة قبول خدماته بالانتعاش كبديل عن الخدمات التقليدية، وسجل تطورات ملموسة على مستوى مستخدمي المحافظ الإلكترونية وقيمها الإجمالية، وخاصة بعد تدخلات سلطة النقد لتنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات في هذا القطاع، وحمايته من مخاطر التكنولوجيا، والأمن السيبراني، وبما يمكنه من إدارة عملياته بفاعلية وأمان، وضمان حماية أمن المعلومات فيه. علاوة عن قيام سلطة النقد بمنح مرونة عالية بشأن نطاق الخدمات المسموح لشركات خدمات الدفع تقديمها، بهدف الحد من المعوقات التي يواجهها المواطنون، وخصوصاً في قطاع غزة، فيما يتعلق بصعوبة الوصول إلى الخدمات المالية وتنفيذ عمليات السحب والإيداع.

على صعيد آخر، خطت سلطة النقد خطوات إضافية مهمة في مجال البنية التحتية المعززة والداعمة للنظام المالي والمصرفي، خاصةً على صعيد التكنولوجيا المالية وتعزيز أدوات الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي، فشهد العام 2023 نقلات نوعية، في مقدمتها إطلاق منصة رقمية لعرض وسداد الفواتير على المستوى الوطني، وتطبيق خدمة استعلام الأفراد عبر الهاتف المحمول، وغيرها من التطورات في مختلف الأنظمة ذات العلاقة التي تعزز من استخدام وسائل الدفع الحديثة، وكان لها تأثير مباشر على حالة الاستقرار المالي ومستوى الشمول المالي، وتعزيز الروابط بين قطاعات وشرائح الاقتصاد المختلفة والقطاع المصرفي الفلسطيني والنظام المالي بشكل عام.

ورغم التحديات والمخاطر التي شهدتها العام 2023، تمكنت سلطة النقد من الحفاظ على الحالة الإيجابية العامة لوضع الاستقرار المالي، مع إدراكها بأن بعض مصادر الخطر المحتملة لا تزال قائمة، وقد تؤثر على حالة الاستقرار المالي. ويمكن الإشارة إليها من خلال الآتي:



## التعرض للقطاعات المحلية

شهدت فلسطين خلال العام 2023، وخصوصاً في الربع الأخير من العام، تطورات سياسية وأمنية، زادت من حدة الضغوط السياسية والاقتصادية وعمقت من حالة الضبابية وعدم اليقين، وألقت بظلالها على الحالة العامة في فلسطين. فخلال العدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة في بداية الربع الرابع من العام، تزايدت قرصنة إسرائيل غير المبررة لإيرادات المقاصة، وتزايدت هجمات المستوطنين، وشُددت القيود على حركة الأفراد، وارتفعت مستويات البطالة، كما منع فلسطيني الداخل من التسوق من المناطق الفلسطينية، مما أثر على الحياة اليومية وسُبل كسب العيش، بالتزامن مع سُح المساعادات الخارجية، وارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية للأفراد والأسر. وانعكست محصلة هذه الإجراءات بصورة انكماش اقتصادي ملموس.

وفي ظل هذه الظروف والأوضاع الاستثنائية، تزايدت تعرضات القطاع المصرفي تجاه القطاعات المحلية، من قطاع عام وقطاع خاص، على حد سواء. فعلى مستوى **القطاع العام**، وفي ظل تراجع النشاط الاقتصادي، عانى القطاع العام، وبالأخص الحكومة من تراجع وعدم انتظام في تدفق الأموال من مصادر إيراداتها المعتادة (الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية، وإيرادات المقاصة، والمساعدات الخارجية)، مما أثر سلباً على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ودفعها نحو مزيد من الاعتماد على القطاع المصرفي، وزاد من درجة انكشافه تجاه الحكومة، وتداعيات هذا الانكشاف على الاستقرار المالي.

ويظهر أثر انكشاف القطاع المصرفي تجاه القطاع العام من خلال قناتين، قناة مباشرة تتمثل في الاقتراض المباشر للحكومة. وأخرى غير مباشرة من خلال اقتراض بعض الفئات المرتبطة بالحكومة، كموظفي القطاع العام، ومؤسسات القطاع الخاص المتعاملة والمتعاقدة مع الحكومة، خاصة وأن احتمالات عدم قدرة هذه الفئات على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع المصرفي تزداد إذا ما ساءت أوضاع مالية الحكومة، مما قد يرفع من درجة المخاطر المرتبطة بهذه التعرضات.

وفي هذا السياق، تشير البيانات المصرفية الخاصة بالعام 2023 إلى تراجع نسبة الانكشاف المباشر وغير المباشر (الائتمان الممنوح للحكومة وللموظفين العموميين) إلى نحو 35.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية، مقارنةً مع 37.0% في العام 2022. ورغم هذا التراجع، لا يزال هذا المستوى من الانكشاف يشكل تقريباً ضعف حجم حقوق ملكية القطاع المصرفي (نحو 186%)، الأمر الذي يستدعي ضرورة المتابعة الحثيثة لأية تطورات في مالية الحكومة قد تؤدي إلى مزيد من الإضعاف في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وتأثيرها على الاستقرار المالي.

وبهدف التخفيف من تداعيات التعرض للقطاع العام، قامت سلطة النقد بمساعدة الحكومة على إعادة تنظيم وترتيب محفظتها الائتمانية، من خلال اتفاقية قرض التجمع البنكي بين وزارة المالية والمصارف في الربع الأخير من العام. وقد أتاح هذا القرض للحكومة معالجة مديونيتها لدى القطاع المصرفي، وبما يشمل السلف والأقساط المستحقة على موظفي القطاع العام. ومنح الحكومة هامش سيولة ساعدها على تسديد جزء من التزاماتها في ظل هذه الظروف الاستثنائية، سواء للمصارف، أو للموظفين، أو للقطاع الخاص، من خلال حصولها على فترة سماح تصل إلى سبعة أشهر. والأهم من ذلك أن هذا القرض أتاح للحكومة تقليص قيمة القسط الشهري لمجملي قروضها إلى النصف تقريباً. كما أولت سلطة النقد اهتماماً خاصاً لمعالجة الأقساط المستحقة على موظفي القطاع العام خلال فترة عدم انتظام الرواتب، من خلال إصدار تعليمات للمصارف لتنظيم عملية منحهم جاري مدين مؤقت / سلفة مؤقتة.

أما على مستوى **القطاع الخاص**، فقد سجلت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص ارتفاعاً بنحو 7.9% مقارنة مع العام 2022، لتصل إلى حوالي 9.6 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 79.7% من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف، وحوالي 41.9% من إجمالي موجوداتها. ورغم أن هذا التوسع في محفظة القطاع الخاص الائتمانية قد أحدث تحسناً في مؤشرات العمق المالي، بارتفاع نسبة قروض القطاع الخاص إلى حوالي 54.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وإلى حوالي 56.3% من ودائعه، لكنه في المقابل تسبب في ارتفاع نسبة التعثر لدى القطاع الخاص إلى حوالي 5.6% من إجمالي محفظته الائتمانية، مقارنة مع 5.4% في العام 2022.



ويعتبر أنشطة الإسكان والرهن العقاري، والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من الأنشطة الاقتصادية المؤثرة في تطورات المحفظة الائتمانية. إذ ارتفعت المحفظة الائتمانية الممنوحة لقطاع الإسكان والرهن العقاري بنحو 5.9% مقارنة بما كانت عليه في العام 2022، مرتفعة إلى حوالي 2.8 مليار دولار، ومشكلة نحو 29.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. وقد صاحب هذا التوسع ارتفاع في نسبة التعثر إلى حوالي 3.7% من إجمالي محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري، مقارنة مع 3.3% في العام 2022. كما ارتفع حجم الائتمان الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (من المصارف ومؤسسات الإقراض) بنحو 5.0% في العام 2023، ليصل إلى 1.6 مليار دولار، جاءت المساهمة الأكبر من قبل القطاع المصرفي وبنسبة 88.9%، الأمر الذي يبقي القطاع المصرفي أكثر انكشافاً أمام المخاطر المتأتية من هذا القطاع.

وبشكل عام، تعكس هذه التطورات في المحفظة الائتمانية مدى التزايد في التوظيف المحلي للودائع، وأفاق التوسع فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بالائتمان، وارتباطها بالدورة الاقتصادية. إذ ترتفع مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (شركات وأفراد) بدرجة كبيرة بمدى استقرار الأوضاع الاقتصادية، وحالة النشاط الاقتصادي بالنسبة للشركات، ومدى انتظام دفع الأجور والرواتب بالنسبة للأفراد في القطاعين العام والخاص. لذلك تركز سلطة النقد على تجنب الاقتصاد بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، أية آثار غير مرغوبة، من خلال تبني العديد من أدوات السياسات والإجراءات الاحترازية والاسترشادية، واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بالحد من هذه المخاطر.

## التعرض للقطاعات الخارجية

ارتبطت المخاطر التي واجهت القطاع المصرفي في تعاملاته مع القطاعات الخارجية بمجموعة من القنوات، في مقدمتها قناة الفائدة، والصرف، وعلاقات التراسل المصرفية. فعلى مستوى قناة **معدلات الفائدة**، لا يزال القطاع المصرفي يعاني من آثار ارتفاع معدلات الفائدة، جراء ارتفاع هذه المعدلات عالمياً، في ظل السياسات النقدية المتشددة، خاصة لدى الفيدرالي الأمريكي، وبنك إسرائيل، آخذين بعين الاعتبار أن معظم المحفظة الائتمانية ومحفظة الودائع لدى القطاع المصرفي هي بعملتي الدولار والشيكل. فمن جهة، تسبب استمرار ارتفاع معدلات الفائدة عالمياً خلال العام 2023 في ارتفاع معدلات الفائدة المحلية على القروض القائمة والجديدة، وزاد من أعبائها على المقترضين، وقد يكون أسهم في زيادة نسبة التعثر خلال العام 2023. ومن جهة ثانية، أدى الارتفاع في أسعار الفائدة إلى ارتفاع حجم الفوائد المدفوعة على الودائع الآجلة، الأمر الذي أثر على مستوى أرباح القطاع المصرفي.

أما على مستوى قناة **أسعار الصرف**، وفي ظل الرفع المتكرر لمعدلات الفائدة الأمريكية، شهد الدولار تذبذباً ملحوظاً في سعر صرفه مقابل سلة العملات الرئيسية في العالم، وكذلك مقابل العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، وخصوصاً الشيكل الإسرائيلي، الذي عانى هو الآخر من الضعف متأثراً بالتطورات المحلية في إسرائيل واستمرار الاضطرابات المتعلقة بالتعديلات القضائية، إضافة إلى أثر العدوان في الربع الأخير من العام. وقد أسفرت المحصلة النهائية لهذه التطورات عن مزيد من التعزيز لقوة الدولار (وبالتبعية الدينار الأردني) مقابل الشيكل الإسرائيلي. فمع نهاية العام 2023 ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي بنحو 1.8% مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، ليصل سعر صرفه إلى 3.6058 شيكل لكل دولار<sup>[4]</sup>. وقد انعكست تداعيات هذه التغيرات في سعر الصرف على الوضع المالي للمصارف العاملة في فلسطين، مسببة تثبيط محاسبي في موجودات/مطلوبات المصارف المقيمة بالدولار، كل بحسب حصة هذه العملات لديه.

<sup>[4]</sup> تجدر الإشارة إلى أن نهاية الفترة تمثل الفترة التي تقوم فيها المصارف بإعداد بياناتها المالية الختامية بمختلف العملات بعد تقييمها بالدولار الأمريكي. أما على مدار العام 2023 ككل، فقد ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 9.7% ليبالغ سعر صرف الدولار الواحد 3.6829 شيكل (متوسط سعر البيع والشراء- متوسط الفترة). أنظر نشرة أسعار صرف العملات، المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد (www.pma.ps).



كما عانى القطاع المصرفي من بعض المخاطر المتأتبة من علاقات التراسل المصرفية، وخصوصاً مع المصارف الإسرائيلية، وما ترتب على ذلك من استمرار تراكم فائض النقد بعملة الشيكيل. فبالرغم من الجهود التي بذلتها سلطة النقد لمعالجة هذه المشكلة، وتواصل عمليات شحن فائض الشيكيل إلى إسرائيل، لا تزال المصارف العاملة في فلسطين تعاني من تكديس في عملة الشيكيل، وبما يعادل نحو 84% من إجمالي سيولتها النقدية، وحوالي 22% من إجمالي أصولها بعملة الشيكيل المقومة بالدولار. وقد تسبب هذا التكديس لفائض الشيكيل في صعوبة التحكم في عمليات إدارة السيولة النقدية، كما تسبب في زيادة التكاليف والمخاطر على المصارف العاملة في فلسطين، وأصبح يمثل خطراً حقيقياً على الاستقرار المالي. وقد شهدت علاقات التراسل المصرفية مزيداً من التقييد عقب العدوان الإسرائيلي الأخير، وخصوصاً مع المصارف الأوروبية، الأمر الذي ترتب عليه تأخير تنفيذ المعاملات المالية، وخفض سقوف التعامل، ورفع نسب التأمين النقدي على هذه المعاملات.

وبالإجمال، أظهرت مؤشرات السلامة المالية، واختبارات التحمل، ومؤشرات الأداء للقطاع المصرفي، وغيرها من المؤشرات التي تضمنها هذا التقرير، مرونة عالية وقدرة كبيرة لدى القطاع المصرفي الفلسطيني على امتصاص الصدمات والآثار السلبية الناجمة عن التطورات العالمية والمحلية، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى الاستقرار المالي في فلسطين لا يزال يعكس بشكل إيجابي حالة جيدة ومتينة من الاستقرار خلال العام 2023.

يذكر أن سلطة النقد تراقب وتتابع باستمرار التطورات المصرفية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الأفرادي للمصارف للحد من المخاطر ونقاط الضعف المحتملة في وقت مبكر، وتقييم ما يجب القيام به من إجراءات وسياسات كفيلة بدرء مثل هذه المخاطر، حتى يظل القطاع المصرفي آمناً، وبما يعزز في النهاية من وضع الاستقرار المالي.

وبالرغم من ذلك، تدرك سلطة النقد بأن القطاع المصرفي، كغيره من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني الأخرى، يبقى عرضة لبعض المخاطر، الأمر الذي يجتم عليها مواصلة تعزيز رقابتها على هذا القطاع الحيوي، والتحقق المستمر من صحة أعماله وأدائه وتطوير بنيته التحتية والتشريعية، وبما يسهم في الوصول إلى متطلبات الأمان المصرفي والاستقرار المالي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.



# الفصل الثاني

## التطورات الاقتصادية والاستقرار المالي



## نظرة عامة

تعرض الاقتصاد العالمي خلال العام 2023 للعديد من المخاطر الناجمة عن استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، واستمرار الارتفاع في أسعار الفائدة، والتقلبات المتكررة في أسعار النفط، تارة بسبب ضعف النمو الاقتصادي، وتارة أخرى بسبب بعض الأحداث السياسية، إلى جانب استمرار تراكم الديون السيادية، وبقاء معدلات التضخم أعلى من المستويات المستهدفة في العديد من الدول.

وجاء العدوان غير المسبوق الذي شنته إسرائيل في الربيع الأخير من العام ليعمق من عدم اليقين محلياً، وذلك في سياق اقتصاد عالمي يعاني للعام الثالث على التوالي من تباطؤ معدلات النمو في أعقاب التعافي من جائحة كورونا، وتزايد المخاوف من عودة الضغوط التضخمية من جديد في ظل الواقع الجديد الذي فرضته التطورات الأخيرة في منطقة البحر الأحمر وباب المندب وقناة السويس، وتغيير مسار بعض السفن والتجارة بعيداً عن البحر الأحمر.

والاقتصاد الفلسطيني ليس بمعزل عن تطورات الاقتصاد العالمي، والتي يمكن أن تنتقل إليه وتفاقم من صعوبة أوضاعه. وقد تنتقل بدورها أيضاً إلى القطاع المصرفي وتؤثر على وضع الاستقرار المالي. ويسلط هذا الفصل الضوء على القنوات المباشرة وغير المباشرة، التي يمكن للتطورات الاقتصادية أن تؤثر على القطاع المصرفي، وعلى حالة الاستقرار المالي.

## التطورات العالمية

أدت الأزمات المتداخلة التي عصفت بالعالم مؤخراً إلى تزايد حالة عدم اليقين، وسط العديد من المخاطر والتحديات التي هددت استقراره المالي والاقتصادي: جائحة فيروس كورونا في نهاية العام 2019، والحرب الروسية على أوكرانيا في شباط 2022، واستمرار الارتفاع في أسعار الفائدة، وبقاء معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة، والصراع الأمريكي-الصيني بخصوص حجب التكنولوجيا الأميركية عن الشركات الصينية، والخطوات التي اتخذتها الصين رداً على القرارات الأميركية بالخصوص، وتفاقم الديون السيادية، ثم العدوان الإسرائيلي في الربيع الأخير من العام 2023.

وذهب صندوق النقد الدولي في توقعاته لأداء الاقتصاد العالمي في تقريره «آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر في نيسان 2024»، إلى أن وتيرة النمو لا تزال بطيئة، وفقاً للمعايير التاريخية، وهو ما عزاه إلى عوامل مثل تكاليف الإقراض التي لا تزال مرتفعة، وتوقف الدعم المالي الذي قدم من قبل المالية العامة خلال فترة جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، وضعف الإنتاجية، وزيادة التوترات الجغرافية-الاقتصادية. وتسببت هذه العوامل في تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي، دون الوصول إلى مرحلة الركود أو الركود التضخمي، كما كانت تشير التحذيرات السابقة، وبقي الاقتصاد العالمي صامداً طوال فترة تباطؤ معدل التضخم العالمي عن مستوى الذروة التي بلغها في منتصف العام 2022، واقتربه من المستويات المستهدفة مما دفع البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات إلى التوجه نحو تيسير السياسات، لخفض معدلات الفائدة.

فقد تباطأ نمو الاقتصاد العالمي للعام الثالث على التوالي، عاكساً إلى حد كبير تشديد السياسة النقدية لكبح جماح التضخم وتراجع التجارة والاستثمار على المستوى العالمي، فخلال العام 2023 تباطأ النمو العالمي إلى 3.2%، مقارنة مع 3.5% في العام 2022، وحوالي 6.5% في العام 2021، متأثراً على وجه التحديد بأداء مجموعة الاقتصادات المتقدمة التي تباطأ نموها إلى 1.6% في العام 2023، مقارنة مع 2.6% العام 2022، وحوالي 5.7% في العام 2021. في حين تباينت وتيرة النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية بين تباطؤ وتسارع، إلى 4.3%، مقارنة مع 4.1% في العام 2022، وحوالي 7.0% في العام 2021<sup>[5]</sup>.

[5] IMF, World Economic Outlook Report (WEO) 2023, April 2024.



كما نجحت البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية في خفض معدلات التضخم عقب دورات من تشديد السياسات النقدية (من 7.3% إلى 4.6% في الاقتصادات المتقدمة، ومن 9.8% إلى 8.3% في الاقتصادات الصاعدة والنامية)، واقتربها من مستوياتها المستهدفة في العديد من الاقتصادات. ومع تباطؤ مستويات الأسعار، تحسنت القوة الشرائية، وتحسن الطلب العالمي، وحركة التجارة العالمية.

ورغم النجاح الذي حققته البنوك المركزية في إعادة توجيه التضخم نحو المستويات المستهدفة في العديد من الاقتصادات، إلا أن معدلات الفائدة بقيت مرتفعة، وما لذلك من تأثير على وضع الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي. فمع نهاية العام 2023 وصل معدل الفائدة على الدولار الأمريكي إلى نطاق (5.25%-5.50%)، ومعدل الفائدة على الدينار الأردني إلى 7.50%، وعلى الشيك الإسرائيلي إلى 4.75%<sup>[6]</sup>. كما أدى العدوان الإسرائيلي وما ترتب عليه من أحداث وتداعيات اقتصادية على مستوى المنطقة والعالم إلى زيادة المخاوف من العودة مجدداً إلى الضغوط التضخمية وتأثيرها على التقلبات في الأسواق المالية وأسعار الفائدة.

ورغم أن الاقتصاد الفلسطيني جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية، إلا أن طبيعة علاقاته وتقاطعاته مع العالم الخارجي محدودة، بحكم القيود المفروضة عليه من قبل الإحتلال. ومع ذلك، يبقى الاقتصاد الفلسطيني والاستقرار الاقتصادي والمالي عرضة لبعض المخاطر المتأتية من التطورات العالمية، والتي قد تنتقل إليه من خلال الحركة التجارية، ومعدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، وخصوصاً بالنسبة للعملة المتداولة في السوق الفلسطيني، وعلاقات التراسل المصرفية.

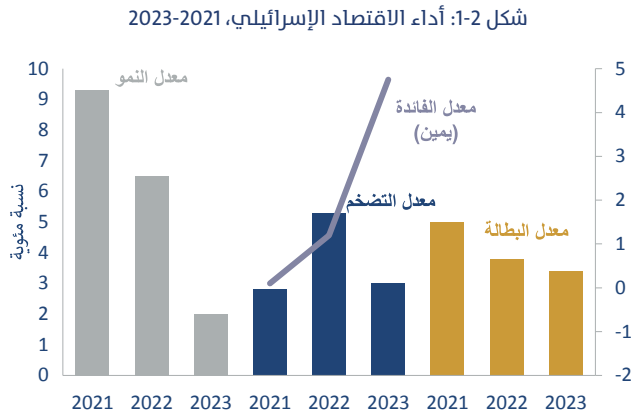
## التطورات الإقليمية

شهدت اقتصادات المنطقة تبايناً في مسارات أدائها، تبعاً لتطوراتها الداخلية، ومدى تأثرها بالتطورات العالمية. في حين ساهم انخفاض أسعار السلع الأولية، واستمرار التشدد في السياسة النقدية، إلى جانب الدعم المقدم من قبل بعض الحكومات في التخفيف من الضغوط التضخمية، لكنها بقيت أعلى من مستوياتها ما قبل الجائحة.

فعلى مستوى الاقتصاد الإسرائيلي، تجلت تداعيات العدوان بشكل لافت على النمو الاقتصادي في الربع الأخير من العام 2023، وعلى مجمل العام ككل، جراء توقف بعض الأنشطة التجارية والسياحية والاقتصادية، وتزايد الإختلال في وضع المالية العامة، مما تسبب في

انكماش الاقتصاد بنحو 21% في الربع الأخير من العام 2023 مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، إلى جانب تباطؤ في النمو السنوي إلى 2.0%، مقارنة مع 6.5% في العام السابق<sup>[7]</sup>، متأثراً بتداعيات هذا العدوان وما أحدثه من انخفاضات حادة في كل من الصادرات، وانفاق واستثمار القطاع الخاص، مقابل تزايد ملحوظ في حجم الإنفاق الحكومي والدين العام.

ورغم تباطؤ الأداء الاقتصادي، إلا أن الإحصاءات الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل تشير إلى استمرار التعافي في سوق العمل وتحسن مستويات التوظيف، وتراجع معدلات البطالة إلى حوالي 3.4%، مقارنة مع 3.8% في العام 2022. لكن من الضروري الإشارة إلى أن هذه النسبة لا



Source: Bank of Israel Annual Report 2023, Bank of Israel, March 2024.

[6] المواقع الإلكترونية للفيديرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأردني، وبنك إسرائيل.

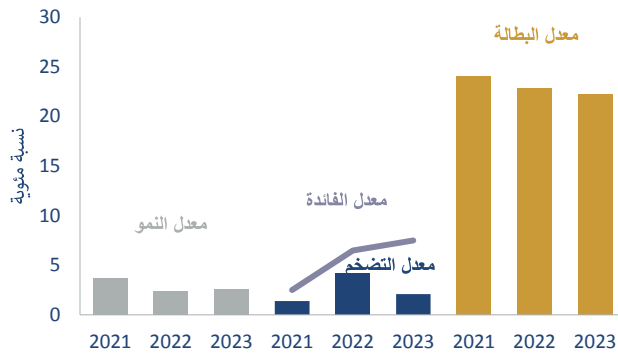
[7] IMF, World Economic Outlook Report (WEO) 2023, April 2024.



تشمل الأفراد الحاصلين على إجازات غير مدفوعة الأجر والمتغيبين عن العمل بسبب الخدمة الاحتياطية في الجيش. وفي سياق متصل، شهد الاقتصاد الإسرائيلي تراجعاً في حدة الضغوط التضخمية، فترجع معدل التضخم إلى 3.0%، مقارنة مع 5.3% في العام 2022، مما يعني أن بنك إسرائيل قد نجح في إعادة توجيه التضخم نحو مستوياته المستهدفة (1%-3%)، جراء استمرار التشدد في سياسته النقدية، ورفع معدل الفائدة عدة مرات خلال العام 2023، لتصل في نهاية العام إلى 4.75%<sup>[8]</sup>، مسببة ارتفاعاً في تكلفة الإقراض، وتراجعاً في التكوين الرأسمالي. وبالرغم من استمرار التشدد في السياسة النقدية، إلا أن التطورات السياسية الداخلية، وتداعيات العدوان كان لهما الأثر الأكبر على التقلبات الحادة التي شهدتها قيمة العملة الإسرائيلية خلال العام 2023، وانخفاضها مقابل الدولار الأمريكي، بنحو 1.8% في نهاية العام، وبحوالي 9.7% على مدار العام ككل.

تجدر الإشارة إلى أن وضع الاستقرار الاقتصادي والمالي في إسرائيل ينعكس بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية في فلسطين، بحكم طبيعة العلاقة القائمة بين الاقتصادين، والتي تسهل انتقال تطورات الاقتصاد الإسرائيلي إلى الاقتصاد الفلسطيني. فالتضخم في فلسطين غالبية تضخم مستورد، وتحديدًا من إسرائيل، كونها الشريك التجاري الرئيس لفلسطين. كما أن التقلبات في سعر صرف الشيكل تنعكس على القوة الشرائية للأفراد والأسر، والحركة التجارية، وموجودات القطاع المصرفي، كون الشيكل عملة تداول رئيسة في السوق الفلسطيني، ويستحوذ على أكثر من 40% من موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، وعلى أكثر من 46% من ودائع العملاء، ونحو 48% من محفظة التسهيلات الائتمانية. ويضاف إلى ذلك الإجراءات المتعلقة بعلاقات التراسل المصرفية مع المصارف الإسرائيلية، وما تمخض عنها من فائض في عملة الشيكل، وتأثير ذلك على الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين.

شكل 2-2: أداء الاقتصاد الأردني، 2021-2023



المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني.

أما الاقتصاد الأردني، فقد نجح خلال العام 2023 في تسريع وتيرة نموه إلى 2.6%، مقارنة مع 2.4% في العام السابق، وتحقيقه مزيداً من التعافي في سوق العمل وزيادة التوظيف، وخفض معدل البطالة إلى حوالي 22.2%، مقارنة مع 22.8% في العام السابق. كما نجح البنك المركزي الأردني في تخفيف الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وخفض معدل التضخم إلى حوالي 2.1%، مقارنة مع 4.2% في العام 2022<sup>[9]</sup>، مستفيداً من تراجع مستويات الأسعار عالمياً، واستمرار سياسته النقدية المتشددة، وسياسة الدعم الحكومي المؤقت لبعض السلع الأساسية، وغيرها من تدابير وإجراءات ضبط الأسعار.

ونظراً لارتباط الدينار الأردني بنظام الصرف الثابت مع الدولار

الأمريكي، فقد واصل البنك المركزي الأردني اتباع نهج الفيدرالي الأمريكي بالتشدد في السياسة النقدية، ورفع معدل الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية، بغية تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمالي في الأردن، والمحافظة على سعر صرف الدينار، إضافة إلى ضبط معدل التضخم والحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين. يذكر أن البنك المركزي الأردني قام خلال العام 2023 برفع معدل الفائدة على الدينار أربع مرات، لتصل في نهاية العام إلى 7.50%، مقارنة مع 6.5% في نهاية العام السابق.

وتجدر الإشارة أنه في ظل العلاقات والروابط المميزة القائمة بين الاقتصادين الفلسطيني والأردني، يمكن لتطورات الاقتصاد الأردني أن تنتقل إلى الاقتصاد الفلسطيني وتؤثر على حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال عدة قنوات. فالعملة الأردنية تمثل إحدى العملات الرئيسية المستخدمة في الاقتصاد الفلسطيني، مع ترابط كبير بين النظام المصرفي الفلسطيني ونظيره الأردني، إذ أن جميع

[8] Bank of Israel Annual Report 2023, Bank of Israel, March 2024.

[9] البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد 60، عدد 3، آذار 2024.



المصارف الوافدة العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني أردنية، باستثناء مصرف واحد مصري. وتستحوذ المصارف الأردنية على أكثر من ثلث إجمالي أصول القطاع المصرفي الفلسطيني، وتشكل محفظتها الائتمانية أكثر من ثلث إجمالي محفظة التسهيلات، كما تستحوذ أيضاً على أكثر من ثلث إجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي الفلسطيني. كما أن جزء كبير من التوظيفات الخارجية للمصارف العاملة في فلسطين يتم توظيفها في الأردن على شكل ودائع أو استثمارات في بعض الأدوات المالية. هذا بالإضافة إلى الحركة التجارية، وحركة المسافرين، والتدفقات النقدية بين الجانبين. ومع ذلك، فلم يسبق أن تسببت هذه القنوات في أية تداعيات جوهرية على الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين.

ويمكن لاقتصادات المنطقة (الأردن، ومصر، ولبنان) أن تتأثر بشكل مباشر من تداعيات العدوان الإسرائيلي من خلال عدة قنوات، مثل السلع الأولية لا سيما المرتبطة بالطاقة، والتجارة في السلع والخدمات، وتحويل الاستثمارات، والتضخم، وضغوط المالية العامة، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وإيرادات النقد الأجنبي، وجميعها عوامل من شأنها أن تسبب مزيداً من الضغوط في موازين مدفوعاتها. إلى جانب تأثير هذا العدوان على علاقات التراسل المصرفية، وخصوصاً مع بعض المصارف الأوروبية، التي بدأت عقب العدوان تعتبر كل فلسطين والأردن ومصر ولبنان بأنها دولاً عالية المخاطر.

## التطورات المحلية

عكس أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023 حجم الصدمة الكبيرة التي تعرض لها جراء العدوان الإسرائيلي غير المسبوق، وما أعقبه من إجراءات إسرائيلية، من تزايد لقرصنة إيرادات المقاصة وما سببته من اختلالات إضافية في مالية الحكومة، وتصاعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية، وتقييد حركة العمالة الفلسطينية في الوصول إلى أماكن عملهم في الضفة الغربية، مما أثر على سلاسل الإنتاج والتوريد والأسعار، إلى جانب منع الجزء الأكبر من العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل وانقطاع مصادر دخلهم، وتزايد معدلات البطالة، ومنع فلسطيني الداخل من التسوق من المناطق الفلسطينية، وتراجع الحركة التجارية وحركة المسافرين، وتزايد الضغوط التضخمية وارتفاع مستوى الأسعار المحلية، إلى جانب استمرار تعزيز قوة الدولار مقابل الشيك، مما تسبب في تراجع الدخل الحقيقي والقوة الشرائية للأفراد والأسر، وتراجع الطلب الكلي والأداء الاقتصادي. وقضت آثار هذه الصدمة على كافة التقدم المُحرز في الاقتصاد خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام، وزادت من المخاطر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

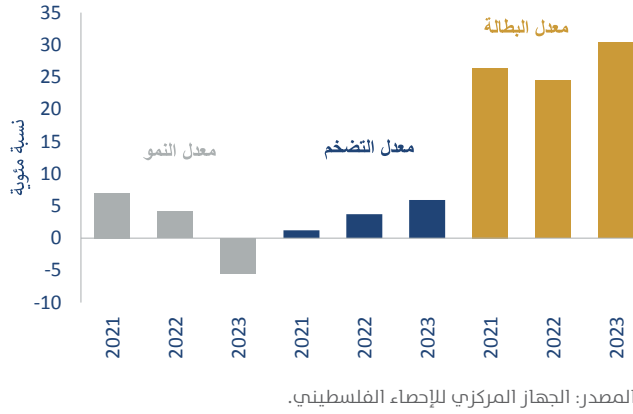
وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى أن العدوان الإسرائيلي قد تسبب بانكماش حاد في الاقتصاد الفلسطيني، وبنسبة تجاوزت 29% في الربع الرابع من العام 2023 (مقارنة مع نمو بنحو 1.1% في الربع الثالث، وحوالي 0.8% في الربع الثاني، وإنكماش بنحو 2.2% في الربع الأول). كما تسبب هذا العدوان بانكماش الاقتصاد على مستوى العام ككل بنسبة 5.5%، مقابل نمو بنحو 4.1% في العام 2022، وتراجع متوسط الدخل الفردي بنحو 7.9%، مقارنة مع نمو بنحو 1.6% في العام السابق<sup>[10]</sup>.

كما انعكس هذا الأداء، إلى جانب القيود التي فرضت على حركة العمالة الفلسطينية ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم سواء في الضفة الغربية أو في إسرائيل، بشكل سلبي على سوق العمل، مسبباً تراجعاً في معدل التوظيف والاستيعاب، وتزايداً في معدلات البطالة إلى حوالي 30.4%، مقارنة مع 24.5% في العام السابق، ومن المتوقع أن تستمر هذه المعدلات في الارتفاع مع استمرار العدوان<sup>[11]</sup>. وفي

<sup>[10]</sup> النتائج الأولية للحسابات القومية الربعية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024.  
<sup>[11]</sup> الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2023، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2024، سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي مشترك، كانون أول 2023.



شكل 3-2: أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2023-2021

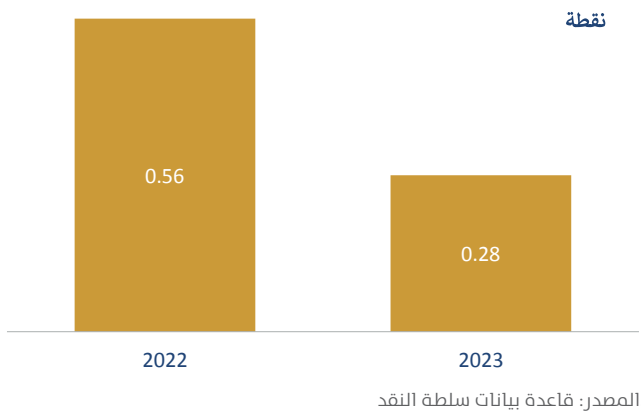


إشارة إلى الخسائر غير المسبوقة في التوظيف وسُبل العيش، أشار تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى فقدان نحو 507 ألف وظيفة، منها نحو 201 ألف وظيفة في قطاع غزة، مقابل 306 ألف وظيفة في الضفة الغربية، خاصة وأن غالبية العاملين الذين عملوا سابقاً في إسرائيل والمستوطنات قد فقدوا وظائفهم، باستثناء نحو 10,000 عامل فقط لا يزالون على رأس عملهم<sup>[12]</sup>. في حين أشار تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن العدد الإجمالي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات قد انخفض خلال الربع الرابع 2023 إلى حوالي 24 ألف عامل فقط، مقارنة مع حوالي 177 ألف عامل في الربع الثالث من نفس العام<sup>[13]</sup>.

ومن ناحية أخرى، عانى الاقتصاد خلال العام 2023 من استمرار الضغوط التضخمية، واستمرار الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية، مسببة ارتفاعاً في معدل التضخم إلى 5.9% (4.8% في الضفة الغربية، و10.5% في قطاع غزة) مقارنة مع 3.7% في العام 2022 (3.7% في الضفة الغربية، و3.2% في قطاع غزة).

وبالإجمال، يعتبر الاقتصاد الفلسطيني أكثر انكشافاً على الاقتصاد الإسرائيلي من بقية الاقتصادات الإقليمية والعالمية. ويتمثل هذا الإنكشاف في عدة أشكال وقنوات، أبرزها قناة المقاصة، وكان تأثيرها واضحاً في العام 2023 على استدامة مالية الحكومة بشكل خاص، وعلى حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي بشكل عام. ناهيك عن تأثر الاقتصاد الفلسطيني أيضاً بسياسات إسرائيل المتعلقة بالعمل، والتجارة، والمعاملات المالية والمصرفية (علاقات التراسل المصرفية)، وأية تطورات في هذه السياسات يمكن لها أن تؤثر على الأوضاع المالية العامة والاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين.

شكل 4-2: مؤشر الاقتصاد الحقيقي، 2023-2022



ويمكن إبراز أثر التطورات في أداء الاقتصاد المحلي على الاستقرار المالي من خلال مؤشر الاقتصاد الحقيقي، أحد المؤشرات الفرعية المستخدمة في احتساب المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين. ويتكون مؤشر الاقتصاد الحقيقي من خمسة متغيرات تمثل أهم العوامل التي تقيس وضع الاقتصاد الكلي وانعكاساته على الاستقرار المالي، ممثلة بالنمو الاقتصادي، والتضخم، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين الحكومي المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل هذه المتغيرات مجتمعة حوالي 26.3% من قيمة المؤشر الكلي للاستقرار المالي.

[12] Impact of the in Gaza on the labor market and livelihoods in the occupied Palestinian Territory, ILO brief, Bulletin No. 3. March 2024.

[13] الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023، بمناسبة اليوم العالمي للعمال، بيان صحفي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان 2024.



فقد انعكست حالة الضبابية وعدم اليقين التي سادت الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023 على أداء هذه المتغيرات بصورة انكماش اقتصادي، مع ارتفاع في معدلات التضخم، إلى جانب تزايد في عجز الموازنة العامة والدين الحكومي المحلي وعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وفي المحصلة، أدت هذه التغيرات إلى تراجع مؤشر الاقتصاد الحقيقي إلى 0.28 نقطة، مقارنة مع مستواه المسجل في العام 2022، البالغ 0.56 نقطة، مما يعني أن أداء الاقتصاد الفلسطيني في ظل هذه الظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة، كان تأثيره سلبياً على الاستقرار المالي خلال العام 2023 مقارنة بالعام السابق.



# الفصل الثالث البيئة الرقابية والبنية التحتية



## نظرة عامة

سلطة النقد ماضية قدماً في تعزيز البنية التحتية للنظام المالي بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، بما يتوافق مع المستجدات العالمية في الصناعة المصرفية والصيرفية، ويسهم في تدعيم سلامة ومثانة القطاع المصرفي، وإنضباطه وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية ذات العلاقة، ويعزز من وضع الاستقرار المالي في فلسطين.

وشملت جهود وإجراءات سلطة النقد كافة الجوانب ذات العلاقة بالاستقرار المالي والمحافظة على سلامة القطاع المصرفي، وخصوصاً خلال فترة العدوان الإسرائيلي وما سببه من مخاطر إضافية. ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم مجالات التطور التي شهدتها البيئة الرقابية والبنية التحتية المعززة للاستقرار المالي خلال العام 2023.

## الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية

حرصت سلطة النقد على الدوام على تهيئة بيئة مؤسسية وتنظيمية مناسبة تحكم عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، وبما يمهد السبيل لإبقائها آمنة وسليمة. وشملت الإجراءات والتدخلات التي قامت بها سلطة النقد القطاع المالي، المصرفي وغير المصرفي، الخاضع لرقابتها، من مصارف، ومؤسسات إقراض، وصرافين، وشركات خدمات الدفع، بهدف استمرار المحافظة على الاستقرار المالي. وفيما يلي إستعراض لأهم الإجراءات والتدخلات التي قامت بها سلطة النقد.

### 1- تعزيز الدور الرقابي لسلطة النقد

حظي العمل الرقابي باهتمام كبير من قبل سلطة النقد، بهدف جعله أكثر تناغماً وتناسقاً مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي. وقد شملت الجهود التي قامت بها سلطة النقد الآتي:

- استكمال المرحلة الأولى من نظام الرقابة الآلي (Sup-Tech)، وبما يُمهد السبيل إلى أتمتة عمليات الرقابة والتفتيش، وتوفير بنية تحتية متينة وأمنة للبيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من الجهات الخاضعة لرقابة سلطة النقد، وتوجيه الموارد المتاحة نحو الأنشطة الرقابية التطويرية والاستراتيجية.
- تنظيم العمل المصرفي الإسلامي وإصدار الفتاوى ذات العلاقة (من خلال الهيئة العليا للرقابة الشرعية)، خاصة فيما يتعلق بالمتطلبات الشرعية للتعامل مع أقساط التمويلات المستحقة على العملاء، وآليات ضخ السيولة في الاقتصاد.
- متابعة التزام مؤسسات القطاع المصرفي بضوابط تكنولوجيا المعلومات وحوكمتها، وبما يشمل تقييم خطط استمرارية الأعمال، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، وتنظيم إدارة مراكز البيانات الرئيسية، والتعافي من الكوارث، وخدمات الحوسبة السحابية.
- تزويد المصارف بتقديرات دقيقة حول المخاطر المصرفية للعملاء والشركات من خلال نظام تصنيف المقترضين، ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة، والحد من الإفراط في الاستدانة، وتتبع التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية ودراسة أثرها على السلوك الائتماني للعملاء.



- تقييم الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف (من خلال استبيان أعد خصيصاً لهذه الغاية)، بهدف التعرف على مدى التحول في تقديم الخدمات المالية إلكترونياً، وحجم العمليات المنفذة بالقنوات التقليدية مقارنة بالقنوات الإلكترونية على مستوى الفروع، وحجم الموازنات المخصصة لتطوير منتجات وخدمات إلكترونية أكثر سهولة وكفاءة وتبلي حاجة العملاء.
- تحليل دوري لمؤشرات القطاع المالي المصرفي، بهدف الوقوف على أهم التغيرات في المراكز المالية للمصارف ونتائج أعمالها، وأثر ذلك على استقرار القطاع المصرفي والمالي بشكل عام، إضافة إلى تحليل أداء المصارف العاملة في فلسطين على مستوى مجموعات النظراء (الأقران).

كما شملت جهود سلطة النقد في مجال تطوير العمل الرقمي، إصدار العديد من التعليمات الرقابية، ركز جزء منها على التعامل مع الآثار الاقتصادية المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في حين ركز جزء آخر على تنظيم بعض جوانب العمل المصرفي وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات العلاقة. وتناولت التعليمات المتعلقة بالتعامل مع الآثار الاقتصادية للعدوان الجوانب التالية:

- ضخ سيولة إضافية في السوق الفلسطيني بقيمة 500 مليون شيكل (صندوق استدامة بلس)، وإتاحتها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، ومساعدة المنشآت المتضررة من تبعات العدوان على التعافي والاستدامة في دورتها المالية، وبما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي.
- ضمان استمرارية الدورة المالية في الاقتصاد الوطني، من خلال توجيه الإئتمان وتغطية النفقات التشغيلية الطارئة وإعادة تقييم وتنظيم الائتمان القائم، خاصة فيما يتعلق بإجراءات التعامل مع محفظة الإئتمان في قطاع غزة، وبما يشمل تأجيل خصم أقساط القروض للعملاء المقيمين في قطاع غزة. إلى جانب تنظيم إجراءات التعامل مع الودائع لأجل والودائع الاستثمارية الخاصة بالعملاء المقيمين في قطاع غزة.
- التعامل مع مخاطر العدوان على قطاع غزة، وعلى بعض القطاعات الاقتصادية، من خلال التحوط لتلك المخاطر، وتطبيق منهجيات وآليات متحفظة من أجل احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على كافة التعرضات المتأثرة. بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية المتعلقة بتوزيع الأرباح والمكافآت، وتكوين المخصصات لعام 2023.
- المساهمة في إعادة ترتيب الأوضاع المالية للحكومة في ظل قرصنة أموال المقاصة، من خلال تسهيل إجراءات إعادة هيكلة قروض سابقة ومنحها قرض تجمع بنكي، لتمكينها من سداد القروض والأقساط المستحقة، بالإضافة إلى سداد أجزاء من الرواتب للموظفين المعموميين، وجزء من مستحقات القطاع الخاص.
- تنظيم آليات التعامل ومعالجة الأقساط المستحقة على موظفي القطاع العام خلال فترة عدم انتظام الرواتب من خلال منح الموظفين جاري مدين مؤقت / سلفة مؤقتة.
- التعامل مع شح السيولة في الاقتصاد الوطني، وتسهيل إجراءات ضخ السيولة، والتعامل مع أقساط الموظفين في القطاعين العام والخاص، والعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل الذين تأثرت رواتبهم وأجورهم من تداعيات العدوان الإسرائيلي، إلى جانب التعامل مع الإئتمان القائم على القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تفعيل خطط استمرارية العمل، وإدارة الأزمات، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة باستمرارية عمل القطاع المصرفي وسلامة الموظفين والعملاء.



كما شملت التعليمات أيضاً تنظيم بعض الجوانب المتعلقة بالعمل المصرفي، وركزت على الجوانب التالية:

- الحد من مخاطر التركزات الائتمانية والتعرضات لدى المصارف، وتنظيم آلية احتساب التركز الائتماني أو التعرض. إلى جانب تعزيز دور المصارف في إسناد وتشجيع التنمية الاقتصادية الشاملة، وتمويل مشاريع البنية التحتية الضرورية لتوفير بيئة اقتصادية مناسبة.
- تعزيز إجراءات الأمن والسلامة، وحماية أموال وأصول المصرف، والحد من المخاطر.
- تحديد أنواع وقيم العمولات والرسوم المسموح للمصارف استيفاؤها مقابل الخدمات التي تقدمها للعملاء.
- تنظيم قواعد العمل في السوق بهدف ضبطه والحفاظ على استقرار الأسعار، وترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح والمساءلة في التعامل مع العملاء، وتمكين العملاء من فهم المنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف واختيار ما يناسب احتياجاتهم، والحد من الممارسات غير العادلة، ومخاطر الإفراط في الاستدانة، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي والحفاظ على الاستقرار المالي.

وفي ذات السياق، حرصت سلطة النقد أيضاً على الاستمرار في تطوير العمل الرقابي للقطاع غير المصرفي الخاضع لرقابتها وإشرافها المباشر، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، وضمان متانته وملاءته المالية، وبما يمكنه من خدمة الفئات المستهدفة، وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية، وتسهم في تعزيز دوره في النظام المالي، وفي الاقتصاد بشكل عام. ولهذه الغاية، قامت سلطة النقد بإصدار العديد من التعليمات الرقابية لمواجهة تداعيات الظروف الراهنة على أعمال هذا القطاع، خاصة بالنسبة لمؤسسات الإقراض المتخصصة، وتبني الإطار الرقابي المعدل لهذه المؤسسات، والذي يركز على إنضباط السوق، وعلى مبادئ وممارسات حماية حقوق العملاء. كما أصدرت تعليمات لتنظيم عضوية شركات خدمات الدفع في نظام عرض وسداد الفواتير الوطني، وتحديد الشروط والأحكام الخاصة بحساب ضمان النقود الإلكترونية، استجابة للقرار بقانون رقم (41) لسنة 2022 بشأن المدفوعات الوطني.

كما شملت جهود سلطة النقد في مجال تطوير العمل الرقابي، تنفيذ العديد من الجولات الميدانية، على المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، بهدف التحقق من التنفيذ المستمر للرقابة المكتتبية، ومدى التزام هذه المؤسسات بالقوانين والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد، والممارسات الفضلى ذات العلاقة.

## 2- تعزيز البنية التحتية للنظم

كثفت سلطة النقد من جهودها في مجال بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام، وتعزز من حالة الاستقرار المالي في فلسطين. وتركزت هذه الجهود خلال العام 2023 على مزيد من التعزيز للأطر التنظيمية والرقابية، وبما يسهم في تسريع عملية التحول الرقمي وتبني التقنيات المالية الحديثة، وتشجيع استخدام خدمات وأدوات الدفع الإلكتروني.

وتم في هذا السياق تنفيذ مجموعة من البرامج التطويرية، وإطلاق العديد من النظم الداعمة والمعززة للبنية التحتية للتكنولوجيا المالية، التي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، إلى جانب تعزيز ثقافة وخدمات الدفع الإلكتروني، وزيادة الثقة والأمان بالمدفوعات الإلكترونية في فلسطين. وتمكنت سلطة النقد من تحقيق العديد من الإنجازات المتميزة في هذا المجال، كان من أبرزها:



## 1. إطلاق منصة رقمية لعرض وصاد الفواتير على المستوى الوطني

يأتي إطلاق هذه المنصة في إطار جهود سلطة النقد الرامية إلى تنفيذ أهدافها الاستراتيجية في مجال التحول الرقمي، وتعزيز الشمول المالي، وخفض مخاطر الاستخدام النقدي، الأمر الذي يخدم مصالح كافة الأطراف، ويحقق رؤية دولة فلسطين في التحول نحو الحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية، وصولاً إلى اقتصاد رقمي داعم ومعزز للابتكار. فالنظام يمثل نقلة نوعية في آليات الدفع الإلكتروني في فلسطين، باعتباره منصة رقمية متكاملة لنظام عرض وصاد الفواتير على المستوى الوطني (E-SADAD)، والأسهل والأسرع والأكثر أماناً. كما يوفر منصة واحدة تمكن المواطنين، وعلى مدار الساعة، من الاستعلام عن جميع فواتيرهم وتسديدها بسهولة، باستخدام الواجهات والتطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية، وبما يشمل سداد كافة المنافع الخدمية، والرسوم الحكومية المختلفة، ورسوم البلديات، وأقساط الجامعات، وفواتير المنفعة العامة في قطاعات الكهرباء، والمياه، والاتصالات والإنترنت، وغيرها، مع الحفاظ على سرية البيانات من خلال تطبيق أعلى معايير الأمان والخصوصية.

وتهدف سلطة النقد من إطلاق هذه المنصة إلى تحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع رقمي، من خلال ربط مزودي الخدمات من كافة القطاعات بالمصارف وشركات الدفع، وبما يساهم في تلبية احتياجات الأفراد والشركات بوسائل تكنولوجية آمنة، وسهلة الوصول، ومنخفضة التكلفة. فالمنصة تمثل أداة عملية لمواكبة التطور العالمي في قطاع التكنولوجيا المالية، رغم التحديات الخطيرة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني. كما تمثل أيضاً أداة لتحفيز قطاع المفوترين في فلسطين، من القطاعين الخاص والعام، والهيئات المختلفة، إلى تبني التحول التكنولوجي المتكامل في تقديم الخدمات للمواطنين ودمج قطاع المفوترين بشكل فعال في منظومة التكنولوجيا المالية.

وتتميز هذه المنصة بحصر تعاملات القطاعات المفوترة في نقطة ارتباط واحدة، متاحة لدى كافة المصارف وشركات خدمات الدفع، مما يسهل عليهم إجراء المطابقات إلكترونياً، وبشكل فوري، مع كافة مزودي خدمات الدفع الإلكتروني. وبالتالي تساهم في خفض النفقات التشغيلية والتطويرية، وفترة تحصيل الأموال المرتبطة بالفواتير وتكاليف إجراءات تسوية الحسابات.

## 2. إطلاق تطبيق خدمة استعلام الأفراد عبر الهاتف المحمول

أطلقت سلطة النقد تطبيقاً إلكترونياً على أجهزة الهاتف المحمول لتوفير خدمة الاستعلام للأفراد عن تصنيف مصدري الشيكات على نظام الشيكات المعادة، تحت عنوان «PMA». ويعد هذا التطبيق الأول من نوعه في فلسطين، ويشكل نقطة تحول إضافية في منهجية عمل سلطة النقد في مجال التحول الرقمي، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المصرفية، وحماية حقوق المواطنين. والتطبيق متاح لكافة المواطنين، ويمكن تحميله والتسجيل فيه بشكل مجاني وبخطوات بسيطة من خلال متاجر التطبيقات الإلكترونية للموبايل (Google play, App store). ويتم الاستفادة من خدمة الاستعلام بخطوة واحدة، من خلال مسح رمز الاستجابة الموحد (QR) الموجود على الشيك.

وتهدف سلطة النقد من إطلاق هذا التطبيق إلى المساهمة في الحد من إساءة استخدام الشيكات، والحد من ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، وحماية المنشآت التجارية والأفراد المتعاملين بالشيكات، والحفاظ على ثقة المواطنين في ورقة الشيك، خاصة وأن الشيك يعتبر أداة دفع رئيسة في السوق الفلسطيني بعد النقد. ويتيح هذا التطبيق للمواطنين إمكانية الاستعلام عن تصنيف مصدري أوراق الشيكات، قبل قبول ورقة شيك والتعامل معهم. كما يوفر معلومات استرشادية، في أضيق الحدود، عن تصنيف مصدر الشيك، استناداً إلى البيانات التي تقوم المصارف بتوفيرها على نظام الشيكات المعادة (نشام) لحظة الاستعلام عن الشيك. علماً بأن هذه الخدمة لا تحترق أي بيانات ذات سرية مصرفية، وإنما تظهر فقط تصنيف العميل دون أية تفاصيل أخرى، كما أن عملية الاستعلام لا يمكن أن تتم دون وجود ورقة الشيك مع المستعلم.



ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن سلطة النقد تضع العديد من الضوابط لدى التعامل مع الشيكات، من حيث آليات إصدار دفاتر الشيكات، وتطوير نظام الشيكات المعادة والتصنيف، فضلاً عن تطوير أنظمة وقنوات دفع جديدة توفر ميزة التقسيط من خلال البطاقات، أو من خلال ترتيبات تجريبها المصارف بالإنابة عن أصحاب المنشآت التجارية والمواطنين كنظام الخصم المباشر.

### 3. تخفيض رسوم وعمولات الخدمات المصرفية الإلكترونية لتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني

واصلت سلطة النقد جهودها المكثفة في مجال مواكبة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا المالية على الصعيد العالمي، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، وأدوات الدفع الإلكتروني، التي تسهل على المواطنين إتمام معاملاتهم المالية بسرعة وسهولة، وبأعلى درجات الأمان والحماية. فضلاً عن كونها تمثل توجهاً ذات أولوية قصوى لمعالجة مشكلة تكدّس النقد الكاش لدى المصارف.

ولهذه الغاية، قامت سلطة النقد بتخفيض الرسوم والعمولات على الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومنع المصارف من تقاضي أي عمولة غير منصوص عليها أو لم يتم تنظيمها بتعليمات، لتشجيع الجمهور على التحول نحو استخدام أدوات الدفع الحديثة، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في فلسطين، وإضفاء مزيد من الشفافية على الرسوم والعمولات التي تتقاضاها المصارف. ومن شأن هذا التخفيض أن يشجع المواطنين على التعامل مع المصارف وفتح الحسابات، وتشجيع المواطنين والشركات والتجار على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، بدلاً من التعامل بالنقد الكاش.

وقبل دخول هذا التخفيض حيز التنفيذ الفعلي أتاحت سلطة النقد المجال أمام المصارف وشركات خدمات الدفع لاستكمال نشر نقاط البيع وأدوات الدفع الإلكترونية في كافة أرجاء المدن والقرى، وتشجيع الأفراد والشركات على تفعيل حساباتهم المصرفية، وفتح محافظ إلكترونية، واستصدار البطاقات اللازمة لتسهيل عملية الانتقال لاستخدام القنوات الإلكترونية، إضافة إلى قيام المصارف والشركات الكبرى بالتعاون والتنسيق فيما بينها لتسهيل عملية التحول الرقمي في الخدمات والعمليات المالية والمصرفية.

### 4. متابعة أوضاع السيولة

حرصت سلطة النقد على متابعة ومراقبة التطورات في وضع السيولة على مستوى المصارف وفروعها، لضمان استمرار توفر السيولة النقدية من مختلف العملات، لتلبية احتياجات السوق الفلسطيني، واحتياجات المواطنين في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها فلسطين، وضخ مزيد من السيولة كلما استدعت الضرورة ذلك.

وفي هذا السياق، عملت سلطة النقد على توفير عدد من الأدوات المالية لضخ السيولة في القطاع المصرفي لتلبية احتياجات المصارف من العملات المختلفة، خاصة عملة الشيكل، وذلك في ضوء القيود التي يضعها الجانب الإسرائيلي على شحن الشيكل إلى إسرائيل. كما عملت على توفير السيولة الطارئة، والسيولة متوسطة الأجل، لتمكين المصارف من تغطية التزاماتها في ظل هذه الظروف، وبالتالي الحفاظ على متانة وقدرة القطاع المصرفي على تنفيذ المعاملات محلياً ودولياً.

كما اتخذت سلطة النقد ما يلزم من إجراءات لمراقبة التزام المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق، وتسليم الحوالات المالية بنفس عملتها، وبما يكفل المعاملة العادلة والمنصفة لحقوق المتعاملين مع المؤسسات المالية والمصرفية، وتجنب تعرضهم للإساءة والاحتيال، والحرص على توعية و تثقيف المستهلك مالياً ومصرفياً.



# مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

واصلت سلطة النقد جهودها لتعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين، سواء من خلال التعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص، والمصارف المركزية المناظرة في القضايا ذات العلاقة، أو من خلال تعزيز أساليب الرقابة الميدانية والمكتبية، واتباع النهج القائم على المخاطر، وتعزيز فعالية رصد العمليات والأنشطة المشبوهة، واتخاذ الإجراءات والمتابعات اللازمة للتحقق من سلامة إجراءات المؤسسات المالية، ومدى التزامها بأحكام القرار بقانون رقم (39) لسنة 2022، والتعليمات الصادرة بمقتضاه، والتوصيات والمعايير الدولية الفضلى ذات العلاقة. وفي سياق هذه الجهود، قامت سلطة النقد بالإجراءات التالية:

- إصدار العديد من التعليمات للجهات الخاضعة لرقابتها، للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومطابقتها بتقييم مخاطر المنتجات، ووضع الضوابط اللازمة لإدارة المخاطر والحد منها، والمساهمة في الحفاظ على أموال المواطنين وتجنبيهم مخاطر الاحتيال والنصب والابتزاز والقرصنة الإلكترونية، واتخاذ إجراءات الحيطة والحذر تجاه العمليات المالية المنفذة و/أو الامتناع عن التعامل وتنفيذ أي عملية مالية لصالح بعض الأشخاص.
- تنفيذ عدة جولات تفتيش ميدانية على المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد، لتقييم بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، والإجراءات والتدابير والضوابط المتخذة لمعالجة أوجه الضعف والقصور الناتجة عن تحديث عمليات التقييم الوطني والتقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- توفير مؤشرات إحصائية ورقابية لمتابعة مدى كفاية تدابير العناية الواجبة المتخذة من المصارف، لا سيما فيما يتعلق بالسيكيات البنكية، وتحديث البيانات، والسرية المصرفية، والأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر، وحسابات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.
- متابعة التزام المصارف بالتدابير والإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف، والعمل على تعزيز فاعلية بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورقابة العمليات المستمرة باستخدام برامج وسيناريوهات محددة، وفقاً للخطط والجدول الزمني الممنوحة لتلك المصارف.
- متابعة توفير المؤسسات المالية لآليات ونظم وبرامج خاصة تكفل الاستعلام عن بيانات وأسماء العملاء على قوائم الحظر والتجميد النافذة عند فتح الحسابات وتنفيذ العمليات المالية لصالحهم.
- تسهيل تلقي عدد من الشركات غير الربحية للمنح والمساعدات والتمويلات، إضافة إلى تسهيل فتح حسابات بنكية لعدد من الجمعيات الخيرية لدى المصارف وتلقيها للمساعدات الخارجية، وبما يساهم في تمكين هذه الجمعيات من ممارسة أهدافها المرخصة وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية النافذ.
- تنظيم عملية تحديث بيانات العملاء بالاستناد إلى درجة تعرضهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مرتفعة، متوسطة، منخفضة)، إضافة إلى مطالبة المصارف بإتاحة خدمة تحديث بيانات العملاء الطبيعيين منخفضي المخاطر باستخدام تطبيقات الإنترنت والموبايل البنكي.



# الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المالية

جدول 1-3: مؤشرات الشمول المالي، 2021-2023

2023	2022	2021	المؤشر
385	379	379	عدد الفروع والمكاتب المصرفية
737	724	710	عدد أجهزة الصراف الآلي
1,903,880	1,609,470	1,441,190	عدد البطاقات المصدرة
18,387	14,192	8,005	عدد نقاط البيع
<b>على مستوى القطاع المصرفي</b>			
<b>الوصول (لكل 10,000 فرد بالغ)</b>			
1.2	1.3	1.3	نسبة الفروع والكاتب
2.4	2.4	2.4	نسبة الصرافات الآلية
3.6	3.7	3.7	مجموع نقاط الوصول (فروع+صرافات)
<b>الاستخدام</b>			
51	50	46	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب واحد
7	7	7	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد
10	10	10	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد (مصارف ومؤسسات إقراض)
<b>على مستوى مؤسسات الإقراض</b>			
<b>الوصول (لكل 10,000 فرد بالغ)</b>			
0.3	0.3	0.3	نسبة الفروع
<b>الاستخدام</b>			
3	3	3	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد
<b>على مستوى شركات خدمات الدفع</b>			
<b>الوصول (لكل 10,000 فرد بالغ)</b>			
13.4	13.4	11.7	نسبة وكلاء خدمات الدفع
55.6	49.0	31.0	نسبة تجار شركات خدمات الدفع
<b>الاستخدام</b>			
18	14	8	نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب واحد

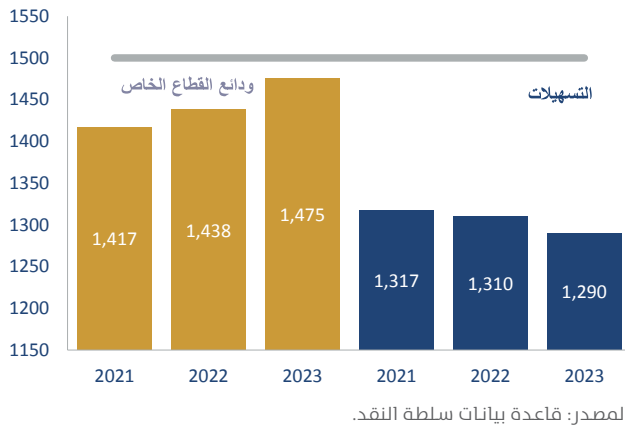
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



تتكون المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة سلطة النقد وإشرافها المباشر من المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرافين، وشركات خدمات الدفع. وفي سياق تعزيز الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المصرفية، شهدت مؤشرات الشمول المالي العديد من التطورات خلال العام 2023، فعلى مستوى الوصول للخدمات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي، فقد تسببت الزيادة في عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في عدد الفروع والمكاتب المصرفية (2.9% نسبة الزيادة في عدد البالغين، مقابل 1.8% نسبة الزيادة في عدد الفروع) في تراجع مؤشر نسبة عدد الفروع إلى عدد السكان البالغين إلى 1.2 فرع لكل 10,000 فرد بالغ، مقارنة مع 1.3 فرع في العام 2022. في حين بقي مؤشر نسبة عدد الصرافات الآلية إلى عدد السكان البالغين مستقراً عند مستواه المسجل في العام السابق، البالغ 2.4 صراف آلي لكل 10,000 فرد بالغ. وفي المحصلة، تراجع مؤشر نسبة مجموع نقاط الوصول (فروع + صرافات آلية) إلى عدد السكان البالغين إلى 3.6 نقطة لكل 10,000 فرد بالغ، مقارنة مع 3.7 نقطة في العام 2022.

أما على مستوى الاستخدام، فقد ارتفع مؤشر نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب بنكي واحد إلى 51% من عدد السكان البالغين، مقارنة مع 50% في العام 2022، في حين حافظ مؤشر نسبة عدد السكان البالغين الذين لديهم على الأقل قرض مصرفي واحد عن مستواه المسجل في العام السابق، البالغ 7% من عدد السكان البالغين. كما حافظ أيضاً مؤشر نسبة عدد السكان البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد (مصارف ومؤسسات إقراض) عن مستواه المسجل في العام السابق، البالغ 10% من عدد السكان البالغين.

شكل 1-3: التركيز في القطاع المصرفي (مؤشر هيرفندال)، 2021-2023



وفي سياق آخر ذي صلة، تسبب التباين في أداء ودائع العملاء من القطاع الخاص والتسهيلات الائتمانية خلال العام 2023 (7.0% نمو ودائع القطاع الخاص، مقابل 8.5% نمو المحفظة الائتمانية) في تباين أداء التنافسية في القطاع المصرفي مقاسة بمؤشر هيرفندال - هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index-HHI)<sup>[14]</sup>، فعلى مستوى الحصص السوقية للمصارف من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية، أظهر المؤشر تحسناً بمقدار 20 نقطة، بانخفاضه إلى 1,290 نقطة في العام 2023، مقارنة مع 1,310 نقطة في العام السابق. في حين أظهر المؤشر تراجعاً في التنافسية (مزيداً من التركيز) على مستوى الحصص السوقية للمصارف من ودائع القطاع الخاص، بارتفاعه بمقدار 37 نقطة، مرتفعاً إلى 1,475 نقطة في العام 2023، مقارنة مع 1,438 نقطة في العام 2022.

أما بالنسبة لمؤشرات الشمول المالي الخاصة بمؤسسات الإقراض، فقد أظهرت نوعاً من الاستقرار النسبي عند مستوياتها المسجلة في العام 2022. فعلى مستوى الوصول، بقي مؤشر نسبة عدد الفروع إلى عدد السكان البالغين عند مستوى 0.3 فرع لكل 10,000 فرد بالغ. وكذلك

<sup>[14]</sup> مؤشر يستخدم لقياس مدى درجة المنافسة السوقية (أو التركيز) في صناعة معينة بالاستناد إلى متغير الحصة السوقية. ويحسب من خلال تربيع حصة كل مصرف في السوق، ومن ثم جمع الحاصل، وذلك وفق الصيغة التالية:

$$H = \sum_{i=1}^n (MS_i)^2$$

حيث أن (H) = قيمة مؤشر هيرفندال. (MS<sub>i</sub>) = حصة المصرف (i) من إجمالي المتغير المراد حساب التركيز بناءً عليه، كالودائع، والتسهيلات، وغيرها.

وتتراوح قيمة المؤشر بين 1,000-10,000 نقطة، مع وجود علاقة عكسية بين قيمة المؤشر ودرجة المنافسة، بمعنى أن زيادة قيمة المؤشر تدل على ارتفاع درجة التركيز المصرفي، وضعف المنافسة. والعكس صحيح (إذا كانت قيمة المؤشر 10,000 فإن ذلك يعني احتكار تام). وبشكل عام، تعتبر درجة التركيز مرتفعة إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1,500 نقطة.



الحال على مستوى الاستخدام، إذ بقي مؤشر نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد عند مستوى 3.0% من عدد السكان البالغين. كما أظهرت مؤشرات الشمول المالي الخاصة بشركات خدمات الدفع مزيداً من التحسن على مستوى الوصول والاستخدام، فباستثناء مؤشر نسبة وكلاء خدمات الدفع الذي بقي مستقراً عند مستوى 13.4% من عدد السكان البالغين، ارتفع مؤشر نسبة تجار شركات خدمات الدفع إلى عدد السكان البالغين إلى 55.6% من عدد السكان البالغين، مقارنة مع 49.0% في العام 2022، كما ارتفع مؤشر نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب واحد إلى مستوى 18% من عدد السكان البالغين، مقارنة مع 14.0% في العام السابق.

كما سجلت مؤشرات الشمول المالي الخاصة بالنوع الاجتماعي مزيداً من التحسن، إذ ارتفع مؤشر نسبة من يمتلك حساب بنكي إلى عدد البالغين من الذكور إلى 68%، ومن الإناث إلى 34% في العام 2023، مقارنة مع 66% للذكور، و33% للإناث في العام 2022. كما ارتفع مؤشر نسبة من يمتلك من السكان البالغين حساب لدى شركات خدمات الدفع إلى 28% للذكور، و12% للإناث، مقارنة مع 19% للذكور، و8% للإناث في العام 2022. في حين بقي مؤشر نسبة عدد المقترضين من الذكور والإناث مستقراً عند مستوى 15% للذكور، ولالإناث عند مستوى 5% من عدد السكان البالغين. وقد أسهم هذا التحسن في بعض مؤشرات النوع الاجتماعي في تضيق الفجوة القائمة بين الذكور والإناث.

من ناحية أخرى، ورغم تراجع مؤشر عدد المشاريع المملوكة من قبل الإناث ولديه قرض قائم إلى 7,682 مشروع، مقارنة مع 7,780 مشروع في العام 2022، إلا أن حصته النسبية بقيت ثابتة من الإجمالي عند 20% دون تغيير. كما حافظ مؤشر نسبة التسهيلات الممنوحة للمشاريع المملوكة من قبل الإناث إلى الإجمالي على ثباته كما في العام السابق عند مستوى 5%.

### جدول 2-3: مؤشرات الشمول المالي الخاصة بالنوع الاجتماعي، 2021-2023

2023		2022		2021		المؤشر
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
34	68	33	66	31	62	نسبة من يمتلك حساب بنكي إلى عدد البالغين
5	15	5	15	4	14	نسبة عدد المقترضين إلى عدد البالغين
12	28	8	19	4	11	نسبة مالكي حساب لدى شركات خدمات الدفع إلى عدد البالغين
<b>المشاريع المملوكة للنساء ولديها قرض قائم</b>						
7,682		7,780		5,898		عدد المشاريع
20		20		20		نسبتها من الإجمالي
5		5		4		نسبة التسهيلات الممنوحة لمشاريع تمتلكها النساء إلى الإجمالي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وبشكل عام، عكست مؤشرات الشمول المالي المختلفة مدى التقدم الحاصل في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في الاقتصاد المحلي، وبما يسهم في تحقيق هدف استراتيجي لسلطة النقد، ممثلاً بتعزيز استخدامات التكنولوجيا المالية والإرتقاء بنظم وأدوات الدفع في الاقتصاد الوطني، والذي يعزى بشكل أساسي إلى الجهود التي بذلتها سلطة النقد على مدار السنوات الماضية لتعزيز التوعية والشمول المالي، وخصوصاً في مجالات التكنولوجيا المالية واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني ودعم الرياديين والشباب والنساء، وتعزيز القدرة في الوصول والنفذ إلى الخدمات المالية المختلفة، لا سيما بعد إطلاق خدمات المحافظ الإلكترونية، ومنصة منشأتي، وصندوق استدامة التقليدي واستدامة بلس، والمختبر التنظيمي، والتقييم الذي قامت به سلطة النقد لمستويات الشمول المالي، وحماية مستهلكي الخدمات المالية وتعزيز ثقة الجمهور، وإطلاق سلسلة من الحملات التوعوية والتثقيفية، بالإضافة إلى إقرار العديد من التشريعات والتعليمات التي ساهمت في خلق بيئة داعمة للإبداع ومسهلة للأعمال والخدمات المالية.



# الفصل الرابع التعرض في القطاع المصرفي



## نظرة عامة

أظهر القطاع المصرفي درجة كبيرة من المرونة، مكنته من التعامل بمهنية عالية مع العديد من المخاطر والتحديات، الناجمة عن الظروف والأوضاع الاستثنائية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023. فقد وضعت سلطة النقد كافة إمكاناتها، واتخذت التدابير اللازمة لاستمرار الحفاظ على سلامة وامتانة القطاع المصرفي، وحماية أموال المودعين، وزيادة مناعته ومرونته في التعامل مع أية صدمات محتملة، وبما يساهم في مساعدة كافة الأطراف على تجاوز هذه الظروف في أسرع وقت ممكن. ويتولى هذا الفصل تسليط الضوء على أهم مواطن الخطر وقنوات تأثيرها على القطاع المصرفي خلال العام 2023.

## التعرض للقطاعات المحلية

ركزت تدخلات سلطة النقد على المواءمة بين المحافظة على الاستقرار المالي وضمان سلامة واستمرارية عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، والاستمرار في تقديم مختلف الخدمات المصرفية، بما في ذلك توفير وإتاحة التمويل بمختلف العملات وبالأجل المطلوبة، وبشروط وتكاليف ميسرة، لجمهور المواطنين، ولمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، بهدف المحافظة على دورة الأعمال واستمراريتها.

جدول 1-4: الائتمان الممنوح حسب القطاع والمصرف، 2021-2023

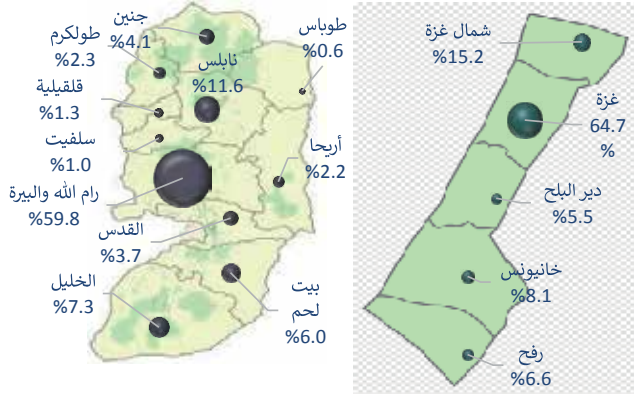
(مليون دولار)

2023	2022	2021	القطاع المستفيد	المصرف
6,280.2	5,826.0	5,385.8	خاص	محلي
1,656.4	1,512.7	1,659.6	عام	
3,271.6	3,025.4	2,894.5	خاص	وافد
774.7	680.9	807.3	عام	
9,551.8	8,851.4	8,280.3	خاص	الإجمالي
2,431.1	2,193.6	2,466.9	عام	
11,982.9	11,045.0	10,747.2	الإجمالي	

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.



شكل 1-4: التوزيع الجغرافي للمحفظة الائتمانية، 2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وباعتبار أن القطاع المصرفي يمثل صمام الأمان والداعم الرئيس للاقتصاد الفلسطيني، فقد تمكن خلال العام 2023 من ضخ مزيد من السيولة لتلبية احتياجات الاقتصاد بمختلف قطاعاته وأنشطته، وخصوصاً تلك المرتبطة بالقطاع الخاص وقطاع الأعمال، إلى جانب مساعدة الحكومة على الوفاء ببعض الالتزامات المترتبة عليها. وتجدر الإشارة إلى أن حجم المحفظة الائتمانية الإجمالي للقطاع المصرفي قد ارتفعت بنحو 8.5% عما كانت عليه في العام 2022، لتصل إلى حوالي 12.0 مليار دولار<sup>[15]</sup>، توزعت على مختلف المناطق والمحافظات. وقد لعبت هذه المحفظة دوراً أساسياً في المحافظة على استمرارية دورة الأعمال، لكنها أدت أيضاً في ظل هذه الظروف الاستثنائية إلى زيادة في حجم التعرضات لبعض القطاعات والأنشطة.

## القطاع العام

عانى القطاع العام من تزايد ملحوظ في حجم الضغوط والتحديات خلال العام 2023، وخصوصاً في الربع الأخير من العام، إذ فاقم العدوان الإسرائيلي من أزمة المالية العامة القائمة من قبل، في ظل تزايد القرصنة الإسرائيلية من إيرادات المقاصة، وشُحّ المنح والمساعدات الخارجية، وتراجع الإيرادات المحلية نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي، مما دفع الحكومة إلى تأخير صرف رواتب موظفي القطاع العام، ومواصلة صرفها مجتزأة. وفي ظل عدم قدرة الحكومة على تفعيل الأدوات التقليدية لإدارة السياسات الاقتصادية، أصبح التراكم الإضافي للمتأخرات المستحقة، والإقتراض المحلي من القطاع المصرفي، أهم البدائل المتاحة للحكومة لتغطية الفجوة التمويلية، الأمر الذي انعكس على مستوى انكشاف القطاع المصرفي تجاه الحكومة، خاصة وأن هذا الانكشاف لا يقتصر على الحكومة فقط، وإنما شمل أيضاً بعض الأطراف الأخرى (موظفين عموميين، ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاقدة والمتعاملة مع الحكومة) التي تعتمد بشكل أساسي على الحكومة في تأمين جزء من التزاماتها تجاه المصارف.

ونتيجة عن هذه العلاقة المتشابكة ما بين الحكومة وعمالها والقطاع المصرفي عن حالات من التأثير والتأثر، سواء من خلال الاقتراض الحكومي المباشر من القطاع المصرفي، أو من خلال اقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الحكومة.

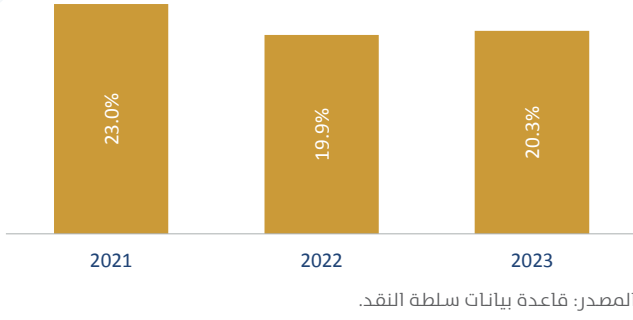
## الائتمان الممنوح للقطاع العام

شهد العام 2023 تزايداً في اعتماد القطاع العام على القطاع المصرفي، جراء الضغوط المتزايدة التي تعرض لها، وبالأخص الحكومة، ليرتفع حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام إلى حوالي 2.4 مليار دولار (معظمه للحكومة)، مرتفعاً بنحو 10.8% عما كان عليه في العام 2022 (وبنحو 10.7% على مستوى الحكومة فقط)، ومشكلاً ما نسبته 20.3% من إجمالي المحفظة الائتمانية. وتوزعت

<sup>[15]</sup> جميع البيانات الواردة في هذا الفصل بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

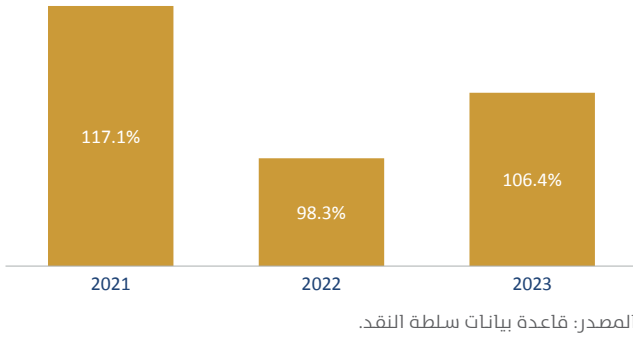


شكل 2-4: حصة القطاع العام من المحفظة الائتمانية، 2023-2021



قروض القطاع العام بين المصارف المحلية بنسبة 68.2%، والوافدة بنسبة 31.8%. جدير بالذكر أن الائتمان الممنوح للقطاع العام من قبل المصارف المحلية قد ارتفع بنسبة 9.6%، ليصل إلى حوالي 1.7 مليار دولار، مشكلاً نحو 20.9% من إجمالي محفظتها الائتمانية. في حين ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع العام من قبل المصارف الوافدة بنحو 13.8%، ليبلغ نحو 0.8 مليار دولار، مشكلاً ما نسبته 19.1% من إجمالي محفظتها الائتمانية. وبشكل عام، يظهر أثر الائتمان الممنوح للحكومة في عمليات مالية الحكومة في البند المتعلق بصافي التمويل من المصارف<sup>[16]</sup>، الذي يعكس مدى حاجة الحكومة للتمويل قصير الأجل.

شكل 3-4: التسهيلات الحكومية كنسبة من حقوق الملكية، 2023-2021



ومع تزايد حجم المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع العام، تزايد حجم تعرض القطاع المصرفي تجاه القطاع العام إلى حوالي 106.4% من حقوق ملكية القطاع المصرفي (حوالي 105.2% على مستوى الحكومة فقط). ونظراً لكون معظم اقتراض الحكومة من القطاع المصرفي غالباً ما يتم بعملة الشيكال (أكثر من 75% من اقتراضها المصرفي بعملة الشيكال) في محاولة منها لتفادي أثر التقلبات في سعر الصرف، فقد أسهم تحسن سعر صرف الدولار مقابل الشيكال خلال العام 2023 في تشييط محاسبي في مستوى التغير في حجم الاقتراض الحكومي عند تقويمها بالدولار.

وبشكل عام، يتسم الاقتراض الحكومي بالتذبذب، إذ أن الارتفاع أو الانخفاض في حجم الاقتراض المباشر للحكومة غالباً ما يرتبط بالأزمات المتعلقة بإيرادات المقاصة (وشح المنح والمساعدات الخارجية)، مما يعكس مدى حساسية مالية الحكومة لهذا الجزء من الإيرادات، والذي بدوره ينعكس في زيادة أو تراجع درجة تعرض القطاع المصرفي لمخاطر الحكومة والمالية العامة.

وبهدف التخفيف من تداعيات الأزمة المالية للحكومة التي تزايدت حداثها في أعقاب العدوان الإسرائيلي، قامت سلطة النقد بمساعدة الحكومة على إعادة تنظيم وترتيب محفظتها الائتمانية، من خلال اتفاقية قرض التجمع البنكي بين وزارة المالية والمصارف. فقد أتاح هذا القرض للحكومة معالجة مديونيتها لدى القطاع المصرفي، وبما يشمل السلف والأقساط المستحقة على موظفي القطاع العام، ومنح الحكومة هامش سيولة يساعدها على تسديد جزء من التزاماتها في ظل هذه الظروف الاستثنائية، سواء للمصارف، أو للموظفين، أو للقطاع الخاص، من خلال حصولها على فترة سماح تصل إلى سبعة أشهر. والأهم من ذلك أن هذا القرض قد أتاح للحكومة تقليص قيمة القسط الشهري لمجمل قروضها إلى النصف تقريباً، بالرغم من ارتفاع حجم قروضها إلى حوالي 2.4 مليار دولار.

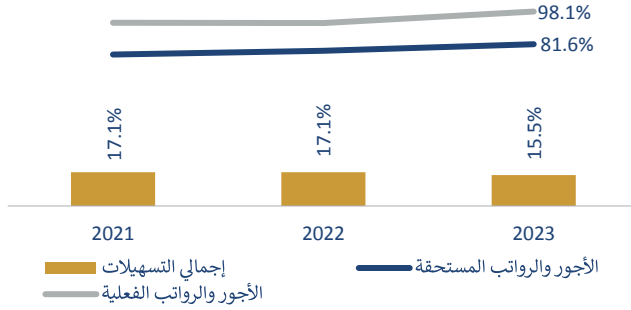
<sup>[16]</sup> يشير مفهوم صافي التمويل من المصارف بحسب بيانات وزارة المالية المنشورة على موقعها الإلكتروني، إلى صافي التغير في الإيرادات والإقتراض الحكومي من القطاع المصرفي.



## الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام والموردين من القطاع الخاص

لا يقتصر انكشاف القطاع المصرفي تجاه الحكومة على الاقتراض المباشر فقط، وإنما يشمل الاقتراض غير المباشر أيضاً، من خلال اقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص المتعاقدة والمتعاملة مع الحكومة. إذ أن عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الفئات، يزيد من احتمالات عدم قدرة هذه الفئات على الوفاء بالتزاماتها تجاه المصارف، وقد يرفع من درجة تعرض المصارف، المباشر وغير المباشر، تجاه الحكومة.

شكل 4-4: الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام، 2021-2023

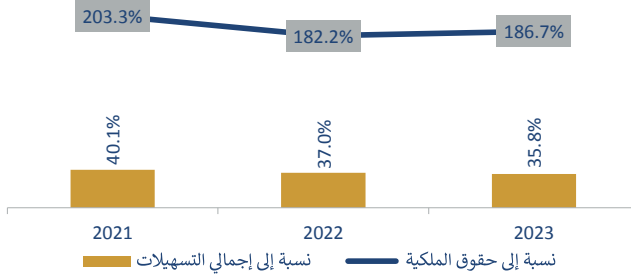


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد، ووزارة المالية.

الشيكل، الذي أسهم في تثبيط محاسبي في حجم القروض الممنوحة لموظفي القطاع العام بعملة الشيكل عند تقويمها بالدولار.

وبالإجمال، شكلت التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام نحو 81.6% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة، وحوالي 98.1% من الفاتورة المدفوعة فعلياً والمعلن عنها في بيانات وزارة المالية خلال العام 2023. وهو ما يزيد من تعرض القطاع المصرفي تجاه موظفي القطاع العام، نتيجة ضعف قدرتهم على السداد في حال تأخرت الحكومة عن دفع مستحقاتهم. ويهدف التخفيف من التداعيات الاقتصادية المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي، أولت سلطة النقد اهتماماً خاصاً لمعالجة الأقساط المستحقة على موظفي القطاع العام خلال فترة عدم انتظام الرواتب، من خلال منح الموظفين جاري مدين مؤقت / سلفة مؤقتة.

شكل 5-4: التسهيلات الممنوحة للقطاع العام والموظفين العموميين، 2021-2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وخلال العام 2023 بلغ حجم الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام حوالي 1.9 مليار دولار، متراجعاً بنحو 1.7% عما كان عليه في العام 2022، مشكلاً نحو 15.5% من إجمالي المحفظة الائتمانية. ورغم الأثر الإيجابي لهذا النوع من الائتمان، باعتباره أحد محركات تنشيط الطلب في الاقتصاد المحلي، إلا أنه يبقى محفوظاً ببعض المخاطر، خاصة وأن قدرة موظفي القطاع العام على سداد قروضهم تبقى مرهونة بقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، والتي بدورها مرهونة بمدى انتظام تدفق إيراداتها، وبشكل أساسي إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية. كما ويجب عدم إغفال أثر ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل

وبشكل عام، شهد العام 2023 تراجعاً في حجم الانكشاف المباشر وغير المباشر للقطاع المصرفي تجاه القطاع العام وموظفيه إلى حوالي 35.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية، مقارنة مع 37.0% في العام 2022<sup>[17]</sup>. ومع ذلك، لا يزال هذا المستوى من الانكشاف مرتفعاً، مشكلاً أكثر من ثلث المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، كما يشكل تقريباً ضعف حقوق ملكية الجهاز المصرفي (نحو 186.7%)، الأمر الذي يستدعي ضرورة المتابعة الحثيثة لأية تطورات سلبية في مالية الحكومة، إذ من شأن أي تدهور في الوضع

<sup>[17]</sup> تجدر الإشارة إلى أن حجم التسهيلات الممنوحة لشركات وموردي القطاع الخاص المتعاملين والمتعاقدين مع الحكومة غير مدرجة ضمن هذه النسب. وفي حال تم إدراجها ترتفع درجة تعرض القطاع المصرفي لمخاطر الحكومة، المباشرة وغير المباشرة، إلى نسب أعلى من تلك المشار إليها.



المالي للحكومة أن يضعف قدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات. كما أن استمرار تراكم المتأخرات الحكومية تجاه الموظفين العموميين، ومؤسسات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة، يزيد من صعوبة إدارة السيولة لدى هذه الفئات، وقد يهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع المصرفي، وقد يؤثر على الاستقرار المالي.

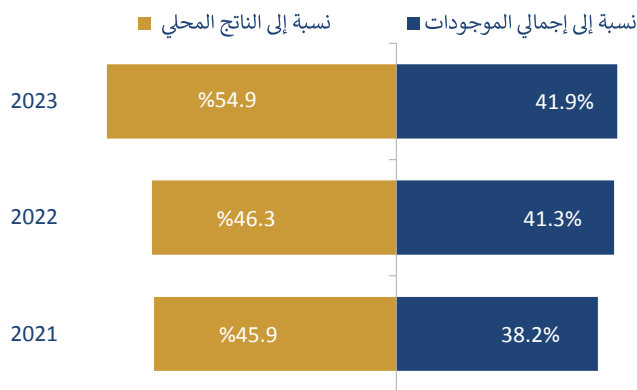
## القطاع الخاص

سعت سلطة النقد من خلال تدخلاتها إلى خفض التركيز في المحفظة الائتمانية وخفض المخاطر المرتبطة بها، فمن جهة، حثت سلطة النقد المصارف على توجيه الائتمان نحو مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوفير برامج تمويلية جديدة وتوجيهها للمشاريع الإنتاجية وقروض الإسكان، والابتعاد قدر الإمكان عن القروض الاستهلاكية. كما شجعت المصارف على الاستثمار في شركات ناشئة، من خلال منح حوافز إضافية للمصارف التي ترغب في هذا النوع من الاستثمار، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، والزراعة، والمشاريع الريادية، وبرامج التحول الرقمي. ومن جهة ثانية، ركزت البرامج التنموية التي أطلقتها سلطة النقد على دعم المشاريع بمختلف أشكالها، وتسهيل وصولها لمصادر التمويل، وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة، وذلك من خلال تلبية احتياجات أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونقلها من السوق غير الرسمي إلى السوق الرسمي.

وخلال العام 2023 واصل القطاع المصرفي، مدعوماً بإجراءات وتدخلات سلطة النقد، وبالرغم من الظروف الصعبة التي عاشتها فلسطين، ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد المحلي، وتوفير التمويل للقطاع الخاص وقطاع الأعمال بمختلف العملات والآجال، وفي شتى القطاعات والأنشطة، لترتفع محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنحو 7.9% عما كانت عليه في العام 2022، وتبلغ حوالي 9.6 مليار دولار، مشكّلة نحو 79.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية، وحوالي 41.9% من إجمالي موجوداته، ونحو 54.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوزعت محفظة القطاع الخاص بين المصارف المحلية بنسبة 65.7%، والوافدة بنسبة 34.3%، إذ يعزى الجزء الأكبر من الزيادة التي طرأت على هذه المحفظة إلى المصارف المحلية، التي رفعت حجم محفظتها الائتمانية للقطاع الخاص بنسبة 7.8%، لتصل إلى 6.3 مليار دولار، تمثل نحو 79.1% من إجمالي محفظتها الائتمانية. في حين رفعت المصارف الوافدة حجم محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بنحو 8.1%، ليصل إلى حوالي 3.3 مليار دولار، تمثل نحو 80.9% من إجمالي محفظتها الائتمانية.

شكل 4-6: تسهيلات القطاع الخاص، 2023-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وتركزت هذه المحفظة لدى القطاع الخاص المقيم، من شركات وأفراد، في حين لا تزال التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص غير المقيم هامشية في حدود 0.4% فقط من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص. فخلال العام 2023 ارتفع حجم الائتمان الممنوح للشركات بنحو 7.0%، ليبلغ حوالي 5.0 مليار دولار، تمثل نحو 52.0% من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم. ساهمت المصارف المحلية بحوالي 67.4% منها، وبقيمة بلغت نحو 3.3 مليار دولار، تمثل ما نسبته 53.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 32.6% من هذا النوع من الائتمان، أو ما قيمته 1.6 مليار دولار، تمثل نحو 49.5% من إجمالي محفظتها



الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. ورغم أن حجم الائتمان الممنوح للشركات قد ارتفع من قبل المصارف المحلية والوافدة على حد سواء، إلا أن الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية لا يزال أعلى لدى المصارف المحلية مقارنة بالمصارف الوافدة.

#### جدول 2-4: توزيع المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص المقيم حسب المستفيد، 2021-2023

(نسبة مئوية)

المصرف	الجهة المستفيدة	2021	2022	2022
محلي	شركات	55.4	54.4	53.4
	أفراد	42.6	43.8	45.0
	أخرى*	2.0	1.8	1.6
وافد	شركات	46.7	48.8	49.5
	أفراد	52.8	50.6	49.8
	أخرى*	0.5	0.6	0.7
الإجمالي (مليون دولار)	شركات	4,323.9	4,628.4	4,951.9
	أفراد	3,807.3	4,065.1	4,438.8
	أخرى*	123.3	125.5	124.6

\* تشمل بطاقات الائتمان والمؤسسات غير الربحية.  
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

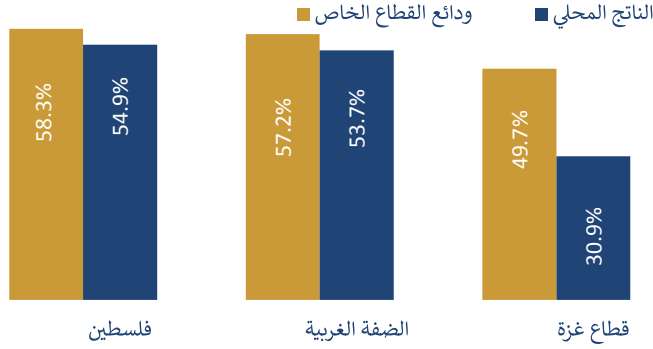
وفي ذات السياق، شهدت المحفظة الائتمانية الممنوحة للأفراد ارتفاعاً بنحو 9.2%، لتبلغ 4.4 مليار دولار (بما يشمل موظفي القطاع العام)، مشكلة نحو 46.6% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم. ساهمت المصارف المحلية بنحو 63.4% منها، على إثر ارتفاع الائتمان الممنوح من جانبها للأفراد بنسبة 10.8%، ليصل إلى 2.8 مليار دولار، تمثل نحو 45.0% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 36.6% من إجمالي محفظة الائتمان الممنوح للأفراد، وبقيمة 1.6 مليار دولار، مرتفعة بنحو 6.5% عما كانت عليه في العام السابق، ومشكلة نحو 49.8% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. ورغم أن هذه المؤشرات تعكس تزايداً في حجم الائتمان الممنوح للأفراد من قبل المصارف المحلية والوافدة على حد سواء، إلا أن الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية لا يزال أعلى لدى المصارف الوافدة مقارنة مع المصارف المحلية.

أما بقية الأنواع الأخرى من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم (بطاقات ائتمان، ومؤسسات غير ربحية)، فلا تزال محدودة وصغيرة الحجم (في حدود 124.6 مليون دولار) قياساً على الائتمان الممنوح لكل من الشركات والأفراد. وبالتالي فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي، وإن كان تأثيرها على المصارف المحلية أكبر كونها المساهم الرئيس فيها، وبنسبة تفوق 82% منها. فقد بلغ حجم الائتمان الممنوح من خلال بطاقات الائتمان (للأشخاص و/أو الشركات) نحو 80.5 مليون دولار (نحو 75% منه مقدم من قبل المصارف المحلية)، علماً بأن هذا النوع من الائتمان متذبذب من عام إلى آخر. وكذلك الحال بالنسبة للائتمان الممنوح للمؤسسات غير الربحية، لا تزال مساهمته في إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم متدنية (في حدود 44.1 مليون دولار)، علماً بأن أكثر من 95% منه مرتبط بالمصارف المحلية.

وقد أحدث التوسع في المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص تحسناً في مؤشرات العمق المالي، إذ شكلت نسبة قروض القطاع الخاص حوالي 54.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023، وحوالي 58.3% من ودائعه. أما على مستوى المنطقة، فقد شكلت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص في الضفة الغربية نحو 53.7% من الناتج المحلي للضفة، وحوالي 57.2% من ودائعه، في حين شكلت المحفظة الائتمانية



شكل 7-4: تسهيلات القطاع الخاص كنسبة من ودائعه ومن الناتج المحلي، 2023

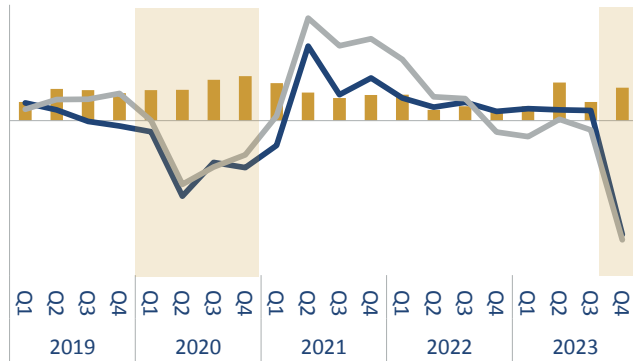


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

لرأس المال أثناء فترات الرواج والرخاء الاقتصادي التي تمتاز بالتوسع والافراط في منح الائتمان، ليتم تحريره واستخدامه في الأوقات الصعبة وتغير الدورة الاقتصادية، للمساعدة في امتصاص وتغطية الخسائر والاستمرار في منح الائتمان. وبالتالي فإن هذا المتطلب الإضافي لرأس المال يهدف إلى تقليل التقلبات الحادة في دورات منح الائتمان، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على متانة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي<sup>[19]</sup>. وتعتبر مؤشر فجوة الائتمان، إلى جانب مؤشرات أخرى، الأساس المستخدم في تحديد قيمة المصد الإضافي لرأس المال الذي يتوجب على المصارف تكوينه.

وتتولى سلطة النقد احتساب هذا المؤشر بشكل دوري (ربع سنوي)، باستخدام الأسلوب الإحصائي (One-Sided Hodrick- Prescott Filter)، وباعتبار أن دورة الائتمان تعادل أربعة أضعاف دورة الأعمال<sup>[20]</sup>. وفي هذا السياق، أظهرت البيانات المصرفية الصادرة عن سلطة النقد وبيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل النمو الربعي

شكل 8-4: معدلات نمو الناتج المحلي والتسهيلات الائتمانية (أساس سنوي)، 2019-2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

المنوحة للقطاع الخاص في قطاع غزة نحو 30.9% من الناتج المحلي لقطاع غزة، وحوالي 49.7% من ودائعه.

وتحرص سلطة النقد على متابعة التوسع في المحفظة الائتمانية ورصد أية تطورات قد تؤثر على مستوى المخاطر الائتمانية، لتجنب الاقتصاد بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، أية آثار غير مرغوبة. مستخدمة في ذلك مجموعة من أدوات السياسات والإجراءات الاحترازية والاسترشادية، بما في ذلك متابعة التطورات في فجوة الائتمان<sup>[18]</sup>، باعتبارها أحد مؤشرات الإنذار المبكر التي يتم الاسترشاد بها، لحماية القطاع المصرفي من آثار التوسع غير المبرر في الائتمان، دون التعرض لمخاطر إضافية، والمساعدة في اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة للحد من تلك المخاطر. ويستند مبدأ عمل هذا المؤشر على تكوين مصدر إضافي

للائتمان الممنوح (على أساس سنوي) قد بلغ خلال الفترة من الربع الأول 2019 حتى الربع الرابع 2023 حوالي 6.9% بالمتوسط، مقابل انكماش الناتج المحلي الحقيقي خلال نفس الفترة بنحو 0.7%، في حين بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاسمي حوالي 2.0% خلال نفس الفترة.

وتُظهر هذه النسب مدى التباين في معدلات نمو الائتمان ومعدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي والاسمي. فالمحفظة الائتمانية في تزايد مستمر طوال الفترة، ودائماً ما تكون موجبة، في حين أن الناتج المحلي متذبذب ومعدلات نموه أقل بكثير من مثيلاتها في المحفظة الائتمانية، وأحياناً تكون سالبة، خصوصاً في الفترات التي تشهد نوعاً من عدم الاستقرار. فخلال العام

<sup>[18]</sup> تعرف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مطروحاً منها اتجاه ونزعة هذه النسبة في المدى الطويل.

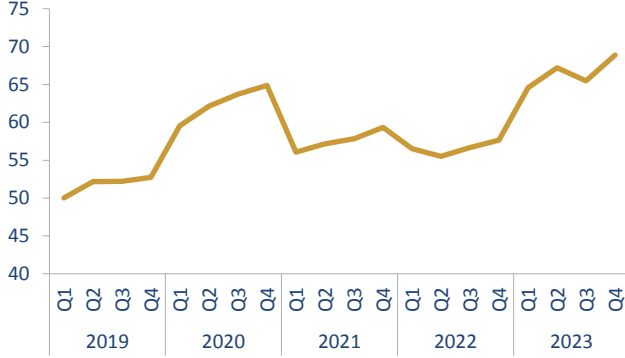
<sup>[19]</sup> Mathias Drehmann, Claudio Borio, Leonardo Gambacorta, Gabriel Jiménez, Carlos Trucharte, July 2010; countercyclical capital buffers: exploring options, BIS working paper No. 317. ISBN 1682-7678.

<sup>[20]</sup> بناءً على هذا الافتراض، فإن قيمة  $(\lambda) = 400,000$ .



2023، أظهرت البيانات زيادة في الائتمان الممنوح من قبل المصارف بنحو 8.5% مقارنة مع العام السابق، مقابل تراجع الناتج المحلي الحقيقي بنحو 5.5%، جراء الصدمة الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد في الربع الأخير من العام، على إثر العدوان الإسرائيلي، وما سببه في توقف شبه

شكل 4-9: التسهيلات الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، 2019-2023

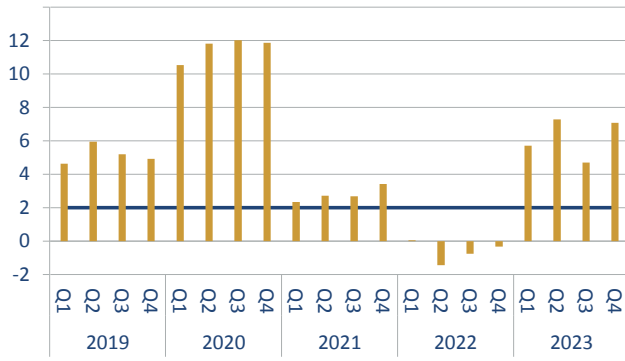


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

تام للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، إلى جانب تأثيره على أداء العديد من الأنشطة في الضفة الغربية، بالترزامن مع قرصنة أموال المقاصة، ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، بالإضافة إلى منع فلسطيني الداخل من التسوق من المناطق الفلسطينية.

ورغم هذا التباين في معدلات النمو، تبقى العلاقة بين الائتمان والناتج المحلي مرتفعة، وتصل إلى حوالي 86.5%<sup>[21]</sup>. وهو ما يشير إلى مساهمة الائتمان في رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة. فقد ارتفعت حصة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الاسمي إلى حوالي 68.9% في العام 2023، مقارنة مع 57.6% في العام السابق، وحوالي 31.7% في العام 2011.

شكل 4-10: فجوة الائتمان المقدرة، 2019-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وفي ظل الظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023، جاءت فجوة الائتمان أعلى من الحد المسموح به وفقاً لمقررات بازل III، البالغ 2%. إذ بلغت هذه الفجوة في نهاية الربع الرابع 2023 حوالي 7.1%. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة وفقاً للمعايير الدولية، وأعلى من الحد المتعارف عليه لتكوين مصد رأسمال بحسب مقررات بازل III، الأمر الذي يعني أن القطاع المصرفي خلال العام 2023 كان أكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالائتمان مقارنة مع العام السابق. ويستدعي ضرورة تكوين مصد رأسمال مضاد للتقلبات الدورية بنحو 1.588% من أصول المصارف المرجحة بالمخاطر.

وبشكل عام، تنشأ فجوة الائتمان إما بسبب الزيادة المفرطة في الائتمان، أو بسبب التراجع في الناتج المحلي، أو بسبب الحالتين معاً (زيادة مفرطة في الائتمان مع تراجع في الأداء الاقتصادي). فخلال العام 2023 يعزى الارتفاع في فجوة الائتمان بشكل أساسي إلى تراجع الأداء الاقتصادي، جراء العدوان الإسرائيلي وحالة الضبابية وعدم اليقين وما نجم عن ذلك من تداعيات اقتصادية على العديد من الأنشطة، وأدت إلى تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي. إذ تشير البيانات الأولية إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال العام 2023 بنحو 9.2% مقارنة بالعام السابق. وفي المقابل، جاء التوسع (النمو) في الائتمان الممنوح خلال نفس الفترة بنحو 7.2% في سياق طبيعي، وفي ظل وضع مصرفي أكثر استقراراً من الوضع الاقتصادي والسياسي. وفي المحصلة، تسبب التباين في معدلات النمو في كون فجوة الائتمان أعلى بكثير من الحد المتعارف عليه بحسب بازل III.

[21] تم احتساب معامل الارتباط خلال الفترة الربع الأول 2011 حتى الربع الرابع 2023، وهي فترة توفر بيانات الناتج المحلي الاسمي بشكل ربعي.



ومما تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من كون مؤشر فجوة الائتمان يعتبر العامل الأساسي في تكون هذا المصدر الإضافي لرأس المال، إلا أنه مع ذلك يتوجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار بعض المؤشرات الأخرى ذات العلاقة. ويبقى رأي صانع القرار وتقديره للوضع الاقتصادي والمصرفي (معدل النمو الاقتصادي؛ ومعدل البطالة، ونسبة القروض للودائع، والتعرض في القطاع المصرفي) مهماً في قرار بناء المتطلب الإضافي لرأس المال.

## قطاع الإسكان والرهن العقاري

يحتل قطاع الإسكان والرهن العقاري باهتمام كبير من قبل سلطة النقد والمصارف، باعتباره أحد الأنشطة الواعدة في الاقتصاد الفلسطيني، سواء على مستوى القيمة المضافة أو على مستوى الاستيعاب والتوظيف. فخلال العام 2023 حظي هذا القطاع بمزيد من التمويل، إذ نمت محفظته الائتمانية<sup>[22]</sup> بنحو 5.9% مقارنة بما كانت عليه في العام 2022، مرتفعة إلى حوالي 2.8 مليار دولار، ومشكلة نحو 29.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم.

جدول 3-4: الائتمان الممنوح لقطاع الإسكان، 2021-2023

(مليون دولار)

المصرف	السنة	إجمالي محفظة القروض	التعثر في المحفظة	
			القيمة	النسبة (%)
محلي	2021	1,542.8	60.6	3.9
	2022	1,858.9	67.2	3.6
	2023	1,957.0	81.6	4.2
وافد	2021	751.1	19.8	2.6
	2022	816.8	20.8	2.5
	2023	877.7	23.6	2.7
الإجمالي	2021	2,293.9	80.4	3.5
	2022	2,675.7	88.0	3.3
	2023	2,834.7	105.2	3.7

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وتتركز الغالبية العظمى من محفظة التمويل العقاري لدى المصارف المحلية، ونسبة وصلت إلى حوالي 69.0% من إجمالي التمويل العقاري في العام 2023، مرتفعة بنحو 5.3%، لتصل إلى حوالي 2 مليار دولار، مشكلة نحو 31.3% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 31.0% من إجمالي محفظة التمويل العقاري، رافعة محفظتها الممنوحة لهذا القطاع بنحو 7.5%، لتبلغ حوالي 0.8 مليار دولار، مشكلة نحو 26.9% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال العام 2023.

<sup>[22]</sup> تشمل قروض الإنشاءات، والسكن للإقامة وتحسين ظروف السكن، والعقارات التجارية والاستثمارية، وقروض الأراضي سواء للاقتناء الشخصي أو للاستثمار.



وقد تسببت الظروف الاستثنائية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023 في زيادة درجة تعرض المصارف تجاه هذا القطاع، بارتفاع محفظة قروضه المتعثرة بنحو 19.5% (بنحو 21.4% لدى المصارف المحلية، وبنحو 13.5% لدى المصارف الوافدة). وبالتالي ارتفاع نسبة التعثر في هذا القطاع إلى حوالي 3.7% من إجمالي محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري، جراء ارتفاعها لدى المصارف المحلية إلى حوالي 4.2%، ولدى المصارف الوافدة إلى حوالي 2.7%.

## المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من المشاريع العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، وتحظى باهتمام كبير، باعتبارها محركاً أساسياً لتحفيز النمو، وتوليد وتنويع مصادر الدخل، والتخفيف من وطأة البطالة والفقر، وتشجيع الريادة، إلى جانب دورها في تحسين مستوى التنمية الاجتماعية وتعزيز الشمول المالي.

وخلال العام 2023 ارتفعت قيمة المحفظة الائتمانية الممنوحة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض بنحو 5.0% عما كانت عليه في العام السابق، لتبلغ حوالي 1,611.7 مليون دولار<sup>[23]</sup>. جاءت المساهمة الأكبر من قبل القطاع المصرفي، وبنسبة 88.7%، وبقية 1,429.9 مليون دولار.

جدول 4-4: التسهيلات القائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط، 2021-2023

(مليون دولار)

مؤسسات الإقراض			المصارف			القطاع
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
0.1	0.1	0.1	300.6	285.1	287.1	الإنشاءات
95.8	86.6	61.7	832.1	768.7	650.0	التجارة
20.0	16.9	11.8	104.1	96.1	123.5	الصناعة
28.2	24.8	18.6	26.4	40.9	26.7	الزراعة
2.3	2.5	2.8	26.8	25.7	20.1	السياحة
35.4	29.4	26.8	131.4	145.0	113.4	الخدمات
0.0	0.0	0.1	8.5	13.1	118.5	أخرى
181.8	160.3	121.9	1,429.9	1,374.6	1,339.3	الإجمالي

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

من الجدير بالذكر أن سلطة النقد قد عززت من جهودها الرامية إلى تمكين هذا القطاع من الوصول إلى مصادر التمويل الميسر، بإطلاقها مجموعة من البرامج التمويلية (صندوق استدامة التقليدي، وبرنامج إبدأ الآن، واستدامة بلس، وبرنامج أسوار القدس، وبرنامج دعم عمال الخط الأخضر).

<sup>[23]</sup> تم الاستناد في تحليل جزئية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البيانات المستقاة من نظام معلومات الائتمان.



وتشير معطيات سلطة النقد في هذا السياق إلى أن عدد المشاريع التي حصلت على تمويل من برامج سلطة النقد المختلفة قد وصل إلى 3,368 مشروعاً، بإجمالي محفظة تمويلية بلغت حوالي 192 مليون دولار، خصص الجزء الأكبر منها (نحو 80%) للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة، وحوالي 25% منها للمشاريع التي تديرها النساء، إضافة إلى أن أكثر من 67% من المشاريع المستفيدة من هذه البرامج قد حصلت على التمويل بفائدة صفرية.

## التعرض للقطاعات الخارجية

لا تقتصر المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي على المخاطر الداخلية، إذ قد تكون المصارف عرضة لبعض المخاطر المحتملة جراء تعاملاتها مع المؤسسات والأسواق المالية والإقليمية والعالمية، التي تتفاوت في شدتها وتأثيرها تبعاً لمصدرها ونوعها. ويمكن في هذا السياق رصد مجموعة من القنوات لمخاطر محتملة قد تتعرض لها المصارف العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، وفي مقدمتها معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وعلاقات المراسلة المصرفية، والتوظيفات الخارجية، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

## معدلات الفائدة

لا يزال التضخم المحرك الرئيس للسياسة النقدية العالمية، بالرغم من كون العام 2023 قد عكس تحولاً في سياسات التشدد النقدي، بعد أن بدأت بعض البنوك المركزية باتخاذ قرارات أقل تشدداً، من بينها تثبيت أسعار الفائدة بعد سلسلة من الرفع بوتيرة متسارعة في العام 2022، فضلاً عن الإشارات الصادرة عن الفيدرالي الأمريكي للمرة الأولى في اجتماعه الأخير في كانون أول 2023، بشأن إمكانية خفض أسعار الفائدة في العام 2024.

وتعود بدايات دورة التشدد النقدي العالمي إلى شهر آذار 2022، قام خلالها الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة 11 مرة، منها 4 مرات في العام 2023، لتصل إلى نطاق (5.25% - 5.50%). وعلى نفس المنوال، ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بنظام الصرف الثابت، قام البنك المركزي الأردني برفع معدل الفائدة على الدينار 4 مرات خلال العام 2023، لتصل إلى 7.50%. كما قام كذلك بنك إسرائيل برفع معدل الفائدة على الشيكل عدة مرات خلال العام 2023، لتصل في نهاية العام إلى 4.75%.

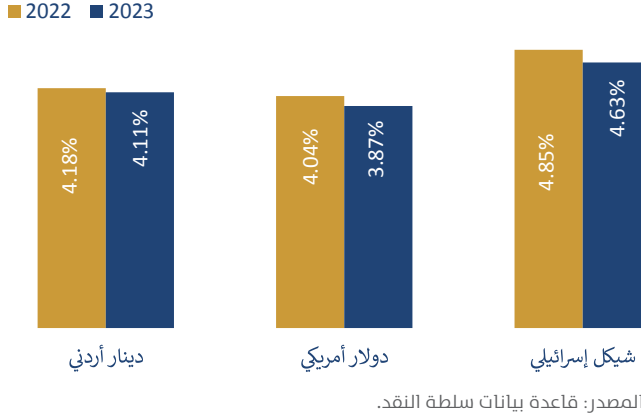
وتسبب هذا الرفع في معدلات الفائدة عالمياً بارتفاع معدلات فائدة الإيداع والإقراض على جميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني<sup>[24]</sup>. فقد ارتفع المتوسط السنوي المرجح لفائدة الإيداع بعملة الدولار الأمريكي بنحو 61 نقطة أساس (من 1.79% في العام 2022، إلى 2.40% في العام 2023)، وبعلمة الشيكل الإسرائيلي بحوالي 60 نقطة أساس (من 1.83%، إلى 2.42%). وبعلمة الدينار الأردني بنحو 40 نقطة أساس (من 1.73%، إلى 2.14%)، الأمر الذي قد يدفع إلى التوجه نحو مزيد من الإيداع بدلاً من زيادة الاستثمار. كما ارتفع المتوسط السنوي المرجح لفائدة الإقراض بعملة الدولار بحوالي 45 نقطة أساس (من 5.82% في العام 2022، إلى 6.27% في العام 2023)، وبعلمة الشيكل بنحو 38 نقطة أساس (من 6.68%، إلى 7.06%)، وبعلمة الدينار بنحو 34 نقطة أساس (من 5.91%، إلى 6.25%). مسبباً زيادة في تكلفة الاقتراض، وما قد يتمخض عنها من مخاطر محتملة، من خلال التأثير على ملاءة بعض العملاء واحتمالية تعثرهم، خاصة في ظل تصاعد حالة الضبابية وعدم اليقين والظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة التي تعيشها فلسطين.

أما من منظور الكفاءة التشغيلية للمصارف، محسوبة من خلال هامش الفائدة لجميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني (الفائدة المقبوضة - الفائدة المدفوعة)، فقد كان تأثير هذا الارتفاع في فائدة الإيداع والإقراض إيجابياً. إذ تراجع هامش الفائدة لعملة الدولار

<sup>[24]</sup> تمثل النسب المشار إليها المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد على التسهيلات (والودائع) المقدمة للقطاع الخاص (أفراداً وشركات) باختلاف أنواعها وفتراتها، ولا تشمل القروض المقدمة للقطاع العام. وهي نسب استرشادية فقط.



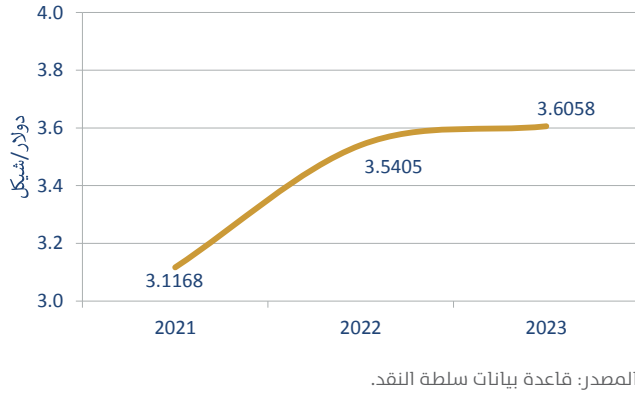
شكل 4-11: هامش الفائدة في السوق الفلسطيني، 2022-2023



والسوق الفلسطيني، وضخ مزيد من السيولة كلما استدعت الضرورة ذلك. كما عملت سلطة النقد على توفير عدد من الأدوات المالية لضخ السيولة في القطاع المصرفي، وتوفير السيولة الطارئة، والسيولة متوسطة الأجل، لتمكين المصارف من تغطية التزاماتها في ظل هذه الظروف، وبما يساهم في الحفاظ على متانة وقدرة القطاع المصرفي على تنفيذ المعاملات محلياً ودولياً.

## أسعار الصرف

شكل 4-12: معدل سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (نهاية الفترة)، 2023-2021



تعتبر مخاطر تقلب أسعار الصرف من المخاطر الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، جراء تداول أكثر من عملة في السوق الفلسطيني. وبالرغم من تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل سلة العملات الرئيسية في العالم، إلا أنه واصل تحقيق مزيد من المكاسب مقابل العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، وخصوصاً مقابل الشيكل الإسرائيلي. فمع نهاية العام 2023 وصل سعر صرف الدولار إلى 3.6058 شيكل، مرتفعاً بنحو 1.8% عما كان عليه في نهاية العام 2022 (متوسط سعر البيع والشراء-نهاية الفترة). أما على مدار العام ككل، فقد ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي بنحو 9.7%، ليبلغ سعر صرف الدولار 3.6829 شيكل (متوسط سعر البيع والشراء-متوسط الفترة).

وقد طالت تداعيات هذا الارتفاع في أسعار الصرف، وما ينتج عنها من عدم استقرار في الأسعار والقوة الشرائية، وغيرها من الجوانب ذات الارتباط بأسعار الصرف مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، من مواطنين، وحركة تجارية، ومالية الحكومة، ونظام مالي (رغم أن هناك بعض الفئات قد حققت بعض المكاسب جراء هذه التقلبات). فعلى مستوى القطاع المصرفي، عمل التحسن الذي طرأ على قوة الدولار مقابل الشيكل على تثبيط محاسبي في قيمة الموجودات/المطلوبات، متأثرة بالبنود التي تستحوذ عملة



الشيكل على نسبة كبيرة منها، مثل بند النقدية، والتسهيلات، والودائع، وغيرها، وانعكست محصلتها النهائية على نسبة النمو في الموجودات /المطلوبات، خاصة وأن عملة الشيكل تستحوذ على حوالي 41% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، مقابل نحو 38% للدولار، وحوالي 19% للدينار، ونحو 2% لبقية العملات. فالارتفاع الذي طرأ على سعر صرف الدولار بنحو 1.8% مقابل الشيكل في نهاية العام 2023، عمل تثبيط النمو في الموجودات بحوالي 0.8 نقطة مئوية (إلى 6.7%، بدلاً من نحو 7.5% عند تحييد أثر سعر الصرف).

وبهدف التخفيف من حدة هذه التداعيات، تتولى سلطة النقد مراقبة سوق الصرف الأجنبي، واتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة، لتفادي المغالاة فيها، وحماية المواطنين ومستهلكي الخدمات المالية، والتزام المؤسسات المالية بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق، وتسليم الحوالات المالية إلى مستحقيها بنفس العملة الواردة فيها.

## علاقات المراسلة المصرفية

لا تزال المصارف العاملة في فلسطين تعاني من إجراءات مفروضة من طرف واحد للعلاقات المراسلة مع المصارف الإسرائيلية، والتي تعود جذورها إلى العام 2009، بعد أن قامت المصارف الإسرائيلية المراسلة بوضع مزيد من القيود على عمل المصارف في فلسطين، على إثر قرار الحكومة الإسرائيلية باعتبار قطاع غزة كيان معادي، وإدعاء المصارف الإسرائيلية بأن استمرار التعامل مع المصارف الفلسطينية يعرضها إلى مخاطر مرتفعة. فعملت على قطع علاقاتها المصرفية بشكل كامل مع فروع المصارف العاملة في قطاع غزة، ورفضت استلام فائض الشيكل، إضافة إلى تهديدها المستمر بقطع كامل للعلاقات المصرفية المراسلة، وبما يشمل تقاص الشيكات والحوالات، مما تسبب للمصارف العاملة في فلسطين أزمة في فائض الشيكل.

ومع استمرار فائض الشيكل تكبدت المصارف العاملة في فلسطين مصاريف إضافية وخسائر مالية، وجعلها عرضة للعديد من المخاطر، لعل أبرزها يمثل في الآتي:

- تقييد قدرتها على تغذية حساباتها لدى المصارف المراسلة بعملة الشيكل، الأمر الذي قد يؤدي إلى وقف تنفيذ الحوالات المالية، والشيكات المسحوبة على عملاء المصارف لصالح الشركات الإسرائيلية، بما فيها شركات الخدمات الأساسية (كهرباء، محروقات، مواد تموينية، وغيرها)، وبالتالي التأثير على الحياة اليومية للمواطنين.
- تقييد قدرتها على تنفيذ العمليات المالية، مما يعرضها لمخاطر سمعة أمام المصارف المراسلة العالمية، ويؤثر على استقرار هذا القطاع.
- دفع المصارف إلى وضع مزيد من القيود على الايداعات النقدية بعملة الشيكل، والذي بدوره يحد من قدرتها على ضخ سيولة إضافية في السوق المحلي، وبالتالي التأثير سلباً على دورة الأعمال وعجلة الاقتصاد.

وبهدف التخفيف من تداعيات مشكلة فائض الشيكل على الاقتصاد بشكل عام، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، وبما يساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي، عملت سلطة النقد بشكل حثيث ومستمر على تذليل العقبات المحيطة بهذه المشكلة، وركزت تدخلاتها على أكثر من مسار بالتوازي:

- إعداد الدراسات للوقوف على حجم وأسباب فائض الشيكل، والتي أظهرت أن فائض الشيكل ناتج عن مصادر مشروعة، أهمها أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل التي تدفع نقداً، وارتفاع حجم المشتريات النقدية لفلسطيني الداخل.
- استمرار التفاوض مع بنك إسرائيل ومطالبته بزيادة حجم الكميات المشحونة من النقد الكاش إلى إسرائيل. وقد نجحت سلطة النقد في زيادة هذه الكمية إلى حوالي 18 مليار شيكل في السنة، إضافة إلى بعض الشحنات الاستثنائية الأخرى.



- التركيز على تعزيز وسائل الدفع الإلكترونية التي من شأنها تقليل استخدام النقد الكاش من الشيكال، وخصوصاً فيما يتعلق بدفع أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل عبر قنوات القطاع المصرفي، مستهدفة بذلك المصدر الرئيس لتدفق الشيكال إلى المناطق الفلسطينية (أي العمال الذين يحملون تصاريح عمل في إسرائيل). ومن شأن هذه الخطوة الهامة أن تحد بشكل كبير من فائض الشيكال.
- كما تجدر الإشارة أنه وعقب العدوان الإسرائيلي الأخير في العام 2023، شهدت العلاقات المصرفية المراسلة، وخصوصاً مع المصارف الأوروبية، مزيداً من التقييد، الأمر الذي ترتب عليه تأخير تنفيذ المعاملات المالية، وخفض سقف التعامل، ورفع نسب التأمين النقدي على هذه المعاملات.

## القطاع المصرفي والعدوان الإسرائيلي

عانى القطاع المصرفي، كغيره من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، من بعض المخاطر الناتجة عن العدوان الإسرائيلي غير المسبوق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، جراء تداعيات هذا العدوان على المواطنين والمنشآت الاقتصادية ودورة الأعمال. ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التداعيات بما يلي:

- توقف شبه تام في معظم الخدمات المصرفية في قطاع غزة، جراء تعرض معظم مقرات المصارف إلى قصف مباشر، الأمر الذي يتطلب إعادة إعمار هذه المقرات. كما تسبب هذا العدوان في تدمير عدد من أجهزة الصراف الآلي وتضرر منظومة الدفع وعجز المصارف عن تقديم الخدمات المالية وخدمات المدفوعات التقليدية للعملاء. ومؤخراً تم اللجوء إلى وسائل الدفع الإلكتروني كإحدى الوسائل للتغلب على تعطل الخدمات المالية التقليدية.
- تزايد المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض، جراء تزايد احتمالية تعثر جزء من المحفظة الائتمانية، سواء في قطاع غزة، أو في الضفة الغربية، على إثر تزايد المخاطر المرتبطة بمحفظة قروض المواطنين جراء تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب تزايد المخاطر المرتبطة بمحفظة موظفي القطاعين العام والخاص، والعمال الفلسطينيين في إسرائيل جراء توقف جزء كبير منهم عن العمل وانقطاع مصادر دخلهم. بالإضافة إلى تزايد المخاطر المرتبطة بمحفظة قروض بعض الأنشطة الاقتصادية جراء تراجع دورة الأعمال وتراجع النشاط والنمو الاقتصادي.
- تزايد الحاجة إلى ضخ سيولة إضافية في السوق المحلي لتلبية احتياجات المشاريع والمنشآت إلى التمويل لتسديد الالتزامات الطارئة الناجمة عن هذا العدوان وتداعياته.
- تزايد المخاطر المرتبطة بحركة تداول الشيكات، جراء تزايد قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد.
- تزايد القيود على العلاقات المصرفية المراسلة، وخصوصاً مع المصارف الأوروبية، بعد أن قامت بعض البنوك الأوروبية المراسلة عقب هذا العدوان بإعادة تصنيف بعض دول المنطقة واعتبارها دولاً ذات تصنيف عالي المخاطر، الأمر الذي ترتب عليه تأخير تنفيذ المعاملات المالية، وخفض سقف التعامل، ورفع نسب التأمين النقدي على هذه المعاملات.
- وبهدف تقييم الأثر الذي خلفه هذا العدوان على القطاع المصرفي ووضع الاستقرار المالي، قامت سلطة النقد بتنفيذ مجموعة إضافية من الاختبارات الضاغطة لفحص قدرة القطاع المصرفي على تحمل صدمة تعثر جزء من المحفظة الائتمانية نتيجة لتداعيات هذا العدوان على القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات سلامة القطاع المصرفي ومئاته المالية، جراء احتفاظه بمستويات رسمة عالية، ومستويات سيولة تتوافق مع المتطلبات التنظيمية المقررة بموجب التعليمات والممارسات الفضلى.



ويضاف إلى ذلك تأكيد سلطة النقد مراراً أنها لن تتوانى عن القيام بأية تدخلات من شأنها المحافظة على متانة القطاع المصرفي وزيادة مرونته ومناعته في التعامل مع أية صدمات محتملة، بالتوازي مع مساعدة الأفراد والشركات على تجاوز هذه الظروف الصعبة، والإبقاء على دورة الأعمال.

أما بخصوص قنوات التعرض الأخرى، كالتوظيفات الخارجية، فلم يسبق أن تسببت هذه التوظيفات بأية تداعيات جوهرية على الاستقرار المالي، خاصة وأن سلطة النقد تضع سقوفاً للتركز على مستوى المؤسسة، والدولة، إضافة إلى وجود العديد من الإجراءات الرقابية التي تحكم وتنظم هذه التوظيفات وتبقي مخاطرها قيد السيطرة. بالإضافة إلى توجهات سلطة النقد الرامية إلى خفض الأهمية النسبية لأصول القطاع المصرفي الموظفة في الخارج، واحلالها محلياً، وبما يسهم في تعميق الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي. وكذلك الحال بالنسبة للتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، فهي هامشية ومتذبذبة، وليس لها ذلك التأثير على الاستقرار المالي، خاصة وأن هناك العديد من الإجراءات الرقابية التي تحكم وتضبط آلية منحها.



# الفصل الخامس

## مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي



## نظرة عامة

مع تزايد حالة الضبابية وعدم اليقين التي اكتنفت الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023، كثفت سلطة النقد من إجراءاتها وتدابيرها الوقائية والتحوطية، ومتابعاتها للتطورات في القطاع المصرفي، وخصوصاً في الربع الأخير من العام، الذي شهد عدواناً إسرائيلياً غير مسبوق طالت تداعياته مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع المصرفي.

وقد أظهر القطاع المصرفي في ظل هذه الظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة مرونة كبيرة ومهنية عالية في التعامل مع الصدمات، وبقي آمناً معافى، وبما ينعكس بشكل إيجابي على حالة الاستقرار المالي. وعكست مؤشرات السلامة المالية مستوى الأداء الذي حققه القطاع المصرفي بشكل عام، مع احتفاظه بمستويات رسمية عالية، إلى جانب مستويات مقبولة من السيولة، وبقاء مستويات التعثر متدنية. ويتناول هذا الفصل تحليل وتقييم أهم التطورات في مؤشرات السلامة المالية<sup>[25]</sup> في القطاع المصرفي خلال العام 2023.

## مؤشرات رأس المال

تخضع الملاءة المالية باهتمام كبير من قبل الجهات الرقابية، لما لها من تأثير على سلامة المراكز المالية للمصارف، إذ يعتبر رأس المال من الأدوات المهمة التي تعزز من قدرة المصارف على تحمل الصدمات والمخاطر التي قد تتعرض لها. لذلك، فقد عملت سلطة النقد على الدوام على تدعيم القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي، واحتفاظه بمستويات جيدة من رأس المال، والاحتياطيات، وبمعدلات تتجاوز الحدود الدنيا في التعليمات الرقابية.

وخلال العام 2023 شهدت حقوق ملكية القطاع المصرفي مزيداً من التعزيز، وارتفاعها بمعدل 2.4% مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 2,285.3 مليون دولار، مشكلة نحو 10% من إجمالي التزامات المصارف. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع الاحتياطيات المختلفة (الاحتياطي القانوني، والاحتياطيات المعلنة، والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية) بنسبة 14.4% خلال فترة المقارنة، مشكلة حوالي 26.7% من حقوق ملكية المصارف. إضافة إلى ارتفاع رأس المال المدفوع بمعدل 1.7%، ليصل إلى 1,301.1 مليون دولار، مشكلاً حوالي 57% من حقوق ملكية المصارف.

وبشكل عام، تعبر مؤشرات رأس المال عن الوضع الإجمالي لرأس المال المصارف، ومدى قدرتها على امتصاص الصدمات والخسائر المحتملة، سواء كانت ناتجة عن مخاطر ائتمانية، أو مخاطر تشغيلية، أو مخاطر السوق، أو مخاطر سيولة، أو مخاطر السمعة وغيرها. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه المؤشرات:

### رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (كفاية رأس المال)

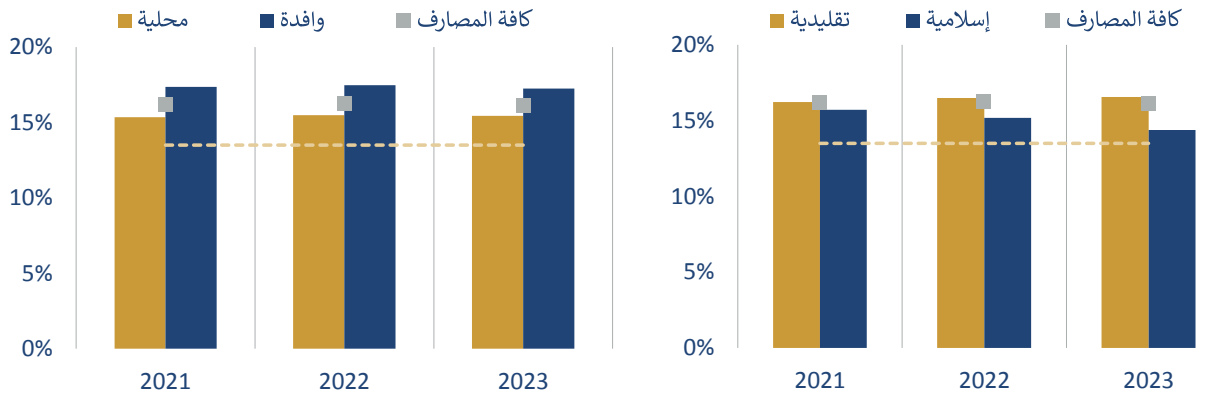
تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، ومدى قدرة رأسمال المصارف على تغطية موجوداتها المعرضة للمخاطر. وخلال العام 2023 تراجعت نسبة كفاية رأس المال بشكل هامشي إلى حوالي 16.2%، مقارنة مع نحو 16.3% في العام 2022، متأثرة بارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة أعلى من ارتفاع قاعدة رأس المال. إذ ارتفعت أصول المصارف المرجحة بالمخاطر بنحو 5.4%، لتصل إلى حوالي 13.0 مليار دولار، مقابل ارتفاع قاعدة رأسمال بنحو 4.7% خلال نفس الفترة.

<sup>[25]</sup> تعتمد سلطة النقد على بازل III في احتساب مؤشرات السلامة المالية منذ العام 2020.



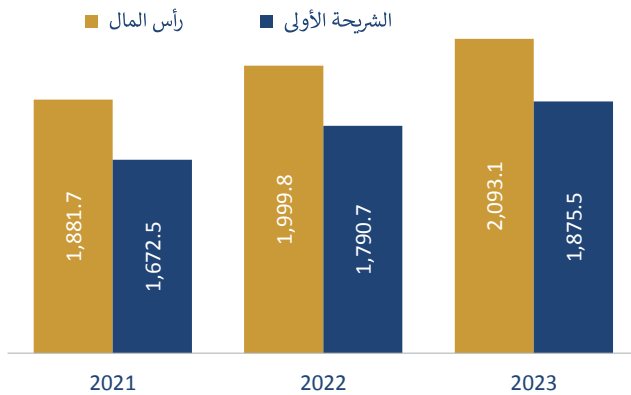
وشهدت هذه النسبة بعض التغيرات الطفيفة على مستوى جنسية المصرف، وطبيعة الأعمال التي يمارسها، واستخدامات الأموال المتاحة، والذي أدى إلى تباين قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر وقاعدة رأس المال لكل من المصارف المحلية والوافدة، والتقليدية (التجارية) والإسلامية. فعلى مستوى المصارف المحلية، تراجع هذه النسبة إلى حوالي 15.4%، مقارنة مع 15.5% في العام السابق، كما تراجعت لدى المصارف الوافدة إلى 17.3%، مقارنة مع 17.5% خلال ذات الفترة. وفي المقابل، ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف لدى المصارف التقليدية إلى 16.6%، مقارنة مع 16.5% في العام السابق، مقابل تراجعها لدى المصارف الإسلامية إلى 14.4%، مقارنة مع 15.2% خلال ذات الفترة. ورغم هذا التباين إلا أن جميع المصارف، المحلية والوافدة، والتقليدية والإسلامية، قد حافظت على نسب كفاية رأس المال عند مستويات تفوق الحدود الدنيا المنصوص عليها في المتطلبات الرقابية لسلطة النقد (ألا تقل عن 13.5%، بما يتضمن هامش رأس المال التحفظي بواقع 2.5%، وهامش رأس المال للتقلبات الدورية بواقع 0.5%).

شكل 1-5: كفاية رأس المال، 2023-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 2-5: الشريحة الأولى من رأس المال (مليون دولار)، 2023-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

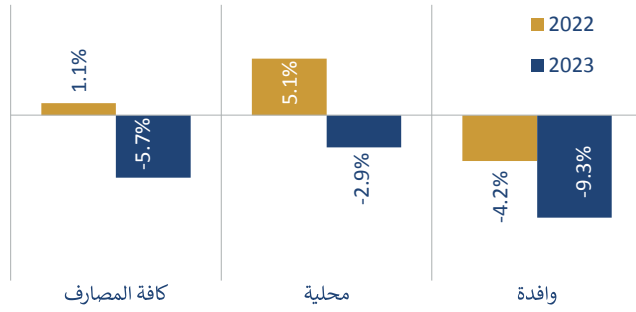
كما يشير تحليل مكونات رأس المال إلى احتفاظ المصارف العاملة في فلسطين بنوعية ممتازة من رأس المال، نظراً لاستحواذ الشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1 capital) على نحو 90% من قاعدة رأس المال، وحوالي 14.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، علماً أنه بحسب متطلبات بازل يجب ألا تقل هذه الشريحة عن 6% من قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر. وتتكون الشريحة الأولى من رأس المال بشكل رئيس من الأسهم العادية التي يمتلكها المساهمون والمستثمرون في المصارف، إضافة إلى الاحتياطي القانوني، والاحتياطيات المعلنة، والأرباح المحتجزة.

## صافي التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال الأساسي

يستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة رأسمال المصارف على امتصاص الخسائر المتوقعة من القروض المتعثرة، أو مدى التأثير المحتمل للقروض المتعثرة (بعد خصم مخصصات خسائر القروض) على رأس المال. فكلما انخفضت قيمة هذا المؤشر وسجل نسباً متدنية، كلما كانت قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المتوقعة أفضل.



شكل 3-5: التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال، 2023-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وفي هذا السياق، تشير مؤشرات المتانة المالية إلى تراجع نسبة صافي التسهيلات المتعثرة إلى رأس المال الأساسي خلال العام 2023 إلى -5.7%، مقارنة مع 1.1% في العام 2022. مدفوعةً بزيادة قيمة مخصصات القروض والتسهيلات الائتمانية بنحو 42%، لتبلغ نحو 644.1 مليون دولار. أي أن قيمة هذه المخصصات تفوق قيمة القروض المتعثرة.

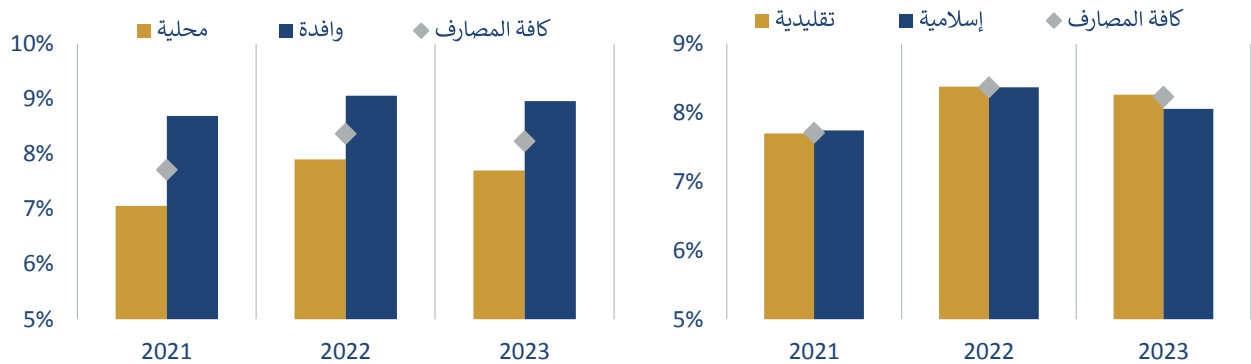
وقد تباين أداء هذه النسبة على مستوى كل من المصارف المحلية والوافدة، إذ انخفضت لدى المصارف المحلية إلى -2.9% في العام 2023، مقارنة مع 5.1% في العام 2022، جراء قيام المصارف المحلية برفع قيمة مخصصات القروض والتسهيلات الائتمانية المحتفظ بها إلى حوالي 453.9 مليون دولار، مقارنة

مع نحو 325.5 مليون دولار في العام السابق، نظراً لتعرضها الكبير للمحفظة الائتمانية في قطاع غزة، وحاجتها للتحوط ضد أي ارتفاع محتمل في المخاطر الائتمانية. كما انخفضت هذه النسبة لدى المصارف الوافدة إلى -9.3%، مقارنة مع -4.2% في العام 2022، بعد أن رفعت قيمة مخصصات القروض والتسهيلات الائتمانية المحتفظ بها إلى 190.2 مليون دولار، مقارنة مع 129.2 مليون دولار في العام 2022. كما شهدت هذه النسبة تبايناً على مستوى كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، فعلى مستوى المصارف التقليدية تراجع إلى -7.7%، مقارنة مع -1.3%، وإلى 4.3%، مقارنة مع 12.5% لدى المصارف الإسلامية.

## رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول

يعبر هذا المؤشر عن مستوى الرفع المالي، أي المدى المتاح للمصرف لتمويل أصوله من غير أمواله الذاتية، وتظهر مدى تغطية رأس المال الأساسي إلى إجمالي أصول المصرف. وخلال العام 2023، تراجعت هذه النسبة بشكل طفيف إلى حوالي 8.2%، مقارنة مع 8.4% في العام السابق، متأثرةً بارتفاع إجمالي الأصول بحوالي 5.3%، مقابل نمو بنحو 4.7% في الشريحة الأولى من رأس المال.

شكل 4-5: نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، 2023-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

كما تراجعت هذه النسبة على مستوى جنسية المصرف، إذ تراجعت بشكل طفيف لدى المصارف الوافدة إلى حوالي 8.9%، وإلى حوالي 7.7% لدى المصارف المحلية. في حين سجلت هذه النسبة قيماً متقاربة على مستوى المصارف التقليدية والإسلامية، إذ بلغت نحو 8.3% للمصارف



التقليدية، وحوالي 8.1% للمصارف الإسلامية. وبالإجمال، تشير هذه النسب إلى أن رأس المال قد غطى في جميع الأحوال ما يزيد على 4% من مجمل الأصول (حسب تعليمات سلطة النقد).

## مؤشرات جودة الأصول

حرصت سلطة النقد بشكل متواصل على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات في المخاطر ذات الصلة بالمحفظة الائتمانية، وخاصة في ظل هذه الظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة، وبما يضمن بقاء جودة الأصول عند مستويات مرضية. فقد ساعدت اللوائح التنظيمية، والضوابط السليمة، والإجراءات والتدابير الوقائية، والمعايير الدولية المستخدمة في مجال الإقراض، إلى جانب مرونة المصارف وقدرتها على استيعاب الصدمات على التوسع في منح الائتمان مع إبقاء مخاطر الائتمان عند مستويات متدنية.

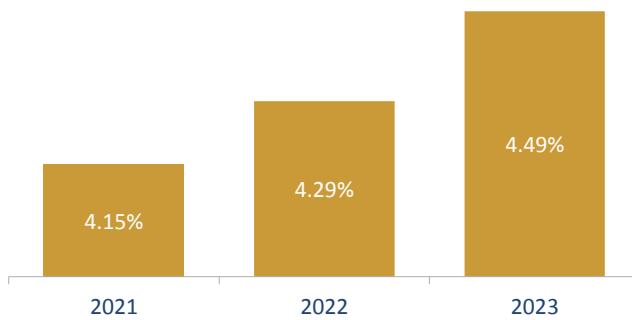
فقد حافظ القطاع المصرفي تاريخياً على مستويات جيدة من مؤشرات المتانة المالية، إذ يتمتع باحتياطيات رأسمالية ونسب سيولة فاقت الحدود الدنيا التي حددتها التعليمات الرقابية، إلى جانب بناء مخصصات خسائر الائتمان التي عكست تقيماً متحفظاً لمختلف القطاعات في الاقتصاد. ورغم أن هذه الإجراءات قد ساعدت على إبقاء النظام المصرفي مستقراً ومرناً في ظل هذه الظروف والمخاطر، إلا أن هذا الاستقرار يبقى رهينة مدى تفاقم العدوان الإسرائيلي وتداعياته الاقتصادية.

فمع نهاية العام 2023 بلغت قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر في القطاع المصرفي حوالي 13 مليار دولار، مرتفعة بنحو 5.4% عن قيمتها في العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع جراء ارتفاع الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان بمعدل 4.1%، لتصل إلى 11.2 مليار دولار (أو ما يعادل نحو 86% من أصول المصارف المرجحة بالمخاطر)، إلى جانب ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر التشغيلية بمعدل 14.7%، لتبلغ 1.7 مليار دولار (أو ما يعادل نحو 13% من إجمالي أصول المصارف المرجحة بالمخاطر)، وكذلك ارتفاع الأصول المرجحة بمخاطر السوق بنحو 7.5%، لتصل إلى حوالي 80.7 مليون دولار (أو ما يعادل نحو 1% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر). وفما يلي استعراض لأهم المؤشرات المستخدمة للاستدلال على جودة الأصول.

### التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

تعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة (المتعثرة) إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من أهم المؤشرات المتأخرة (اللاحقة) الدالة على جودة الأصول، خاصة وأن مخاطر الإعسار المالي تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية الأصول. كما تعكس هذه النسبة قدرة المصارف على تحويل

شكل 5-5: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، 2021-2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

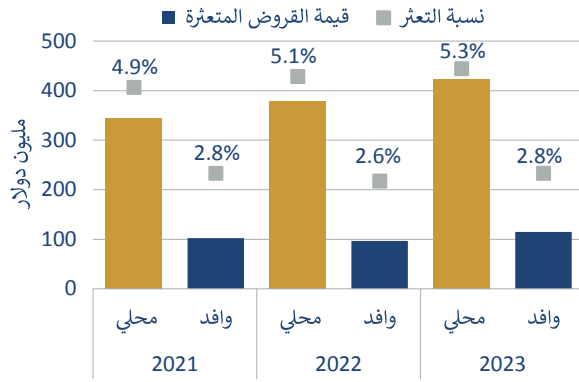
أصولها إلى سيولة. وخلال العام 2023 شهدت القروض المتعثرة ارتفاعاً بنحو 13.5% عما كانت عليه في العام 2022، لتبلغ 538.1 مليون دولار، ولترتفع بذلك نسبتها إلى إجمالي المحفظة الائتمانية إلى 4.5%، مقارنة مع 4.3% في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى التداعيات الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، من انكماش اقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة، وانقطاع مصادر الدخل، إضافة إلى تفاقم الأزمة المالية الحكومية.

وبشكل عام، يعتبر العميل متعثراً إذا تجاوزت مدفوعات تسديد أصل الدين والفائدة تاريخ الاستحقاق بثلاثة أشهر



(90 يوماً) أو أكثر. ومن خلال تحليل هيكلية القروض المتعثرة حسب فترات التعثر، يتبين أن حوالي 75% من القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي صنفت خلال العام 2023 كخسائر (تزيد فترة التعثر فيها عن العام)، إذ ارتفعت هذه القروض بنسبة 13.6% عن مستواها في العام السابق، لتصل إلى 404.6 مليون دولار. كما ارتفعت قيمة القروض المشكوك في تحصيلها (تزيد فترة التعثر فيها عن ستة أشهر وتقل عن السنة) بنحو 21.7%، لتصل إلى 62.8 مليون دولار. إضافة إلى ارتفاع قيمة القروض التي تقل فترة التعثر فيها عن ستة أشهر بمعدل 6.3%، لتبلغ 70.7 مليون دولار.

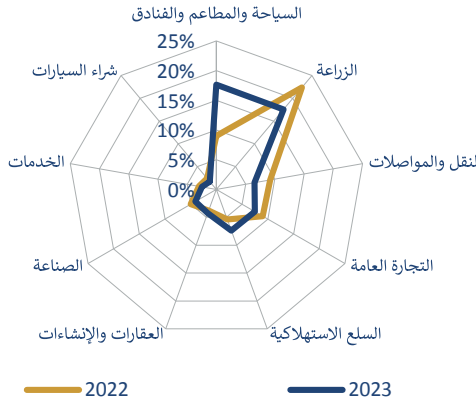
شكل 5-6: هيكل القروض المتعثرة، 2023-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقد شهد العام 2023 تبايناً في قيم ونسب المتعثر تبعاً لجنسية المصرف، وطبيعة الأعمال التي يمارسها، إذ ارتفعت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف المحلية بنسبة 12.1% مقارنة مع العام 2022، لتصل إلى 423.0 مليون دولار، مشكلة 5.3% من إجمالي محفظتها الائتمانية، مقارنة مع 5.1% في العام السابق (بلغت نسبة التعثر لدى المصارف المحلية الإسلامية حوالي 4.7%، مقابل 4.4% للمصارف المحلية التقليدية). كما ارتفعت أيضاً قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف الوافدة خلال ذات الفترة بمعدل 19.0%، لتصل إلى 115.1 مليون دولار، رافعة نسبة التعثر لديها إلى حوالي 2.8% في العام 2023، مقارنة مع 2.6% في العام السابق.

شكل 5-7: نسب التعثر القطاعية، 2023-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

كما تباينت نسب التعثر تبعاً للقطاع الاقتصادي، ومدى تأثره بتداعيات العدوان الإسرائيلي، فالقطاعات الأكثر تضرراً من العدوان، كالقطاع السياحي وما يرتبط به من أنشطة مختلفة، والعقارات والإنشاءات، وتمويل السلع الاستهلاكية، عانت من ارتفاع نسب التعثر لديها عن مستوياتها المسجلة في العام السابق، وعن النسبة العامة للتعثر في القطاع المصرفي. في حين شهدت قطاعات أخرى، كالزراعة، والنقل والمواصلات، والتجارة العامة تراجعاً في نسب التعثر وتسجيلها مستويات أقل من تلك النسب المسجلة في العام السابق.

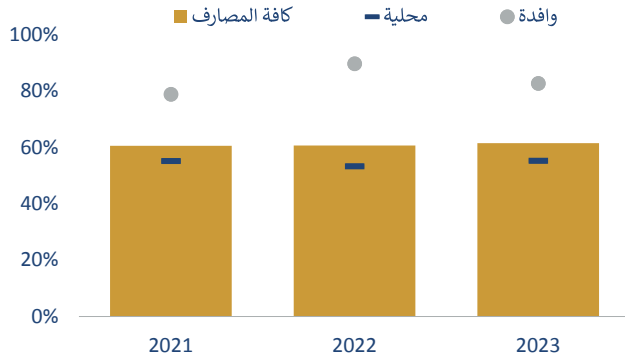
والجدير بالذكر، أن محفظة القروض المتعثرة تتمتع بغطاء جيد من المخصصات، والتي ارتفعت خلال العام 2023 أيضاً بنحو 42% مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 644.1

مليون دولار، وذلك بعد تكوين مخصصات إضافية خلال العام لمواجهة الارتفاع المتوقع في مخاطر الائتمان الناتجة عن تداعيات العدوان الإسرائيلي، مغطية بذلك نحو 120% من إجمالي القروض المتعثرة. كما تشير البيانات إلى ارتفاع مخصصات القروض الخاصة بالمرحلة الثالثة<sup>[26]</sup>، لتبلغ 330.9 مليون دولار، تكفي لتغطية حوالي 61.5% من الديون المتعثرة (ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 90%

<sup>[26]</sup> يكون في هذه المرحلة تدهور في جودة الائتمان للموجودات المالية، نظراً لوجود خسائر ائتمانية متحققة.



شكل 5-8: نسب تغطية المخصصات للقروض المتعثرة، 2023-2021



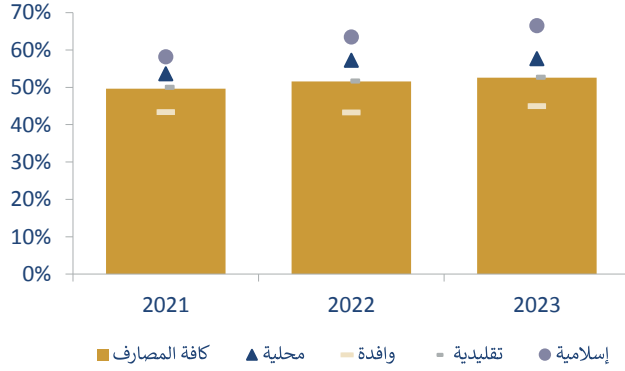
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

عند أخذ الضمانات المقبولة بالاعتبار، جاز ارتفاح هذه المخصصات لدى المصارف المحلية بنحو 17.7%، لتبلغ 236.3 مليون دولار، ولدى المصارف الوافدة بحوالي 9.2%، لتصل إلى 94.7 مليون دولار. وقد أسهم هذا الارتفاح في رفع نسبة تغطية القروض المتعثرة لدى المصارف المحلية إلى 55.9%، مقارنة مع 53.2% في العام 2022، مقابل تراجعها لدى المصارف الوافدة إلى 82.2%، مقارنة مع 89.6% خلال ذات الفترة.

## التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول

يعكس هذا المؤشر درجة تعرض المصارف للمخاطر المتعلقة بعمليات الإقراض والتمويل، وقدرتها على استيعاب هذه المخاطر والتعامل معها. فمع نهاية العام 2023 وصلت قيمة المحفظة الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي إلى حوالي 12.0 مليار دولار، مرتفعة بنحو 8.5% عما كانت عليه في العام السابق، ومشكلة ما نسبته 52.6% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، مقارنة مع 51.6% في العام 2022. ويعكس استمرار النمو في هذه المحفظة توجهاً متزايداً في توظيف مصادر أموال القطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي.

شكل 5-9: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، 2023-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ومع اختلاف مستويات المحفظة الائتمانية والأصول بين المصارف، تباينت هذه النسبة بين المصارف المحلية والوافدة. فقد ارتفعت المحفظة الائتمانية لدى المصارف المحلية بنحو 8.1%، لتصل إلى 7.9 مليار دولار، رافعة درجة تعرضها لمخاطر الإقراض والتمويل إلى 60.8% من إجمالي أصولها. كما ارتفعت المحفظة الائتمانية لدى المصارف الوافدة بنسبة 9.2%، لتبلغ 4.0 مليار دولار، مشكلة نحو 44.9% من إجمالي أصولها. وفي ذات السياق، ارتفعت نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي أصول كل من المصارف التقليدية والإسلامية على حد سواء، لتبلغ لدى المصارف التقليدية نحو 52.7%، مقارنة مع 51.7%، ولدى المصارف الإسلامية إلى 66.5%، مقارنة مع 63.4% في العام 2022.

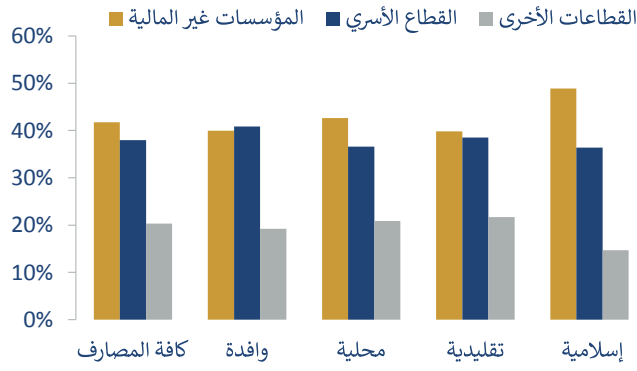
## التوزيع القطاعي للمحفظة الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات

تعتبر هذه النسبة عن مدى التركيز/التنوع في المحفظة الائتمانية على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية من منظور توافقها مع تعليمات سلطة النقد رقم (2022/4)، والتي تحظر على المصرف تجاوز مجموع التسهيلات الائتمانية القائمة في قطاع اقتصادي معين ما نسبته 20% من إجمالي الائتمان، دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.

فعلى المستوى المؤسسي، تشير البيانات خلال العام 2023 إلى ارتفاع حصة القطاع الأسري من إجمالي المحفظة الائتمانية إلى نحو 38.0%، مقارنة مع 37.8% في العام السابق، جاز ارتفاح الائتمان الممنوح لهذا القطاع بنحو 9.7%، ليصل إلى 4.6 مليار دولار، مدفوعاً بشكل

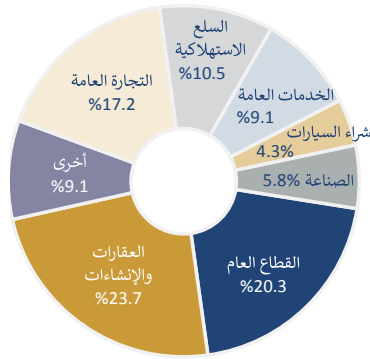


شكل 5-10: التوزيع المؤسسي لإجمالي المحفظة الائتمانية، 2023



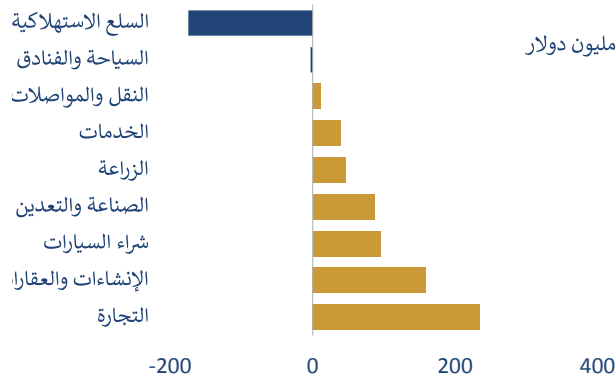
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5-11: التركيز في المحفظة الائتمانية، 2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5-12: التغير في المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، 2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

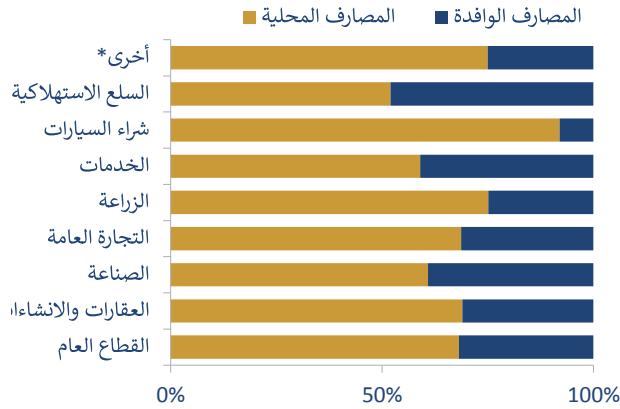
رئيس من المصارف المحلية التي رفعت تمويلها لهذا القطاع إلى 36.6%، مقابل تراجع طفيف في تمويل هذا القطاع من قبل المصارف الوافدة إلى نحو 40.9%. كما ارتفعت الأهمية النسبية للتمويل الممنوح للقطاعات الأخرى (القطاع العام) إلى 20.3% من إجمالي المحفظة الائتمانية، مقارنة مع 19.9% في العام 2022، جراء ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة إلى 2.4 مليار دولار، وارتفاع مساهمة كل من المصارف المحلية والوافدة في هذه المحفظة إلى 20.9% و19.2% على الترتيب. وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبية للائتمان الممنوح لقطاع المؤسسات غير المالية إلى 41.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية، مقارنة مع 42.4% في العام السابق، وذلك رغم ارتفاع قيمة محفظة هذا القطاع بنحو 6.3%، إلا أنه مع ذلك كان بوتيرة أبطأ من النمو في إجمالي المحفظة الائتمانية. ويعزى هذا التراجع إلى تغيرات طفيفة ومتباينة بين المصارف، إذ تراجعت استفادت هذا القطاع من التمويل الممنوح من المصارف المحلية إلى 42.6% من إجمالي محفظتها. في حين ارتفع تعرض المصارف الوافدة لقطاع المؤسسات غير المالية إلى نحو 40.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية لهذه المصارف.

أما على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية، فتشير البيانات على ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكافة القطاعات الاقتصادية، باستثناء تلك الممنوحة لقطاعات السياحة، وتمويل السلع الاستهلاكية، التي تراجعت محافظتها بنحو 2.9%، و12.1% على الترتيب، باعتبارها من بين القطاعات المتأثرة بتداعيات العدوان. في حين يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي قادت الارتفاع في المحفظة الائتمانية (بخلاف القطاع العام)، والذي شهد ارتفاعاً بمعدل 12.9%، ليتجاوز إجمالي محفظته الائتمانية الملياري دولار، حوالي 91% منها مُخصص لتمويل التجارة الداخلية. تلاه قطاع العقارات والإنشاءات (بما في ذلك الأراضي) الذي ارتفعت محفظته بمعدل 5.9%، لتصل إلى 2.8 مليار دولار، حوالي 53% منها مُخصص للاقتناء الشخصي وتمويل السكن بغرض الإقامة وتحسين ظروف السكن، و21% منها لتمويل الإنشاءات، في حين شكل تمويل الأراضي والعقارات التجارية والاستثمارية نحو 26% من إجمالي محفظة التمويلات العقارية. والجدير ذكره، أن هذين القطاعين (التجارة والعقارات) استحوذا على أكثر من ثلث إجمالي المحفظة



الائتمانية للقطاع المصرفي. كما ارتفعت محفظة تمويل السيارات بنحو 22.5%، متجاوزة النصف مليار دولار، مَوَّلَت المصارف المحلية نحو 92% منها. بالإضافة إلى ارتفاع محفظة تمويل قطاع الصناعة بحوالي 14.2%، ليصل إجمالي تمويلات هذا القطاع إلى حوالي 696.2 مليون دولار، معظمها (94% منها) لتمويل الصناعات التحويلية.

شكل 5-13: تعرض المصارف للقطاعات الاقتصادية، 2023



\*أخرى السياحة والفنادق، والاستثمار بالأسهم والأدوات المالية، وقطاع النقل والمواصلات، وأخرى في القطاع الخاص.  
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وفي ذات السياق، تشير البيانات إلى استحواذ محافظات الضفة الغربية على الغالبية العظمى من المحفظة الائتمانية، ونسبة بلغت حوالي 92% (تشمل التسهيلات الممنوحة للقطاع العام)، وبقيمة اقتربت من 11 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 9.1% مقارنة مع العام السابق. تركز نحو 60% منها في محافظة رام الله والبيرة، بحكم ثقلها الاقتصادي والسكاني، إضافة لتضمينها التسهيلات الممنوحة للحكومة. في حين بلغت حصة المحفظة الائتمانية الممنوحة في قطاع غزة حوالي 8.4%، وبقيمة بلغت نحو المليار دولار، مرتفعة بنحو 2.4%. تركزت بشكل رئيس في محافظة غزة باستحواذها على نحو ثلثي التسهيلات الممنوحة في القطاع.

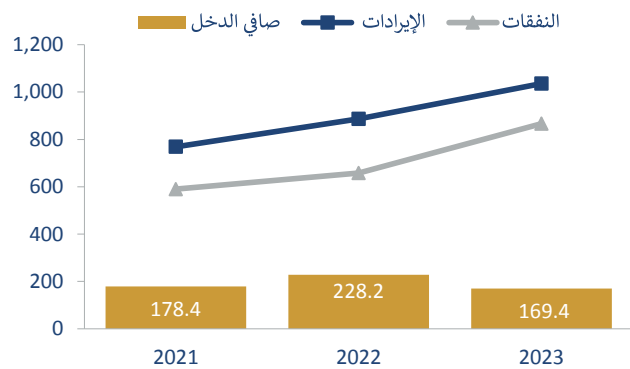
أما على مستوى جنسية المصرف، فتشير البيانات إلى أن درجة تعرض المصارف المحلية لجميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية أكبر من المصارف الوافدة، خاصة وأن المصارف المحلية تستحوذ على حوالي 66% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، وبقيمة إجمالية بلغت 6.3 مليار دولار، والتي تسارع نموها بمعدل 7.8% عن مستواها في العام 2022. في حين ارتفعت المحفظة الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف الوافدة للقطاع الخاص بمعدل 8.1%، مشكلة نحو 34% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، وبقيمة بلغت 3.3 مليار دولار.

وفي ذات السياق، تشير البيانات إلى استحواذ محافظات الضفة الغربية على الغالبية العظمى من المحفظة الائتمانية، ونسبة بلغت حوالي 92% (تشمل التسهيلات الممنوحة للقطاع العام)، وبقيمة اقتربت من 11 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 9.1%

## مؤشرات العائد والربحية

حقق القطاع المصرفي في نهاية العام 2023 دخلاً صافياً بلغ نحو 169.4 مليون دولار، متراجعاً بحوالي 25.8% عما كان عليه في العام 2022. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بارتفاع نفقات القطاع المصرفي (بما يشمل نفقات الفوائد، والمخصصات الصافية، وضريبة الدخل) بحوالي 31.6%، لتصل إلى 866.3 مليون دولار، على إثر الزيادة الكبيرة في قيمة المخصصات والهوامش المالية الإضافية المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي. وفي المقابل، عملت الزيادة في إجمالي إيرادات القطاع المصرفي على تثبيط التراجع في الدخل، بارتفاعها بنحو 17.0%، لتتجاوز المليار دولار، وبشكل أساسي زيادة صافي الدخل من الفوائد، الذي شهد زيادة ملحوظة بنحو 25.7%، ليبلغ 837.6 مليون دولار، متأثراً باستمرار الارتفاع في أسعار الفائدة عالمياً، بما في ذلك الفوائد على العملات المستخدمة في فلسطين.

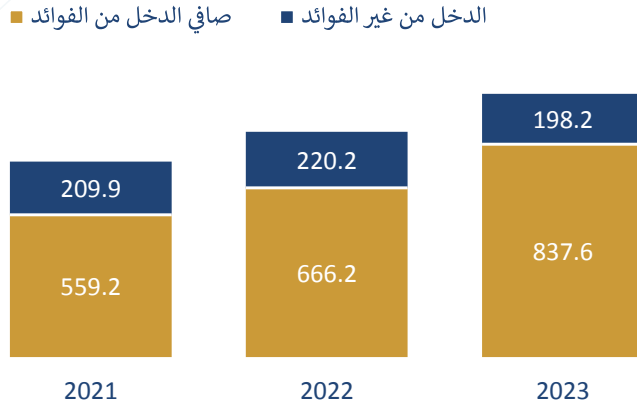
شكل 5-14: صافي دخل القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2021-2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.



شكل 5-15: إيرادات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2023-2021



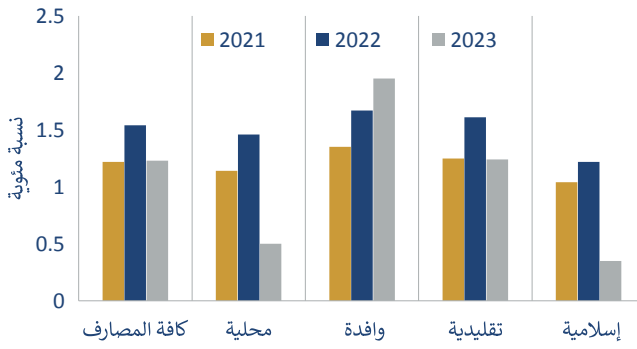
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

فقد ارتفعت قيمة الفوائد المقبوضة بنحو 25.3%، لتصل إلى 987.7 مليون دولار، مقابل ارتفاع قيمة الفوائد المدفوعة بمعدل 22.9%، لتبلغ 150.1 مليون دولار. في حين تراجع إيرادات القطاع المصرفي من غير الفوائد (العمولات والرسوم والاستثمارات في الأوراق المالية وغيرها) بحوالي 10.0%، لتبلغ نحو 198.2 مليون دولار. وقد انعكست محصلة هذه التطورات على المؤشرات ذات العلاقة برحمة القطاع المصرفي.

## العائد على معدل الأصول

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصارف في توظيف أصولها، وقدرتها على المحافظة عليها وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة، وبما يعزز من تدفق الأموال للقطاع المصرفي وزيادة الثقة في سلامته. فبالترزامن مع تراجع دخل المصارف، تراجع العائد على معدل الأصول للقطاع المصرفي في نهاية العام 2023 إلى 1.2% مقارنة مع 1.5% في العام 2022، متأثراً بتراجع هذا المؤشر إلى النصف تقريباً على مستوى المصارف المحلية، إلى 0.5%، مقارنة مع حوالي 1.5% في العام السابق، نتيجة لتراجع دخلها (قبل الضرائب) خلال العام بحوالي 66%، إلى 61.9 مليون دولار، جراء ارتفاع قيمة المخصصات التي قامت بتكوينها لمواجهة المخاطر الائتمانية المتنامية في ظل تداعيات العدوان الإسرائيلي. وفي المقابل، ارتفعت قيمة المؤشر لدى المصارف الوافدة إلى حوالي 2.0%، مقارنة مع 1.7% في العام 2022، جراء ارتفاع صافي دخلها قبل الضرائب إلى 165.8 مليون دولار، مقارنة مع 138.3 مليون دولار في العام السابق. كما تراجع هذا المؤشر لدى كل من المصارف الإسلامية والتجارية، إلى حوالي

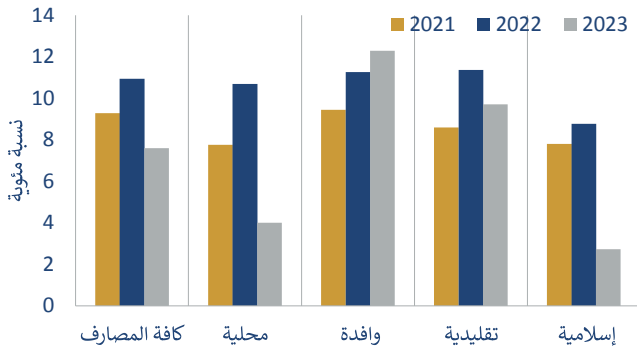
شكل 5-16: العائد على معدل الأصول، 2023-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

0.4% لدى المصارف الإسلامية، مقارنة مع 1.2% في العام 2022، وإلى حوالي 1.2%، مقارنة مع 1.6% لدى المصارف التجارية.

شكل 5-17: العائد على معدل حقوق الملكية، 2023-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

## العائد على معدل حقوق الملكية

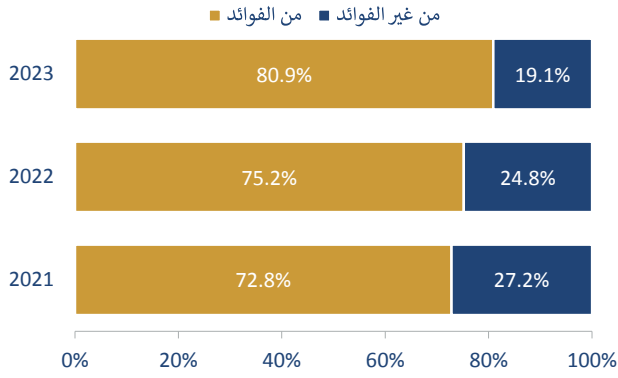
يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة في استخدام رأس المال، والذي سجل تراجعاً خلال العام 2023، إلى 7.6%، مقارنة مع 10.9% في العام السابق، متأثراً بتراجع صافي دخل المصارف، مقابل زيادة رأس المال. وجاء التراجع في هذا المؤشر من قبل المصارف المحلية على وجه الخصوص، بتراجعته إلى 4.0% نهاية العام 2023، مقارنة مع 10.7% في العام السابق، مقابل ارتفاعه لدى المصارف الوافدة إلى حوالي 12.3%، مقارنة مع 11.3% خلال ذات الفترة.



## صافي الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي تقيس الكفاءة التشغيلية للمصرف، من خلال اعتماده على تحقيق الإيرادات من أعماله الرئيسية (الوساطة المالية). كما يعبر هذا المؤشر أيضاً عن الأهمية النسبية لصافي إيرادات الفائدة (الفائدة المقبوضة - الفائدة المدفوعة) من إجمالي الدخل المتحقق من كافة العمليات. وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى ارتفاع الدخل المتحقق من الفوائد على مستوى القطاع المصرفي بنسبة أكبر من النمو في صافي الدخل، مما أدى إلى ارتفاع مساهمة صافي الدخل من الفوائد في إجمالي الدخل خلال العام 2023 إلى 80.9%، مقارنة مع 75.2% في العام 2022.

شكل 5-18: توزيع صافي الدخل، 2023-2021



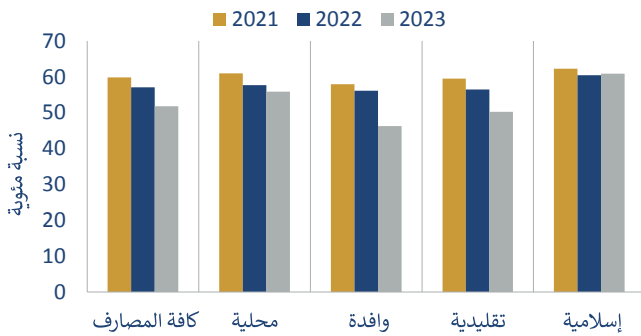
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أما على مستوى جنسية المصرف، فقد تسارعت الزيادة في صافي الدخل من الفوائد لدى المصارف الوافدة بشكل واضح، وبنسبة بلغت نحو 40%، مشكّلة حوالي 85.2% من إجمالي دخلها في العام 2023، مقارنة مع نحو 79.0% في العام السابق. كما اتجهت المصارف المحلية بنفس الاتجاه ولكن بوتيرة أقل، إذ ارتفع صافي دخلها من الفوائد بنحو 17%، ليشكل ما يعادل 77.7% من إجمالي دخلها، مقارنة مع 72.8% في العام السابق. وكذلك الحال بالنسبة للمصارف التجارية، إذ ارتفعت مساهمة صافي الدخل من الفوائد من إجمالي دخلها إلى 80.9%، مقارنة مع 74.5%، جراء ارتفاع دخلها من الفوائد بمعدل 29%. كما ارتفعت مساهمة صافي الدخل من الفوائد لدى المصارف الإسلامية إلى 80.5%، مقارنة 78.4%، متأثرة بارتفاع دخلها من الفوائد بمعدل 9% خلال ذات الفترة.

## النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (الكفاءة التشغيلية)

يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للنفقات (بخلاف مدفوعات الفوائد) إلى إجمالي الدخل، وبما يشمل نفقات الأجور والرواتب، والممتلكات والمعدات، والعمولات غير المصرفية، بالإضافة إلى تأمينات الودائع، وغيرها من النفقات الإدارية التي ساهمت في تحقيق الأرباح. كما يعكس هذا المؤشر كفاءة المصارف في استخدام مواردها، فكلما تراجع هذا المؤشر كان تأثيره إيجابياً على مؤشرات الربحية.

شكل 5-19: النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، 2023-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

فخلال العام 2023 تراجعت نسبة الإنفاق على غير الفوائد إلى 51.8% من إجمالي الدخل، مقارنة مع 57.1% في العام السابق، وذلك بالرغم من ارتفاع نفقات غير الفوائد بنحو 6.1% عما كانت عليه في العام السابق، غير أن وتيرة الارتفاع في إجمالي دخل المصارف كانت أكبر خلال ذات الفترة. وتتكون نفقات غير الفوائد بشكل رئيس من نفقات الموظفين، التي شكلت حوالي 51.3% من إجمالي نفقات غير الفوائد، مرتفعة بنحو 5.2% عما كانت عليه في العام السابق (50.7% لدى المصارف المحلية، مقابل 52.4% لدى المصارف الوافدة). أما بقية النفقات الأخرى بخلاف نفقات الموظفين (صيانة واستئجار



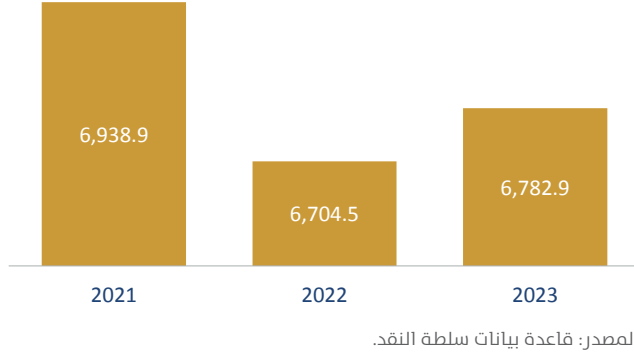
المباني والسيارات والمعدات، والعمولات غير المصرفية، ومصاريف التأمين، وتأمينات الودائع، وغيرها) فقد ارتفعت خلال العام 2023 بنحو 7.6% مقارنة مع العام السابق.

وبالرغم من ارتفاع نفقات غير الفوائد لدى المصارف المحلية بنحو 5.7%، إلا أن نسبتها من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات قد تراجعت إلى 55.9%، مقارنة مع 57.7% في العام السابق. وكذلك الحال بالنسبة للمصارف الوافدة، فعلى الرغم من ارتفاع نفقات غير الفوائد بنحو 6.6%، إلا أن نسبتها من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات قد تراجع إلى 46.3%، مقارنة مع 56.2% في العام السابق. كما تحسن هذا المؤشر على مستوى مجموعة المصارف التجارية، بانخفاضه إلى 50.2%، مقارنة مع 56.4% في العام 2022. في حين ارتفع هذا المؤشر بشكل طفيف على مستوى مجموعة المصارف الإسلامية، إلى 60.8%، مقارنة مع 60.4% في العام السابق، نظراً لكون الزيادة في نفقات غير الفوائد أكبر من الزيادة في إجمالي دخلها خلال ذات الفترة.

## مؤشرات السيولة

يعتبر تحليل السيولة للقطاع المصرفي من الجوانب الحيوية في التحليل المصرفي، باعتبارها أحد أهم العوامل المؤثرة في قدرة المصارف على تحمل المخاطر والصمود في وجه الصدمات. إذ تعكس مؤشراتها مدى كفاية الأصول السائلة<sup>[27]</sup> التي تمكن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر. وخلال العام 2023 ارتفعت قيمة الموجودات السائلة للقطاع المصرفي بنحو 1.2% عما كانت عليه في العام 2022، لتبلغ نحو 6.8 مليار دولار، أو ما يعادل نحو 37.0% من قيمة ودائعه، متأثرة بشكل أساسي بارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية التي تستحق خلال شهر بمعدل 10.5%، مشكلة حوالي نصف قيمة الموجودات السائلة، إضافة إلى ارتفاع أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، التي تستحق خلال شهر (بخلاف الاحتياطي الإلزامي) والودائع الاستثمارية المحجوزة، إضافة إلى ارتفاع قيمة السندات (بخلاف سندات الخزينة) التي تستحق خلال فترة أقل من ستة شهور، باعتبارها جزءاً من الموجودات السائلة للمصارف. وفيما يلي استعراض لأبرز المؤشرات الرئيسية المستخدمة في قياس السيولة.

شكل 20-5: الموجودات السائلة (مليون دولار)، 2021-2023



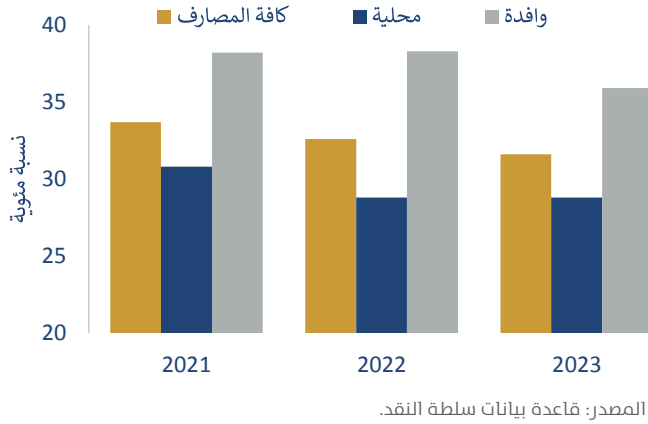
## الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

تعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها اعتماداً على أصولها عالية الجودة القابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى. وتعكس هذه النسبة قدرة المصارف على تحمل الصدمات في ميزانياتها العمومية، استناداً إلى مستوى السيولة المتاح لتلبية الطلبات المتوقعة وغير المتوقعة على النقد.

<sup>[27]</sup> تشمل النقد في الصندوق، والودائع والأصول المالية الأخرى المتاحة عند الطلب أو خلال ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، والتي يمكن تحويلها إلى نقد دون تغير ملموس في قيمتها.



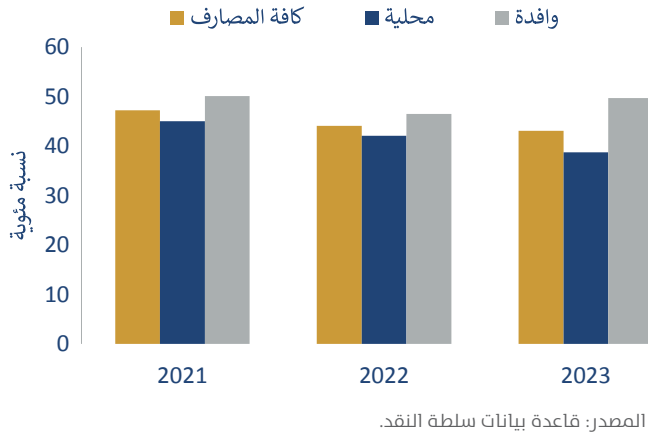
شكل 5-21: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، 2021-2023



وخلال العام 2023، شهدت هذه النسبة تراجعاً إلى حوالي 31.2%، مقارنةً مع 32.6% في العام 2022، متأثرة بتراجعها لدى المصارف الوافدة إلى 35.9%، مقارنة مع 38.3% في العام 2022، ولدى المصارف المحلية إلى 28.1%، مقارنة مع 28.8% في حين بقيت هذا النسبة عند مستويات أعلى لدى المصارف التقليدية مقارنة مع المصارف الإسلامية، إذ بلغت لدى المصارف التقليدية 33.0%، مقابل نحو 22.6% للمصارف الإسلامية في نهاية العام 2023. وبشكل عام، لا يزال القطاع المصرفي يحتفظ بمستويات جيدة من إجمالي أصوله (حوالي ثلثها) على شكل أصول سائلة يمكن استخدامها لمواجهة أية التزامات طارئة والوفاء بها.

## الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل

شكل 5-22: الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، 2021-2023



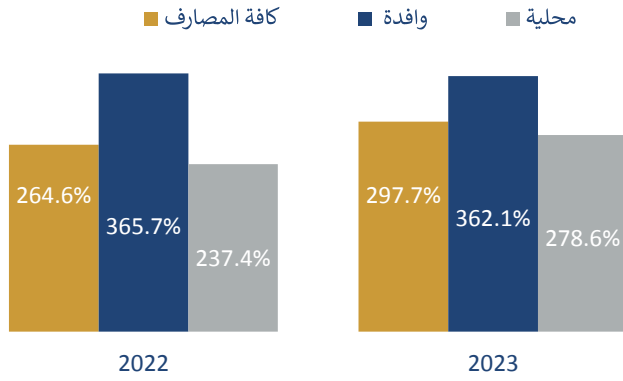
تعبّر هذه النسبة عن مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات المصارف قصيرة الأجل وأصولها السائلة، لتكون قادرة على مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر. وتشير البيانات خلال العام 2023 إلى تراجع طفيف في هذه النسبة إلى 43.1%، مقارنة مع 44.1% في العام السابق، متأثرة بزيادة التزامات المصارف قصيرة الأجل بشكل أكبر من الزيادة الحاصلة في أصولها السائلة لذات الفترة. إذ ارتفعت التزامات المصارف قصيرة الأجل بمعدل 3.6%، لتصل إلى حوالي 15.8 مليار دولار، متأثرة بشكل رئيس بارتفاع قيمة ودائع العملاء الجارية وودائع التوفير، إضافة إلى زيادة أرصدة المصارف في فلسطين التي تستحق خلال شهر. وجاء التراجع في هذه النسبة على خلفية

تراجعها لدى المصارف المحلية إلى 38.7%، مقارنة مع 42.1% في العام 2022، مقابل ارتفاعها لدى المصارف الوافدة إلى 49.7%، مقارنة مع 46.5% خلال ذات الفترة. وبشكل عام تشير هذه النسب إلى أن القطاع المصرفي لا يزال قادراً على تلبية نسبة جيدة من طلبات السحب على الأموال في الأجل القصير.

كما يمكن تتبع وضع السيولة لدى المصارف في الأجلين القصير والمتوسط، ومدى تأثرها بالأحداث الخارجية، ومدى توفر التمويل في الظروف الطبيعية وفي الأوضاع الضاغطة، من خلال مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR)، ومؤشر نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، مؤشر نسبة ودائع العملاء إلى القروض. إذ تقيس نسبة تغطية السيولة قيمة الأصول السائلة عالية الجودة التي تحتفظ بها المصارف لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة 30 يوماً، وبما يضمن الاحتفاظ بحد أدنى من السيولة في الأجل القصير، لتعزيز صلابتها في وجه أي اختلالات محتملة في السيولة خلال هذه الفترة. ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 100% في جميع الأحوال، أي أن الأصول السائلة عالية الجودة يجب أن تساوي على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة. وفي نهاية العام 2023 ارتفعت هذه النسبة لدى القطاع المصرفي إلى نحو 297.7%، مقارنة مع 264.6% في العام 2022. أي أن الأصول السائلة عالية الجودة لدى القطاع



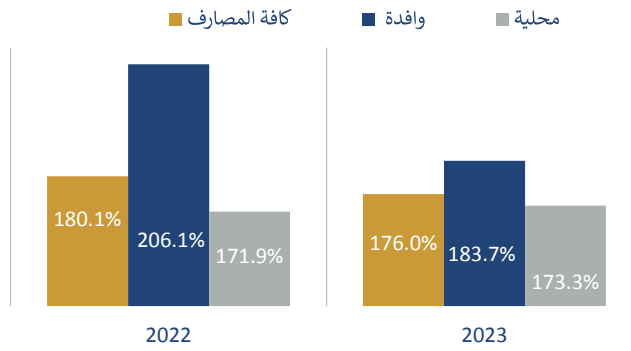
شكل 23-5: نسبة تغطية السيولة، 2023-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

من خلال هيكله مصادر أموالها والتزاماتها العرضية والاحتفاظ بالاحتياطيات المستقرة لتمويل أصولها غير السائلة. كما تهدف هذه النسبة إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف، من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقراراً لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد المصارف على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها. ويجب ألا تقل هذه النسبة في أي وقت من الأوقات عن 100%.

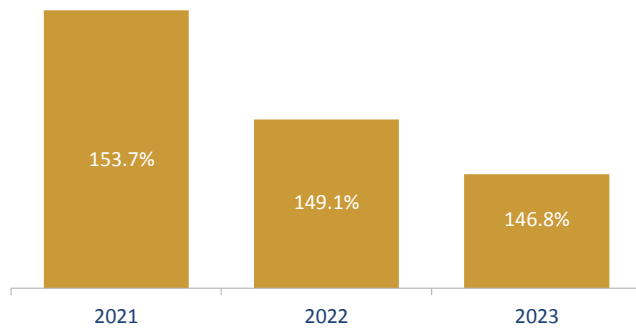
شكل 24-5: نسبة صافي التمويل المستقر، 2023-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ومع نهاية العام 2023، تراجع نسبة صافي التمويل المستقر لدى القطاع المصرفي إلى حوالي 176.0%، مقارنة مع 180.1% في العام 2022. أي أن رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تشكل مصادر أموال تعتمد عليها المصارف لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل تقترب من ضعف التمويل المستقر المطلوب. أما على مستوى جنسبة المصرف، فقد تراجع هذه النسبة لدى المصارف الوافدة إلى حوالي 183.7%، مقارنة مع 206.1% في العام 2022، مقابل ارتفاعها لدى المصارف المحلية إلى 173.3%، مقارنة مع 171.9% خلال نفس الفترة.

شكل 25-5: نسبة ودائع العملاء إلى القروض، 2023-2021



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

المصرفي تغطي حوالي ثلاثة أضعاف صافي التدفقات النقدية الخارجة (278.6% لدى المصارف المحلية، و362.1% لدى الوافدة).

أما نسبة صافي التمويل المستقر فتقيس قيمة الأموال المتاحة طويلة الأجل (أكثر من سنة) بما في ذلك رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال تعتمد عليها المصارف مقارنةً مع التوظيفات في الأصول، واحتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن التزامات خارجية يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة. وتهدف هذه النسبة إلى ضمان وجود مصادر تمويل مستقرة لدى المصارف في الأجل المتوسط للاستمرار في تمويل خدماتها المالية، وذلك من خلال هيكله مصادر أموالها والتزاماتها العرضية والاحتفاظ بالاحتياطيات المستقرة لتمويل أصولها غير السائلة. كما تهدف هذه النسبة إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف، من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقراراً لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد المصارف على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها. ويجب ألا تقل هذه النسبة في أي وقت من الأوقات عن 100%.

ومع نهاية العام 2023، تراجع نسبة صافي التمويل المستقر لدى القطاع المصرفي إلى حوالي 176.0%، مقارنة مع 180.1% في العام 2022. أي أن رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تشكل مصادر أموال تعتمد عليها المصارف لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل تقترب من ضعف التمويل المستقر المطلوب.

كما يمكن قياس مدى اعتماد المصارف على الأموال الأكثر استقراراً لتغطية الأصول غير السائلة من خلال تتبع نسبة ودائع العملاء إلى القروض، إذ تعتبر ودائع العملاء مصدر التمويل الأكثر استقراراً. وكلما قلت هذه النسبة، زاد استخدام الأموال الأكثر تذبذباً وبالتالي تزداد مخاطر السيولة. وخلال العام 2023، تراجع هذه النسبة بشكل هامشي إلى حوالي 146.8%، مقارنة مع 149.1% في العام 2022. ومع ذلك، لا تزال هذه الودائع تفوق القروض ما يقرب من النصف.



وفي سياق متصل، تتأثر مستويات السيولة وإدارتها بعمليات ترحيل فائض الشيكال، إذ تم خلال العام 2023 شحن نحو 22.9 مليار شيكل، مقارنة مع 25.5 مليار في العام السابق. ورغم تواصل عمليات الشحن، إلا أن المركز المالي للمصارف يشير إلى أن مستويات السيولة النقدية بعملة الشيكال قد ارتفعت خلال العام 2023 بمعدل 9.9% مقارنة مع العام 2022، لتتجاوز قيمتها الملياري دولار، مشكلة حوالي 85% من إجمالي السيولة النقدية مقومة بالدولار، مقارنة مع 77% في العام السابق. كما شكلت حوالي 21.5% من إجمالي أصول المصارف بنفص العملة، مقارنة مع 21.7% خلال فترة المقارنة ذاتها.

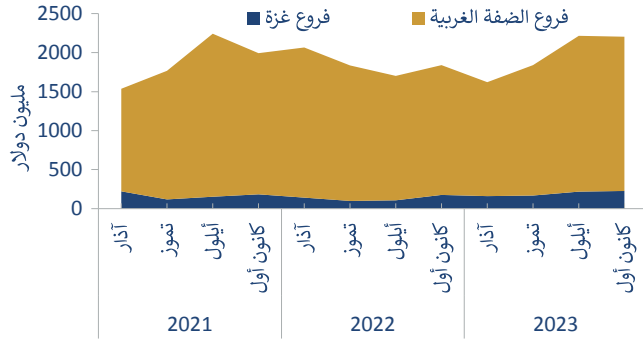
### جدول 1-5: عمليات شحن الشيكال، 2021-2023

(مليون شيكل)

البيان	2021	2022	2023
المصارف المحلية	15,016.4	16,492.2	15,762.1
المصارف الوافدة	6,118.0	8,977.5	7,183.5
إجمالي عمليات الشحن	21,134.4	25,469.7	22,945.6

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

### شكل 5-26: السيولة النقدية بعملة الشيكال (مقومة بالدولار)، 2021-2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

والجدير بالذكر، أن قطاع غزة عانى من شح في السيولة النقدية في الربع الأخير من العام 2023، جراء العدوان الإسرائيلي، وتوقف عمل المصارف، خاصة في شمال القطاع نتيجة لتعرضها للقصف والتدمير، إلى جانب منع الاحتلال تدفق السيولة النقدية إلى القطاع، مما دفع مؤخراً للجوء إلى وسائل الدفع الإلكتروني كإحدى الوسائل للتغلب على تعطل الخدمات المالية التقليدية.

## المؤشر الكلي للاستقرار المالي

يعتبر مؤشر الاستقرار المالي من المؤشرات الكمية التي تقيس وضع الاستقرار المالي بموضوعية، ويعمل كأداة تكملية للتوجيه والإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة. كما يعمل كأداة لمراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (رسم خارطة المخاطر) من خلال ما يعكسه هذا المؤشر ويحدده من تقلبات في النظام المالي، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي.

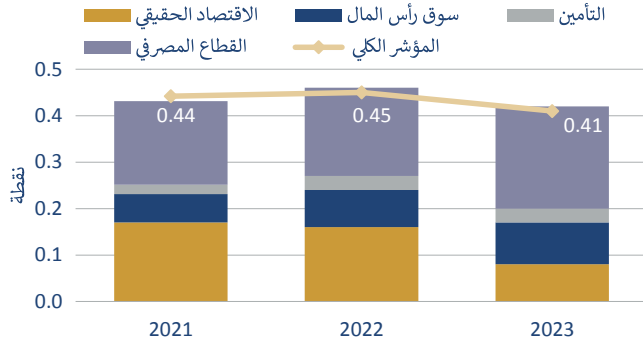
وتتولى سلطة النقد احتساب المؤشر الكلي للاستقرار المالي بشكل دوري للتعبير عن حالة الاستقرار المالي. ويشتمل هذا المؤشر على أربعة مؤشرات فرعية تغطي الاقتصاد الحقيقي، والقطاع المصرفي، وسوق رأس المال، والتأمين، وكل منها يشتمل على مجموعة من المتغيرات. ويحظى مؤشر القطاع المصرفي بالوزن الترجيحي الأكبر (نحو 55.6% من قيمة المؤشر الكلية)<sup>[28]</sup>، باعتباره القطاع الأكثر تأثيراً في قيمة المؤشر

[28] تم تعديل الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي، لتصبح 56% للقطاع المصرفي، 28% لقطاع الاقتصاد الحقيقي، و11% لقطاع سوق رأس المال، و5% لقطاع التأمين.



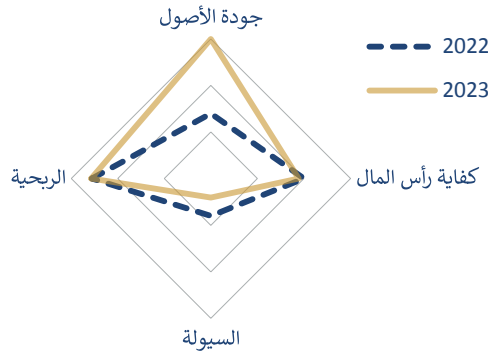
الكلي. وتتراوح قيمة المؤشر الكلي بين الصفر والواحد، فكلما اقتربت القيمة من الواحد، كلما ارتفع مستوى الاستقرار المالي وانخفضت المخاطر، والعكس صحيح.

شكل 27-5: مساهمة المؤشرات الفرعية في المؤشر الكلي للاستقرار المالي، 2023-2021



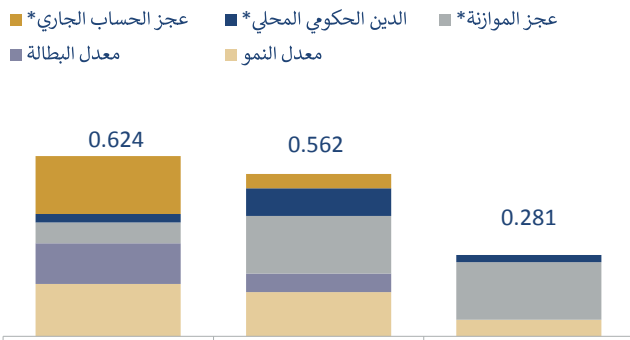
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 28-5: مؤشر القطاع المصرفي، 2023-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 29-5: مؤشر الاقتصاد الحقيقي، 2023-2021



\* كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.  
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وخلال العام 2023 أظهر المؤشر الكلي للاستقرار المالي تزايداً في مستوى المخاطر الإجمالية قياساً على مستواها في العام السابق، وذلك بانخفاض قيمته إلى 0.41 نقطة، مقارنة مع 0.45 نقطة في العام 2022، متأثراً بالظروف الاستثنائية والأوضاع غير الطبيعية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني، وتداعياتها على الوضع الاقتصادي العام، والتي ظهر أثرها بشكل واضح في أداء المؤشرات الفرعية لكل من الاقتصاد الحقيقي، والتأمين، مقابل تحسن أداء المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي، وسوق رأس المال.

فعلى مستوى مؤشر القطاع المصرفي (المكون الأكبر لمؤشر الإستقرار المالي)، فقد سجل هذا المؤشر ارتفاعاً إلى 0.39 نقطة، مقابل 0.35 نقطة في العام 2022، مدعوماً بشكل رئيس بتحسين جودة الأصول، مقاسة بصافي القروض المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال، وتحسن الكفاءة التشغيلية للمصارف، فمن جهة أدت الزيادة في إيرادات المصارف من الفوائد إلى ارتفاع مؤشر الدخل من الفائدة إلى إجمالي الدخل إلى مستوى قياسي جديد، بلغ 80.9%، مقابل 75.2% في العام 2022. ومن جهة أخرى، تراجعت مصروفات المصارف من غير الفوائد كنسبة من إجمالي الدخل خلال الفترة ذاتها، من 57.1% إلى 51.9%، إلى جانب تراجع مؤشرات العائد على معدل الأصول، والعائد على حقوق الملكية، نتيجة لتراجع صافي دخل المصارف، مما أدى في المحصلة إلى استقرار مؤشرات الربحية خلال العام. كما بقيت مؤشرات كفاية رأس المال مستقرة نوعاً ما خلال العام 2023 مقارنة بالعام السابق، عاكسة في ثناياها مرونة ومثانة وقدرة القطاع المصرفي على إستيعاب الصدمات. وفي المقابل، تراجعت مؤشرات السيولة خلال ذات الفترة، إذ تراجعت الموجودات السائلة لدى المصارف كنسبة من إجمالي موجوداتها وكنسبة من مطلوباتها السائلة. وفي المحصلة، أدت هذه التغيرات مجتمعة إلى تحسن مؤشر استقرار القطاع المصرفي.

أما على مستوى مؤشر الاقتصاد الحقيقي، فعلى الرغم من كون تداعيات ومخاطر العدوان قد طالت مختلف القطاعات، إلا أن ارتفاع مستوى المخاطر في قناة الاقتصاد الكلي كان أكثر وضوحاً، مسببة تراجعاً في قيمة مؤشر الاقتصاد الكلي إلى 0.28 نقطة، مقارنة بنحو 0.56 نقطة في العام 2022.



وبالتالي، كان تأثير هذا المؤشر الفرعي سلبياً على الاستقرار المالي بشكل عام. فقد سجلت جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر الاقتصاد الكلي تراجعاً ملموساً، إذ انكمش الاقتصاد بحوالي 5.5%، مقارنة بنمو بمعدل 4.1% في العام 2022. وسجل التضخم مستوى قياسي جديد مرتفعاً إلى 5.9%، مقارنة مع 3.7%، إلى جانب تفاقم عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي إلى 16.6% مقارنة مع 14.9% في العام السابق. كما تراجعت مؤشرات مالية الحكومة، وارتفع عجز الموازنة إلى نحو 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ارتفاع إجمالي الدين الداخلي للحكومة كنسبة من الناتج المحلي إلى 14.2%، مقارنة مع 11.7% في العام 2022.

أما على مستوى مؤشر سوق رأس المال، فقد ارتفع خلال العام 2023 إلى 0.78 نقطة، مقارنة مع 0.68 نقطة في العام 2022، مدفوعاً بتحسّن مؤشر عمق السوق في الاقتصاد (القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي بالأسعار الجارية) إلى 26.6%، مقارنة مع 25.5% في العام السابق، علماً بأن هذا التحسّن مرده بدرجة أساسية إلى تراجع الاقتصاد بصورة أكبر من تراجع القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة (تراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 9.2%، مقابل تراجع القيمة السوقية للأسهم بنحو 5.5%)، مما جعله يظهر على شكل تحسّن في عمق السوق. ويضاف إلى ذلك تزايد التذبذب في عوائد السوق المالي، وخصوصاً في الربع الأخير من العام 2023.

وفي المقابل، سجل مؤشر قطاع التأمين خلال العام 2023 انخفاضاً إلى 0.50 نقطة مقارنة بنحو 0.52 نقطة في العام 2022، مدفوعاً بشكل أساسي بتراجع مؤشرات الربحية لقطاع التأمين، وارتفاع نسبة الخسارة (مقاسة بنسبة مصاريف عقود التأمين إلى الأقساط المكتتبة)، بالرغم من تحسّن عمق قطاع التأمين في الاقتصاد (الأقساط المكتتبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) من 2.1% في العام 2022، إلى 2.3% في العام 2023 (جراء استقرار قيمة الأقساط المكتتبة مقابل تراجع واضح في الاقتصاد)، مع العلم بأن هذا المؤشر الفرعي الخاص بقطاع التأمين لا يشكل سوى 5% من القيمة الاجمالية لمؤشر الاستقرار المالي.



# الفصل السادس المؤسسات المالية غير المصرفية



يلعب القطاع المالي غير المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني، باعتباره المكون الثاني في النظام المالي، ويتسم بالتعددية في مكوناته وطبيعة عملياته، والفئات والمناطق التي يستهدفها. وهذه التعددية قد يجعله عرضة لبعض التحديات والمخاطر المحتملة، وقد تشكل قناة للتأثير على وضع الاستقرار المالي. كما أن علاقته مع القطاع المصرفي قد تشكل قناة أخرى للانتقال بعضاً من هذه المخاطر إلى القطاع المصرفي، وقد تؤثر أيضاً على وضع الاستقرار المالي. ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم التطورات في هذا القطاع، ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي خلال العام 2023.

## المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد

يتكون القطاع المالي غير المصرفي الخاضع لرقابة وإشراف سلطة النقد من قطاع الإقراض المتخصص، وقطاع الصرافة، وقطاع خدمات الدفع. ويعمل في هذا القطاع مئات الشركات والفروع والكلاء والعاملين. ويقدر حجم تعاملاته المالية السنوية بمليارات الدولارات، موزعة بين قروض، ومبادلة عملات، وشيكات، وحوالات مالية، وعمليات دفع إلكتروني، وغيرها. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها هذه المؤسسات خلال العام 2023 من منظور الاستقرار المالي.

### قطاع الإقراض المتخصص

يتكون قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين من تسع مؤسسات، واحدة منها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وتقدم هذه المؤسسات خدماتها التمويلية من خلال شبكة من الفروع، عددها 96 فرعاً، منها 18 فرعاً تعمل في قطاع غزة. وعلى مدار السنوات الماضية عملت سلطة النقد على تهيئة بيئة عمل سليمة للنهوض بقطاع الإقراض المتخصص، وتفعيل دوره في الاقتصاد، وتمكينه من المساهمة بفعالية في تمويل الفئات المستهدفة ذات العلاقة بطبيعة عمله (مشاريع متناهية الصغر والصغيرة، ومحدودي الدخل، وغير المشمولين مصرفياً). وقد شهدت مؤشرات أداء هذا القطاع العديد من التطورات خلال العام 2023، أهمها ارتفاع موجوداته بنحو 6.0% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى حوالي 429.8 مليون دولار، وكذلك التوسع في محفظته التمويلية بنحو 9.8% مقارنة بما كانت عليه في العام السابق.

فقد ارتفع عدد المقترضين النشطين خلال العام 2023 إلى حوالي 74 ألف مقترض (ثلثهم تقريباً من الإناث، ونصفهم من الشباب)، بمحفظة تمويلية قيمتها 353.1 مليون دولار، منها حوالي 12.9% تمويلات وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وتوزعت هذه المحفظة بين الضفة الغربية بنحو 86%، وقطاع غزة بحوالي 14% من إجمالي المحفظة. كما شملت هذه المحفظة العديد من الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل هذا القطاع، وكان النصيب الأكبر من محفظة القروض للقطاع التجاري وبنسبة بلغت 30.5%، تلاه القطاع العقاري بحوالي 29.1%، ثم القطاع الاستهلاكي بحوالي 12.5%، والقطاع الزراعي بنحو 10.5%، وقطاع الخدمات العامة بنحو 10.3%. في حين استحوذ قطاعي الصناعة والسياحة على حصة متواضعة، بلغت 6.3% لقطاع الصناعة، و0.8% لقطاع السياحة.

وفي ظل حالة الضبابية وعدم اليقين التي عانى منها الاقتصاد خلال العام 2023، كان هذا القطاع عرضة لمزيد من المخاطر والتحديات التي تزايدت حدتها على إثر العدوان الذي شنته إسرائيل في الربع الأخير من العام، سواء من خلال الضرر الذي لحق بفرعه العاملة في قطاع غزة وتوقفها عن العمل، أو من خلال التأثير المباشر وغير المباشر لهذا العدوان على الفئات التي يستهدفها هذا القطاع، وانقطاع مصادر دخل شريحة كبيرة منهم، والتأخر في دفع الأقساط المستحقة. وللحد من تزايد حالات التعثر في محفظته التمويلية لجأ هذا القطاع إلى عمليات جدولة/هيكلية للعديد من الأقساط، طالت حوالي 132 ألف قسط، بقيمة بلغت نحو 85 مليون دولار، إلى جانب تكوين مزيد من المخصصات والهوامش المالية الإضافية لمواجهة مخاطر الائتمان المتوقعة في ظل هذه الظروف، مما أثر على إيراداته ومراكزه المالية، وألحقت به الخسارة.



## جدول 1-6: أهم مؤشرات قطاع الإقراض المتخصص، 2021-2023

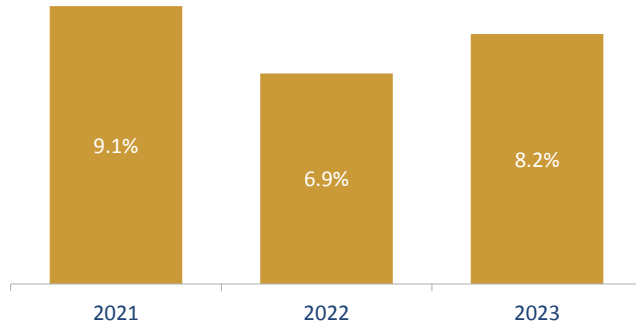
(نسبة مئوية)

المؤشر	2021	2022	2023
الموجودات/ الناتج المحلي الاجمالي	1.9	2.1	2.5
معدل العائد على حقوق الملكية	4.1	6.2	5.1-
معدل العائد على الأصول	1.5	2.3	1.7-
الأرصدة/ إجمالي الموجودات	15.7	18.1	13.8
تغطية المخصصات للقروض المتعثرة	89.3	87.5	72.9
النفقات التشغيلية/ إجمالي المحفظة	10.1	8.9	8.3
نسبة مصاريف التمويل	2.4	2.4	3.5
عدد المقترضين/ عدد الموظفين	80.2	82.1	85.9
إجمالي الالتزامات/ حقوق الملكية	161.0	176.0	200.1

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وانعكست هذه الخسارة على بعض المؤشرات التي تعنى بالاستقرار المالي، فتراجع العائد على الأصول إلى -1.7%، مقارنة مع 2.3% في العام 2022، والعائد على حقوق الملكية إلى -5.1%، مقارنة مع 6.2% في العام السابق. كما تأثرت مؤشرات رأس المال، فانخفضت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (نسبة الرافعة المالية) إلى 29.7%، مقارنة مع 33.1% في العام السابق، وتراجعت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات إلى حوالي 49.6%، مقارنة مع 55.9% في العام السابق. وفي المقابل، تشير مؤشرات الكفاءة إلى ارتفاع إنتاجية الموظفين (مقاسة بعدد المقترضين إلى عدد الموظفين) إلى 86 مقترض لكل موظف، مقارنة مع 82 مقترض في العام السابق. كما سجل مؤشر العمق المالي (الموجودات/ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية) ارتفاعاً إلى حوالي 2.5%، مقارنة مع 2.1% في العام 2022، متأثراً بزيادة الموجودات مقابل تراجع الناتج المحلي.

شكل 1-6: اتجاهات القروض المتعثرة، 2021-2023

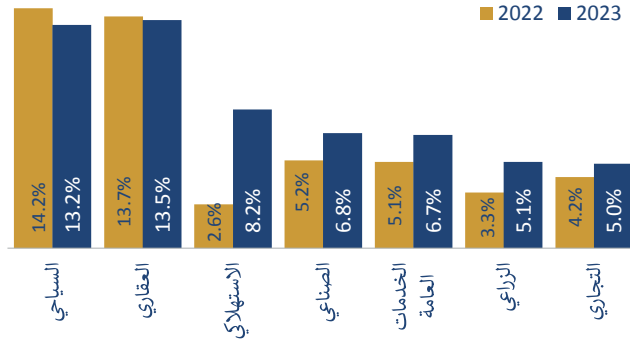


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أما من منظور المخاطر، وباعتبار أن المحفظة الائتمانية تمثل ممكن الخطر الرئيس على موجودات هذا القطاع، والأكثر تأثراً بتداعيات العدوان. فقد عانى قطاع الإقراض المتخصص خلال العام 2023 من تراجع ملحوظ في جودة أصوله، جراء زيادة حجم المحفظة الخطرة بنحو 29.8% مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 29 مليون دولار، رافعة نسبة التعثر إلى حوالي 8.2% من إجمالي محفظة الائتمانية، مقارنة مع 6.9% في العام 2022، شكلت المخصصات المقابلة نحو 82.5% منها. ومع ذلك، تبقى هذه النسبة من التعثر أعلى بكثير من نظيرتها في القطاع المصرفي، كون الفئات والشراخ التي يستهدفها هذا القطاع الأكثر عرضة لتداعيات



شكل 6-2: نسب التعثر القطاعية، 2022-2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

العدوان. وقد طال الارتفاع في نسبة التعثر كافة القطاعات المستهدفة، أعلاها كان في القطاع العقاري بنحو 13.5%، وأدناها كان في القطاع التجاري بنحو 5.0%.

وبهدف التخفيف من تداعيات هذه الظروف والأوضاع على هذا القطاع، طالبت سلطة النقد مؤسسات الإقراض المتخصصة بضرورة إعادة تنظيم وتقييم محفظتها الائتمانية، والتركيز على دعم المشاريع التنموية، وتصميم منتجات مالية لمساعدة المتضررين، والإستمرار في مساعدة العملاء بهدف إيجاد حلول مناسبة تساهم في تجاوز صعوبات وتداعيات هذه الظروف الاستثنائية.

## قطاع الصرافة

يتكون قطاع الصرافة في فلسطين من 234 شركة ومحل صرافة، منها 211 شركة تعمل من خلال 105 فرعاً، بواقع 180 شركة و85 فرعاً تعمل في محافظات الضفة الغربية، و31 شركة و20 فرعاً تعمل في محافظات قطاع غزة. بالإضافة إلى 23 صراف يعملون على شكل أفراد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد حرصت سلطة النقد على الدوام على سلامة بيئة عمل هذا القطاع واستقراره، والإرتقاء بخدماته بما يتوافق مع الممارسات الفضلى، باعتبار أن هذا القطاع من القطاعات المهمة في الاقتصاد والنظام المالي الفلسطيني، نظراً للدور الهام الذي يقوم به، وخدماته التي تطل مختلف مناطق وشرائح المجتمع. إذ يتولى هذا القطاع تلبية احتياجات الجمهور من مختلف العملات، فضلاً عن الخدمات الأخرى المتعلقة بإصدار وقبول الحوالات المالية داخل وخارج فلسطين، وشراء وبيع المعادن الثمينة غير المصنعة، وشراء الشيكات. كما يساهم هذا القطاع في تعزيز الشمول المالي من خلال وصول خدماته إلى جميع مناطق وشرائح المجتمع في فلسطين.

وقد شهد قطاع الصرافة خلال العام 2023 العديد من التطورات، إذ ارتفعت موجوداته بنحو 3.1% عما كانت عليه في العام 2022، لتبلغ حوالي 88.8 مليون دولار، غالبيتها موجودات سائلة أو متداولة. كما ارتفعت حقوق ملكيته بنحو 2.2%، لتصل إلى حوالي 86.5 مليون دولار. لكن في المقابل عانى هذا القطاع، كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، من تداعيات العدوان والظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة، إذ تعرض عدد من شركات ومحال الصرافة العاملة في قطاع غزة للتدمير بشكل جزئي أو كلي، كما تعرض هذا القطاع إلى استهداف متكرر من قبل قوات الاحتلال، التي قامت باقتحام ومداومة العديد من شركات ومحال الصرافة العاملة في بعض محافظات الضفة الغربية ومصادرة أموالها والعبث بمحتوياتها، بهدف زعزعة النظام المالي في فلسطين.

وقد انعكست هذه التطورات على المؤشرات التشغيلية الخاصة بهذا القطاع، فتراجع حجم عمليات بيع وشراء العملات المنفذة مع الجمهور بنحو 1.7% عن مستواها في العام السابق، منخفضة إلى حوالي 3.3 مليار دولار. كما تراجع عدد الشيكات المشتراه من قبل هذا القطاع بحوالي 1.5% عما كان عليه في العام السابق، منخفضاً إلى حوالي 111 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت نحو 436.3 مليون دولار. أما على صعيد التعامل في الحوالات الصادرة والواردة، فقد تراجع قيمة الحوالات الصادرة بنحو 4.0%، منخفضة إلى حوالي 365 ألف حوالة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 303.5 مليون دولار، إلى جانب تراجع قيمة الحوالات الواردة بنحو 6.0%، منخفضة إلى حوالي 807.5 ألف حوالة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 512.4 مليون دولار.



وقد تسببت هذه التطورات في تراجع أرباح هذا القطاع، وتراجعت معها المؤشرات ذات العلاقة، إذ انخفضت نسبة العائد على الأصول إلى حوالي 2.3%، مقارنة مع 2.5% في العام السابق، ونسبة العائد على حقوق الملكية إلى حوالي 2.4%، مقارنة مع 2.6% في العام 2022.

### جدول 2-6: أهم مؤشرات قطاع الصرافة، 2021-2023

(مليون دولار)

2023	2022	2021	المؤشر
88.8	86.1	84.3	إجمالي الموجودات
86.5	84.7	83.5	حقوق الملكية
3,289.9	3,346.3	2,709.9	عمليات بيع وشراء العملات للجمهور
303.5	316.1	285.6	الحوالات الصادرة
512.4	545.1	520.8	الحوالات الواردة
95.8	95.7	95.9	الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات (%)
0.39	0.40	0.39	الموجودات/موجودات القطاع المصرفي (%)
0.51	0.45	0.47	الموجودات/النتائج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أما من منظور المخاطر، فعلى الرغم من كون هذا القطاع صغيراً نسبياً بالمقارنة مع القطاعات المالية الأخرى (موجوداته تشكل نحو 0.4% من موجودات القطاع المصرفي، وحوالي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أن مكن الخطر في هذا القطاع قد يتأتى من خلال درجة تفاعله المرتفعة مع الجمهور، وما ينطوي على ذلك من ارتفاع محتمل في المخاطر التشغيلية، والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي.

## قطاع خدمات الدفع

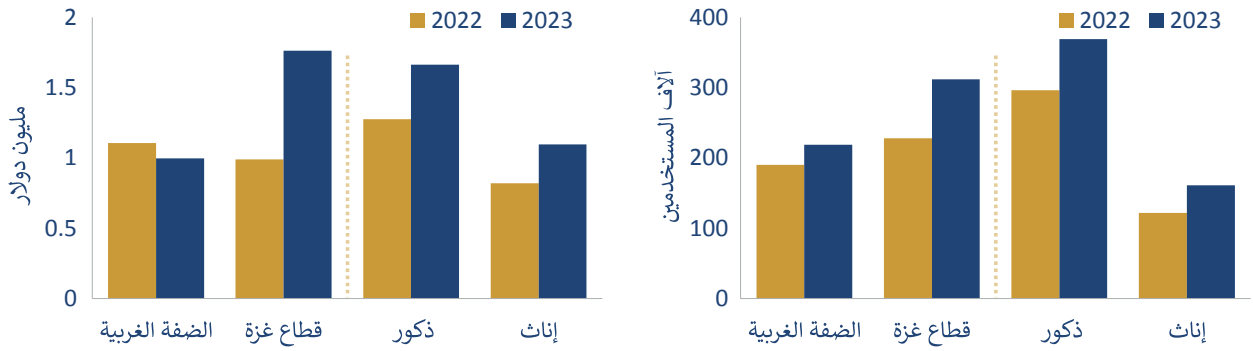
يعمل في فلسطين خمس شركات خدمات دفع<sup>[29]</sup>، بإجمالي أصول بلغت حوالي 25.8 مليون دولار، وحقوق ملكية بقيمة 7.3 مليون دولار. وتوفر هذه الشركات لعملائها خدمات مثل البيع والشراء الإلكتروني، من خلال تطبيقاتها الإلكترونية والوكلاء المعتمدين في مختلف المحافظات الفلسطينية، وتسديد الفواتير من خلال الأنظمة المدارة من سلطة النقد، وإيداع وتغذية حسابات المحافظ الإلكترونية والسحب منها، وتحويل الأموال داخل فلسطين، وتقديم خدمة الحوالات المالية كوكيل فرعي، علاوة على إمكانية تنفيذ إجراءات التعرف على العملاء والوكلاء والتجار إلكترونياً (e-KYC). ويأتي عمل هذه الشركات في إطار استراتيجية سلطة النقد الرامية إلى تسريع وتيرة التحول والاندماج في الاقتصاد الرقمي وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، وتشجيع الشركات الريادية العاملة في مجال المدفوعات الإلكترونية على العمل في السوق المحلي، وخصوصاً في مجال المحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع.

<sup>[29]</sup> الشركة الوطنية للدفع الإلكتروني (جوال باي)، وشركة بال باي لأنظمة الدفع المسبق، وشركة مالتشات لخدمات الدفع الإلكتروني، وشركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني، وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع، والتي تم لاحقاً في شهر أيار 2024 تغيير اسمها إلى نيو كاش لخدمات الدفع المساهمة الخصومية.



وفي ظل القبول المتزايد للخدمات التي يقدمها هذا القطاع من قبل فئات المجتمع، وخصوصاً من قبل الفئات المهمشة وغير المشمولة مصرفياً، ومساعدتهم في الوصول والنفوذ إلى الخدمات المالية بطرق سهلة آمنة، فقد شهد هذا القطاع العديد من التطورات في مؤشراته التشغيلية، فارتفع عدد الأفراد المستخدمين للمحافظ الإلكترونية إلى 530 ألف مستخدم، بمحفظة إجمالية بلغت قيمتها حوالي 2.8 مليون دولار، بارتفاع نسبته 27% من حيث العدد، و32% من حيث القيمة مقارنة مع العام السابق، مع استحواذ الإناث على نحو 30% من عدد هذه المحافظ، وعلى نحو 40% من قيمتها، واستحوذ قطاع غزة على حوالي 59% من عدد المحافظ، ونحو 64% من قيمتها. والجدير ذكره، أن عدد وقيمة المحافظ الإلكترونية في قطاع غزة قد ارتفع خلال العام 2023 بحوالي 37% من حيث العدد، و78% من حيث القيمة، نظراً لتزايد إقبال المواطنين على هذا النوع من الخدمات في ظل شح السيولة النقدية، وحاجة الأفراد إلى إجراء التحويلات المالية في ظل العدوان، سيما بعد توقف العديد من فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي وشركات ومحال الصرافة عن الخدمة، خاصة في المناطق الشمالية.

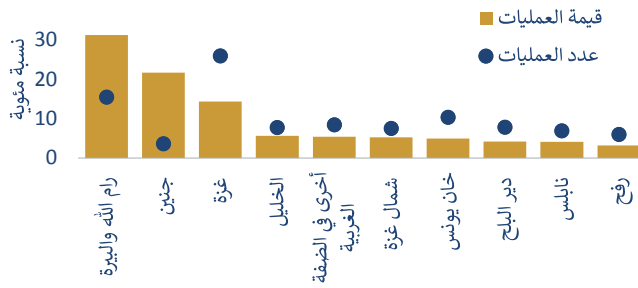
شكل 6-3: قيمة وعدد مستخدمي المحافظ الإلكترونية تبعاً للمنطقة الجغرافية والجنس، 2023-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

كما واصلت العمليات المنفذة من خلال المحافظ الإلكترونية اتجاهها التصاعدي، مرتفعة إلى حوالي 2.7 مليون عملية، بقيمة إجمالية

شكل 6-4: توزيع العمليات المنفذة حسب المحافظة، 2023



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

بلغت نحو 329.9 مليون دولار، أكثر من نصفها عبارة عن سحبات نقدية، في حين شكلت عمليات المدفوعات المختلفة (مشتريات، وفواتير، وأقساط، وشحن رصيد، وغيرها) حوالي 21.2% من القيمة الإجمالية للعمليات المنفذة، كما شكلت عمليات تغذية المحفظة نحو 18.1%، والتحويلات بين المحافظ حوالي 5.2% من إجمالي قيمة العمليات. وقد شملت العمليات المنفذة مختلف المحافظات، مع استحواذ محافظة رام الله والبيرة على نحو 31.2% منها، تليها محافظة جنين بنسبة 21.7%، وجاءت محافظة غزة في المرتبة الثالثة بنسبة 14.3% من إجمالي قيمة العمليات المنفذة خلال العام 2023.

أما من منظور المخاطر، فقد يكون هذا القطاع عرضة لبعض المخاطر الناجمة عن تركيز خدماته في مناطق معينة، والذي قد يكون ذلك مبرراً بحكم تركيز النشاط الاقتصادي في هذه المناطق. بالإضافة إلى بعض المخاطر التكنولوجية ومخاطر الأمن السيبراني، إلى جانب بعض المعوقات التي تحد من انتشار هذا النوع من الخدمات، وخصوصاً في قطاع غزة. ويهدف الحد من المخاطر التكنولوجية، حرصت سلطة النقد على تنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات في هذا القطاع، وتمكينه من إدارة عملياته بأعلى مستوى وأمان، وبما يضمن أمن المعلومات فيه.



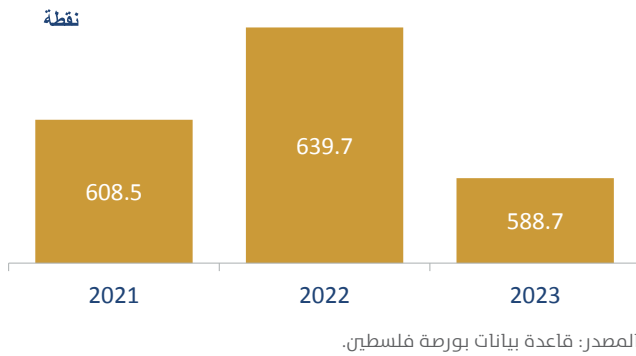
# المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال

يتكون القطاع المالي غير المصرفي الخاضع لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية من قطاع الأوراق المالية (البورصة)، وقطاع التأمين، وقطاع التأجير التمويلي، وقطاع الرهن العقاري. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها هذه المؤسسات خلال العام 2023 من منظور تأثيرها على الاستقرار المالي.

## قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

بلغ عدد الشركات المدرجة في قطاع الأوراق المالية في فلسطين 49 شركة<sup>[30]</sup>، موزعة بين 11 شركة في قطاع الصناعة، و12 شركة في قطاع الاستثمار، و10 شركات في قطاع الخدمات، و8 شركات في قطاع البنوك والخدمات المالية، ومثلها في قطاع التأمين.

شكل 5-6: المؤشر العام لبورصة فلسطين (مؤشر القدس)، 2021-2023



أما على مستوى التطورات التشغيلية، فيعتبر قطاع الأوراق المالية من أكثر القطاعات تأثراً بالظروف والأوضاع الاستثنائية التي سادت الاقتصاد خلال العام 2023، وما تمخض عنها من تحفظ المستثمرين وغياب الصفقات المؤسساتية، وانخفاض أسعار الأسهم المدرجة في البورصة، وخاصة بالنسبة للشركات القيادية ذات الوزن والتأثير الكبير على الأداء. وقد اختتم العام 2023 بتحقيق قطاع الأوراق المالية لخسارة تقدر بنحو 8.0% مقارنة مع العام 2022، وانخفاض مؤشره العام إلى 588.7 نقطة، على إثر تراجع أداء كافة القطاعات، باستثناء ارتفاع طفيف في مؤشر قطاع

الصناعة بنحو 0.9%، ليغلق عند مستوى 133.5 نقطة. في حين سجل قطاع الاستثمار أعلى نسبة خسائر بمعدل 11.3%، ليغلق مؤشره عند مستوى 31.1 نقطة، تلاه قطاع البنوك والخدمات المالية الذي انخفض مؤشره بنحو 6.5%، ليغلق عند مستوى 146.0 نقطة، ثم قطاع الخدمات الذي حقق خسائر بنحو 5.4%، وأغلق مؤشره عند مستوى 48.5 نقطة، كما تراجع قطاع التأمين بنحو 2.0%، وأغلق مؤشره عند مستوى 104.8 نقطة.

كما عانى قطاع الأوراق المالية من ضعف نسبي في مستويات السيولة والتداول وافتقاره للزخم في ظل تحفظ المستثمرين، فتراجعت أحجام وقيم التداول بحوالي 34% في عدد الأسهم المتداولة، وحوالي 30% من حيث قيمتها، منخفضة إلى حوالي 160 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت نحو 331 مليون دولار، نُفِذت من خلال 27.2 ألف صفقة، بتراجع نسبته 22% مقارنة مع العام السابق. الجدير بالذكر أن مشاركة الإناث في التداول لا تزال متواضعة جداً، في حدود 4.4% من حجم التداول، و6.2% من قيمته.

وأدت هذه التطورات إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم المدرجة بمعدل 5.5%، لتنخفض إلى 4.6 مليار دولار، مشكلة حوالي 26.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بحوالي 25.6% في العام 2022 (جراء تراجع الاقتصاد بوتيرة أعلى من التراجع في القيمة السوقية للأسهم)، كما تراجع أيضاً معدل دوران الأسهم (قيمة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية للشركات) بنحو 3.7% في نهاية العام.

<sup>[30]</sup> تم في شهر كانون ثاني 2023 شطب إدراج أسهم شركتي دار الشفاء لصناعة الأدوية وشركة مصنع الشرق للإلكترونيات، بعد استكمال تحويل الشكل القانوني للشركتين من مساهمة عامة إلى مساهمة خاصة محدودة. كما تم في شهر تشرين أول 2023 إيقاف التداول في أسهم الشركة الفلسطينية للكهرباء بناء على طلبها. وفي المقابل، تم خلال شهري أيار وحزيران 2023 إدراج أسهم كل من شركة مستشفى ابن سينا التخصصي، وشركة أملاك للاستثمار العقاري للتداول.



وكذلك تراجع عدد المستثمرين في البورصة بنحو 15.8% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 69,567 مستثمر، منهم 7.0% فقط مستثمرين أجانب (غالبيتهم يحملون الجنسية الأردنية، ويشكلون نحو 71% من المستثمرين الأجانب)، ويستحوذون على حوالي ثلث عدد الأسهم وقيمتها.

### جدول 3-6: أهم مؤشرات بورصة فلسطين، 2021-2023

2023	2022	2021	المؤشر
8	8	8	عدد الشركات الأعضاء
49	49	47	عدد الشركات المدرجة
159.8	243.5	201.2	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
330.9	472.7	418.7	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
4,625.1	4,896.1	4,407.1	القيمة السوقية للشركات (مليون دولار)
1.9	2.5	2.3	قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي (%)
26.6	25.6	24.4	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي (%)
3.7	9.7	9.5	معدل دوران الأسهم (%)
27,185	34,949	33,531	عدد الصفقات (صفقة)
244	247	245	عدد جلسات التداول (جلسة)
588.7	639.7	608.4	مؤشر القدس (نقطة)

المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

أما من منظور المخاطر، فمعظم المخاطر المحيطة بهذا القطاع هي داخلية المنشأ، بحكم تركيز الاستثمار لدى الفلسطينيين وداخل فلسطين، وخصوصاً في الضفة الغربية (تستحوذ على حوالي 84% من عدد المستثمرين الفلسطينيين، وتسيطر على أكثر من 86% من عدد وقيمة الأسهم المتداولة). وهذا التركيز تفرضه طبيعة الحال الظروف الراهنة، بحكم تركيز معظم رؤوس الأموال والنشاط الاقتصادي في الضفة الغربية من جهة، والظروف والأوضاع الصعبة التي يعاني منها قطاع غزة من جهة ثانية. كما أن غالبية المستثمرين في البورصة هم من الأفراد، يشكلون نحو 98% من إجمالي عدد المستثمرين، ومع ذلك يستحوذون فقط على ربع عدد الأسهم المتداولة وقيمتها (23% من عددها و25% من قيمتها)، في حين أن الشركات التي تشكل أقل من 1% من عدد المساهمين، تملك نحو 47% من عدد الأسهم، وحوالي 46% من قيمتها. أما النسب المتبقية فتتوزع بين صناديق استثمار، وشركات تأمين، وحكومات، إضافة إلى أطراف أخرى ذوي علاقة.

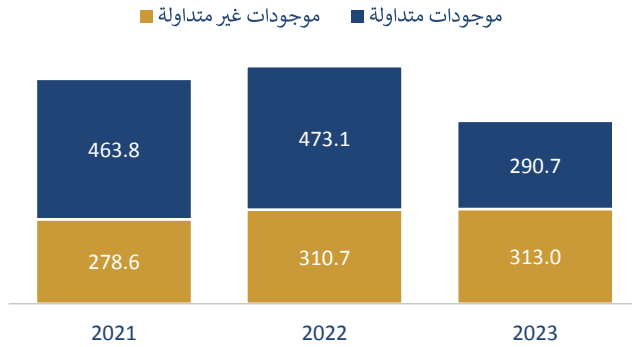
ويهدف التخفيف من تداعيات العدوان على قطاع الأوراق المالي وتعزيز واستقرار أسعار الأسهم المدرجة، قامت هيئة سوق رأس المال منذ بداية العدوان بمجموعة من التدخلات للحفاظ على حقوق المستثمرين، لا سيما صغار المساهمين منهم، وأصدرت قراراً تنظيمياً ساري المفعول لمدة ثلاثة شهور يتيح للشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة شراء أسهمها دون اشتراط عقد وموافقة الهيئة العامة غير العادية.



## قطاع التأمين

يعمل في قطاع التأمين الفلسطيني 12 شركة تمارس مختلف أنواع التأمين، ثلاثة منها تمارس أعمال التأمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية<sup>[31]</sup>. وتقدم شركات التأمين خدماتها من خلال 191 فرعاً ومكتباً، منتشرة في مختلف المناطق الفلسطينية، و1,680 موظف (34.1% منهم إناث)، و279 من مقدمي خدمات التأمين المساندة (وكلاء، ومنتجين، ووسطاء تأمين وإعادة التأمين).

شكل 6-6: موجودات قطاع التأمين (مليون دولار)، 2021-2023



المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

ويعتبر قطاع التأمين من بين القطاعات التي تأثرت بالظروف والأوضاع الاستثنائية التي سادت خلال العام 2023، وانعكست تداعياتها على موجودات هذا القطاع التي تراجع بنحو 23% قياساً على ما كانت عليه في العام 2022، لتصل إلى حوالي 603.6 مليون دولار<sup>[32]</sup>، متأثرة بتراجع موجوداته المتداولة بحوالي 39%، لتتخفض إلى حوالي 290.7 مليون دولار. في حين ارتفعت الموجودات غير المتداولة بشكل هامشي (0.7%)، لتبلغ 313 مليون دولار، أو ما يعادل 52% من إجمالي موجودات قطاع التأمين، تشكل الاستثمارات العقارية حوالي 41% منها، والممتلكات والمعدات نحو 15% من الموجودات غير المتداولة. كما تراجع صافي ربح القطاع بعد

الضريبة بحوالي 56%، ليصل إلى 9.5 مليون دولار مقارنة بحوالي 21.7 مليون دولار في العام 2022. في حين بقيت حقوق ملكيته مستقرة عند حوالي 251.2 مليون دولار. والجدير ذكره، أن شركات التأمين بدأت في العام 2023 اعتماد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-17) الخاص بعقود التأمين، والمعيار (IFRS-9) الخاص بالأدوات المالية بالنسبة لشركات التأمين، الأمر الذي أثر على الإفصاح عن البيانات المالية لهذه الشركات.

وعلى صعيد البيانات التشغيلية، فقد شهد العام 2023 تراجعاً هامشياً في إجمالي أقساط التأمين المكتتبه مقارنة مع العام السابق (حوالي 0.2%)، لتبلغ نحو 395.2 مليون دولار، 68% منها أقساط تأمين المركبات. قابلها ارتفاع ملحوظ في مصاريف عقود التأمين (التعويضات المدفوعة) بنحو 33.4%، لتصل إلى حوالي 339.0 مليون دولار (67% منها تعويضات مدفوعة مقابل تأمين مركبات، و12% منها مقابل تأمين صحي)، إذ تشير البيانات إلى ارتفاع عدد الحوادث المبلغ عنها خلال العام 2023 بنسبة 20.2%، لتصل إلى 1.7 مليون حادث (91% منها تتعلق بالتأمين الصحي، و7% لتأمين المركبات).

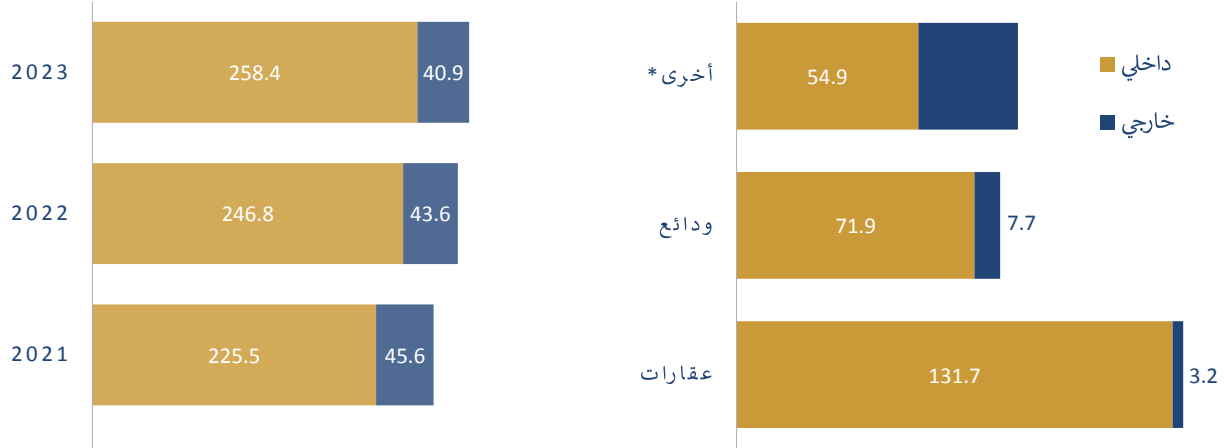
أما من منظور المخاطر، فجزء كبير من المخاطر المحتملة المحيطة بهذا القطاع ترتبط بهيكلية استثماراته، التي تستحوذ على نحو نصف موجودات قطاع التأمين، وبقيمة بلغت حوالي 299.4 مليون دولار، مرتفعة بنحو 3.1% عما كانت عليه في العام 2022، تم ضخ نحو 86.3% منها في الاقتصاد المحلي. مع تركيز واضح في القطاع العقاري، وارتفاعها خلال العام 2023 بنحو 3.3%، لتصل إلى حوالي 134.8 مليون دولار، مشكلة نحو 45% من إجمالي استثمارات قطاع التأمين، غالبيتها داخل فلسطين. وتأتي الودائع في المرتبة الثانية بعد العقارات، والتي ارتفعت خلال العام 2023 بنحو 15.3%، لتصل إلى حوالي 79.6 مليون دولار، أو ما سبته 26.6% من إجمالي الاستثمارات، أكثر من 90% منها لدى المصارف العاملة في فلسطين. كما رفع هذا القطاع من استثماراته في الأدوات المالية ذات القيمة العادلة بنحو 1.2%، لتصل إلى حوالي 71.6 مليون دولار، تعادل نحو 24.0% من إجمالي الاستثمارات، منها نحو 76% داخل فلسطين.

<sup>[31]</sup> تم خلال العام 2023 ترخيص شركة البركة للتأمين الإسلامي، وشركة الأراضى المقدسة للتأمين التكافلي.  
<sup>[32]</sup> البيانات المالية الواردة في هذا الجزء تقتصر على بيانات 10 شركات من أصل 12 شركة تأمين، كما وردت من المصدر.



وفي المقابل، تراجعت استثمارات قطاع التأمين في الأدوات المالية ذات الكلفة المطفأة (جلها خارجية) بنحو 31.1%، مخفضة إلى 13.3 مليون دولار، أو ما نسبته 4.4% من إجمالي استثمارات هذا القطاع. وهذا يعني أن معظم المخاطر المحتملة لاستثمارات قطاع التأمين هي في الغالب مخاطر داخلية، مردداً بدرجة أساسية إلى قطاع العقارات، في حين أن المخاطر الخارجية قد تؤثر على جزء بسيط من الاستثمارات، تبعاً لطبيعة هذه الاستثمارات وبلدها.

شكل 7-6: استثمارات قطاع التأمين (مليون دولار)، 2021-2023



\* تشمل الأدوات المالية ذات القيمة العادلة (الأسهام)، والأدوات المالية ذات القيمة المطفأة (السندات). المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

## قطاع التأجير التمويلي والرهن العقاري

تعتبر وسائل التمويل التي يتيحها قطاع التأجير التمويلي مكملّة لوسائل التمويل المتاحة في السوق الفلسطيني من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، إذ يركز هذا القطاع على الفئات والشراخ غير المشمولة في القطاع المصرفي، ولا تمتلك تاريخاً ائتمانياً. كما يعتمد على التمويل متوسط الأجل لتمويل الأصول المنقولة وغير المنقولة. والجدير ذكره، بأن التأجير التمويلي يختلف عن غيره من التمويلات نظراً لطبيعته بعدم طلب شركات التأجير التمويلي في الغالب ضمانات إضافية غير الأصل موضوع عقد التأجير التمويلي، كما أن الدفعات في الغالب تكون ثابتة طوال فترة التعاقد. ويقوم مبدأ هذا النوع من التمويل على قيام شركات التأجير التمويلي بشراء الأصول التي يختارها المستأجر من الموردين، وتمنح صلاحية استخدامها وحياتها والانتفاع منها إلى المستأجر لاستخدامها لفترة زمنية محددة مقابل دفعات نقدية، مع بقاء ملكيتها القانونية لدى الشركة المؤجرة إلى أن ينتهي عقد التأجير التمويلي، إما بالتملك أو بخيار الشراء.

ويعمل في قطاع التأجير التمويلي ثمان شركات، سبع منها تمارس أعمال التأجير التمويلي التقليدية، في حين تمارس شركة واحدة أعمال التأجير التمويلي وفقاً للشريعة الإسلامية<sup>[33]</sup>. وخلال العام 2023 تراجعت قيمة إجمالي استثمارات عقود التأجير التمويلي إلى حوالي 122.2 مليون دولار، منخفضة بنحو 14.7% مقارنة مع العام السابق، كما تراجع عدد عقود التأجير التمويلي بمعدل 13.2% خلال ذات

<sup>[33]</sup> ممثلة بالشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)، والشركة العربية للتأجير التمويلي، وشركة ريتز ليسينغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي، وشركة ليز فور يو للتأجير التمويلي، وشركة الأجرة الفلسطينية، وشركة ليس أند جو للتأجير التمويلي، وشركة جديكو ليسينغ للتأجير التمويلي، والشركة المتكاملة للتأجير التمويلي. ولاحقاً لسنة هذا التقرير تم خلال العام 2024 ترخيص شركة آفاق للإجارة الإسلامية.



الفترة ليبلغ عددها 2,431 عقداً. ويعزى هذا التراجع إلى تداعيات العدوان، وحالة الضبابية وحالة عدم اليقين والهشاشة التي أحاطت بالاقتصاد الفلسطيني في تلك الفترة مما أدى لعزوف الكثير من الأفراد والشركات عن الاقبال على هذا النوع من التمويل. إذ تشير البيانات إلى تراجع عدد عقود التأجير التمويلي خلال الربع الرابع من العام 2023 بنحو 69% مقارنة بعددها في الربع الثالث من ذات العام (قبل بداية الحرب) وبحوالي 74% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ 195 عقداً فقط خلال الشهور الثلاث الأخيرة من العام، وبقيمة بلغت نحو 16.2 مليون دولار، مقارنة بحوالي 632 عقداً في الربع الثالث 2023، بقيمة 33.5 مليون دولار، وحوالي 751 عقد في الربع الرابع من العام 2022، وبقيمة 34.9 مليون دولار.

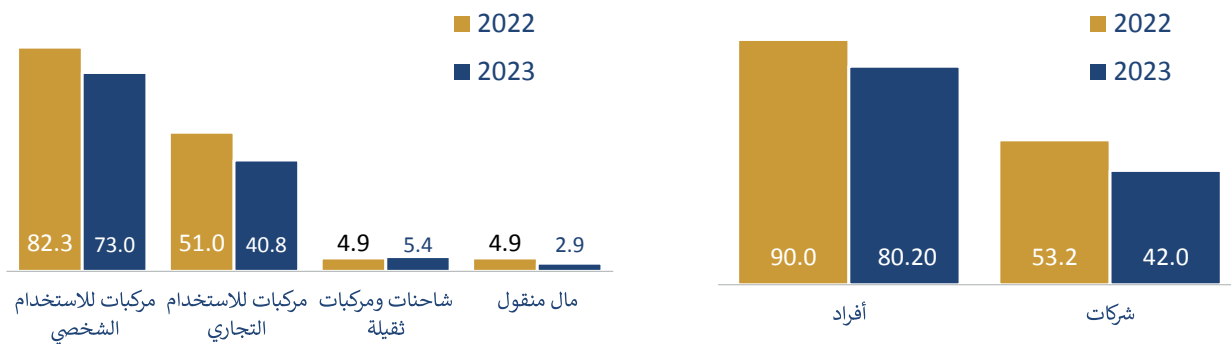
جدول 4-6: عقود التأجير التمويلي، 2023-2021

2023	2022	2021	البيان
8	8	9	عدد الشركات العاملة
122.2	143.1	102.1	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)
2,431	2,800	1,900	عدد عقود التأجير التمويلي

المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

أما من منظور المخاطر، فيعد التركيز من أهم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على أداء هذا القطاع، إذ يتركز الجزء الأكبر من نشاط هذا القطاع لدى الأفراد، باستحوذهم على نحو 86% من عدد العقود، وحوالي 66% من قيمتها، في حين استحوذت الشركات على نحو 14% من عدد العقود، وحوالي 34% من قيمتها. كما تستحوذ شركتان على حوالي نصف عدد ومحفظة التأجير التمويلي من أصل ثماني شركات تمارس خدمات التأجير التمويلي. أضف إلى ذلك التركيز الجغرافي، إذ تستحوذ محافظتي رام الله ونابلس على حوالي نصف محفظة التأجير التمويلي (محافظة رام الله على حوالي 32.7% من عدد العقود، ونحو 43.3% من قيمتها، ومحافظة نابلس على نحو 14.4% من حيث عدد العقود، و12.8% من قيمتها)، وهذا يعود لعوامل لها علاقة بهيكلية الاقتصاد الفلسطيني، وتركز الأعمال والسكان.

شكل 6-8: عقود التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور والمستأجر، (مليون دولار)، 2023-2022



المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

أما من حيث طبيعة الأصول المؤجرة، فيتركز الجزء الأكبر منها في عقود المركبات، وذلك لسهولة تسجيل ملكيتها في دوائر السير، وتدني مخاطر تأجيرها في ظل وجود سوق ثانوي وإعادة هيازتها. وقد استحوذت عقود تأجير المركبات بغرض الاستخدام الشخصي على حوالي 78% من قيمة العقود، أي أن القطاع الاستهلاكي هو أكثر القطاعات الاقتصادية استفادة من محفظة التمويلات. وفي المقابل شكلت



المركبات المخصصة للاستخدام التجاري 33% من إجمالي المحفظة، أما المعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة فلم تتجاوز 5% من محفظة التأجير التمويلي، في حين شكل المال المنقول (أو الأصول المنقولة) نحو 2.4% فقط من إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي، معظمها معدات طبية وآلات ومعدات زراعية ومعدات مكتبية إضافة لخطوط إنتاج الغذاء وغيرها.

أما بالنسبة لقطاع **الرهن العقاري**، فلا يزال هذا القطاع غير فعال في ظل عدم وجود شركات متخصصة في مجال الرهن العقاري، واقتصار العمل فيه على السوق الأولي فقط. أي من خلال المنح المباشر لقروض تمويل الرهن العقاري من قبل المصارف، والتي يعتمد بعضها على مصادره الذاتية (أي الودائع) لتمويل عمليات الإقراض العقاري. في حين يلجأ بعضها الآخر إلى إعادة تمويل قروضه من خلال السوق الثانوي، أي شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، والتي بدورها تحصل على التمويل إما من الاقتراض أو من رأسمالها.

ورغم محاولات ومبادرات الهيئة الرامية لإنشاء شركات تقوم بأعمال التمويل العقاري المباشر للمواطنين، إلا أن هذه المحاولات قد واجهت بعض التحديات، أهمها عدم القدرة على منافسة التمويل المقدم من المصارف، إلى جانب كون جزء كبير من عمليات بيع وتقسيم العقارات تتم بشكل مباشر بين المطور والمواطن.



# الفصل السابع الأوضاع الضاغطة



## نظرة عامة

حرصت سلطة النقد في إطار إدارتها الشاملة للمخاطر، وفي ظل الظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة التي عانى من الاقتصاد الفلسطيني، على إجراء العديد من الاختبارات، لتقييم الوضع المالي للمصارف، وقدرتها على تحمل الأزمات من خلال محاكاة صدمات وسيناريوهات محتملة تحاكي الواقع الاقتصادي والسياسي السائد في فلسطين. وشكلت نتائج هذه الاختبارات مدخلاً أساسياً لبناء سياسات سلطة النقد الرقابية، وتطوير خطط الإنعاش لضمان استمرار قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على أموال المودعين، وبما يساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي.

وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات أن القطاع المصرفي الفلسطيني سليم وقادر بشكل عام على مواجهة الصدمات والأوضاع الضاغطة، نظراً لاحتفاظه بمستويات جيدة من رأس المال، إلى جانب تمتعه بمستويات مريحة من السيولة. ويسلط هذا الفصل الضوء على هذه الاختبارات وأهم نتائجها من منظور تأثيرها على الاستقرار المالي خلال العام 2023.

## اختبارات الأوضاع الضاغطة

قامت سلطة النقد خلال العام 2023 بمحاكاة مجموعة من الصدمات المتعلقة بالملاءة، والسيولة، بهدف التعرف على مدى مرونة وقدرة المصارف العاملة في فلسطين على الصمود في ظل أوضاع ضاغطة مفترضة. وشملت هذه المحاكاة جميع المصارف المرخصة (وعددها 13 مصرفاً) من خلال تعريض مراكزها المالية لصدمة عكسية وفقاً لسيناريو اقتصادي متشائم، يفترض استمرار العدوان الإسرائيلي واتساع نطاقه، وتعرض مناطق الضفة الغربية لمزيد من الاغلاقات والاقترحات، واستمرار الاقتطاع من أموال المقاصة وعدم الانتظام في تحويلها، وشح المساعدات الخارجية وبقيائها في أدنى مستوياتها. ومن المتوقع في ظل هذا السيناريو أن تتزايد حدة وتيرة الانكماش الاقتصادي خلال العام 2024، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة إلى حوالي 7% من إجمالي محفظة القروض، مقارنة مع 4.5% في العام 2023.

وكمؤشر على تقييم أداء المصارف بعد محاكاة الصدمات، سواء في اختبارات العامل الواحد، أو الاختبارات متعددة العوامل، تم اعتماد مقياس النجاح عند مستوى 10.5% (معدل العقبة)، الذي يمثل نسبة كفاية رأس المال بدون أية هوامش إضافية. علماً بأن نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين قبل المحاكاة قد بلغت 16.2% في نهاية العام 2023، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب رقابياً عند 13.5%، متضمناً هامش رأس المال التحفظي البالغ 2.5%، والهوامش المضاد للتقلبات الدورية البالغ 0.5%.

## اختبارات العامل الواحد

تتمثل اختبارات العامل الواحد في محاكاة مجموعة من المخاطر ذات العلاقة بالائتمان، والتركز، والسوق. فعلى مستوى مخاطر الائتمان، تم محاكاة هذه المخاطر من خلال صدمات الضمانات، وجودة الائتمان. وقد أسفرت هذه المحاكاة عن النتائج التالية:

### صدمة انخفاض قيمة الضمانات المقبولة

تقيس هذه الصدمة مدى حساسية المصارف لأي انخفاض قد يحدث على قيمة الضمانات المقبولة لديها، وذلك بافتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 70%. وقد أظهرت نتائج المحاكاة على المستوى الإجمالي للمصارف انخفاض نسبة كفاية رأس المال بنحو 0.65 نقطة مئوية، لتصل إلى 15.56%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة عند 10.5%. كما أظهرت النتائج على المستوى الإفرادى للمصارف، نجاح جميع المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.



## صدمة تدهور جودة الائتمان والارتفاع في الديون المتعثرة

تم محاكاة هذه الصدمة بافتراض ارتفاع نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية إلى حوالي 7.0%، مقارنة مع مستواها في نهاية العام 2023، البالغ 4.5%. وقد أسفرت نتائج المحاكاة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال بنحو 0.96 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات، لتصل إلى حوالي 14.6%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة، سواء على المستوى الإجمالي، أو على المستوى الإفرادي للمصارف.

أما على مستوى مخاطر التركيز، فتم محاكاة هذه المخاطر من خلال صدمة التعثر، على مستوى أكبر مقترض، وعلى مستوى أكبر ثلاثة مقترضين (بخلاف الحكومة). وقد أسفرت هذه المحاكاة عن النتائج التالية:

### صدمة تعثر أكبر مقترض (بخلاف الحكومة)

أظهرت نتائج محاكاة هذه الصدمة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بنحو 1.38 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات، لتصل إلى حوالي 14.18%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج على المستوى الإفرادي للمصارف نجاح كافة المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.

### صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (بخلاف الحكومة)

أظهرت نتائج المحاكاة انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بنحو 2.72 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات، لتصل إلى حوالي 12.84%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج على المستوى الإفرادي للمصارف، نجاح معظم المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.

وعلى مستوى مخاطر السوق، تم محاكاة هذه المخاطر من خلال صدمة تغير أسعار الصرف. ولأغراض هذه المحاكاة، وفي ظل عدم وجود عملة وطنية لقياس أثر انخفاضها مقابل العملات الأخرى، فقد تم التعامل مع عملة الشيكيل كعملة واقع (De facto currency) وقياس أثر انخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى. وتم تحديد قناتين لانتقال أثر هذه الصدمة إلى البيانات المالية للمصارف:

- الأولى، تمثلت في محاكاة الأثر المباشر لانخفاض سعر صرف عملة الشيكيل بنسبة 15% مقابل العملات الأخرى المتداولة في فلسطين.
- الثانية، تمثلت في محاكاة الأثر غير المباشر لانخفاض سعر صرف الشيكيل، من خلال افتراض تعثر 10% من القروض بالعملات الأخرى، بخلاف عملة الشيكيل، نتيجة لانخفاض سعر صرف الشيكيل.

وقد أسفر الأثر المجمع (المباشر وغير المباشر) لمحاكاة هذه الصدمة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بنحو 0.23 نقطة مئوية، لتصل إلى 15.98%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج على مستوى الإفرادي للمصارف عن نجاح كافة المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.

## الاختبار متعدد العوامل

تم في سياق هذا الاختبار تقييم تأثير الظروف الاقتصادية المعاكسة والصدمات الشديدة على المراكز المالية للمصارف وكفاية رأسمائها، وذلك للتعرف على الاحتياجات الرأسمالية المفترضة للمصارف في الأوضاع الضاغطة، بالإضافة إلى التدابير الاستباقية التي يتوجب اتخاذها لتعزيز مرونتها المالية.

وتضمن هذا الاختبار محاكاة أكثر من صدمة بشكل متزامن مع بعضها البعض، تتمثل في صدمة ارتفاع نسبة التعثر في محفظة القروض عن مستواها الحالي البالغ 4.5% لتصل إلى 7.0%، إلى جانب صدمة انخفاض قيمة الشيكيل مقابل العملات الأخرى بنسبة 15%، وصدمة ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية بنحو 100 نقطة أساس خلال العام 2024. ورغم أن هذا المزيج من الصدمات يعكس سيناريو شديد التشاؤم، وصعب



الحدوث في الظروف الطبيعية، لكنه يبقى واقعي ومعقول في ظل الظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني. كما تم تعديل الوضع الأولي للمصارف من ناحية المخصصات الإضافية المطلوبة في حال افتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 70%.

وقد أسفرت نتائج محاكاة هذا السيناريو عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بنحو 2.39 نقطة مئوية، من 16.21% إلى 13.82%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. أما على المستوى الإفرادى للمصارف، فقد أظهرت نتائج المحاكاة نجاح غالبية المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأسمال أعلى من معدل العقبة. وهو ما يؤشر على قوة وسلامة المراكز المالية للمصارف، ومرونتها في التعامل مع هذا السيناريو عالي الشدة.

## اختبار السيولة

تمثل هذا الاختبار في محاكاة صدمة حدوث عمليات سحب نقدية يومية تراكمية لدى جميع المصارف، وفق الافتراضات التالية:

1. سحبيات يومية على الودائع تحت الطلب بعملة الشيكال بنسبة 15%، وعلى العملات الأخرى بنسبة 10%.
2. سحبيات يومية على الودائع الآجلة بعملة الشيكال والعملات الأخرى بنسبة 5%.
3. توفر السيولة يومياً بنسبة 95% من الأصول السائلة، وبنسبة 1% من الأصول غير السائلة.

وقد أظهرت نتائج محاكاة هذه الصدمة قدرة المصارف على التعامل مع هذا الوضع الضاغط على مدار 4 أيام متتالية، قبل أن تبدأ سيولة بعضها بالنفاد.

وبشكل عام، تشير نتائج محاكاة الأوضاع الضاغطة إلى أن القطاع المصرفي الفلسطيني سليم، وقادر على مواجهة الصدمات والأوضاع الضاغطة، نتيجة احتفائه بمستويات جيدة من رأس المال، إلى جانب تمتعه بمستويات مريحة من السيولة. فقد أظهرت نتائج محاكاة مختلف الصدمات نجاح المصارف في اجتياز هذه الصدمات والمحافظة على مستويات رسمة أعلى من معدل العقبة الذي تم اختبارها، باستثناء بعض المصارف التي تعرضت لانخفاض طفيف في نسبة كفاية رأس المال دون مستوى العقبة المشار إليه في السيناريوهات التي تصنف بأنها عالية الشدة.

## اختبارات انتقال العدوى

تتضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقوم بها سلطة النقد محاكاة لمخاطر انتقال العدوى بين المصارف، وما قد يحدث لرأس المال المصارف في حال فشل أو تعثر أحدها عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف الأخرى. ويستند مبدأ عمل هذا الاختبار بدرجة أساسية على الودائع البنينية بين المصارف، باعتبارها ودائع تبادلية يمكن استخدامها لسداد التزامات المصارف تجاه بعضها البعض دون شرط أو قيد.

وكمؤشر على تقييم أداء المصارف بعد محاكاة هذه الصدمة، تم اعتماد معدل العقبة عند مستوى 10.5% كمقياس للنجاح (كما في اختبارات التحمل الأخرى)، والذي يمثل نسبة كفاية رأس المال بدون أية هوامش إضافية. علماً بأن نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين قبل المحاكاة بلغت 16.2% في نهاية العام 2023، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب رقابياً من قبل سلطة النقد<sup>[34]</sup>.

[34] تشترط تعليمات سلطة النقد ألا يقل الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف عن 13.5%، متضمناً هامش رأس المال التحفظي البالغ 2.5%، والهامش المضاد للتقلبات الدورية البالغ 0.5%.



وفي هذا السياق، أظهرت البيانات الصادرة عن سلطة النقد في نهاية العام 2023 ارتفاع أرصدة (ودائع) المصارف العاملة في فلسطين لدى بعضها البعض بنحو 32.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 349 مليون دولار، وتركز الجزء الأكبر منها (أكثر من 71%) في ثلاثة مصارف، مما يجعلها أكثر تعرضاً لتعثر أو فشل غيرها من المصارف الأخرى. علماً بأن سوق ما بين المصارف في فلسطين بالإجمال لا يزال يتسم بالضعف.

وقد أظهرت نتائج محاكاة هذا الاختبار الذي قامت به سلطة النقد في نهاية العام 2023 أن القطاع المصرفي لا يعاني من مخاطر انتقال العدوى. فعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس إجمالي للمصارف العاملة في فلسطين إلى حوالي 11.5% في أسوأ الاحتمالات، مقارنة مع من 16.2% قبل الصدمة، إلا أنها بقيت أعلى من معدل العقبة. وعلى مستوى الأفراد للمصارف، تشير نتائج المحاكاة إلى نجاح معظم المصارف في اجتياز هذا الاختبار وبقاء نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة، باستثناء مصرف واحد فقط وفقاً لأسوأ السيناريوهات.

## اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي

عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023 من ظروف استثنائية وأوضاع صعبة تسببت في مزيد من الضبابية وعدم اليقين، وتمخضت عن انكماش اقتصادي بنحو 5.5%، إلى جانب تدهور العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وبهدف تقييم المخاطر التي قد تنتقل من الاقتصاد الحقيقي إلى القطاع المصرفي جراء هذه الأوضاع، تتولى سلطة النقد إجراء اختبارات لمخاطر الاقتصاد الكلي، من خلال محاكاة بعض الصدمات العكسية في مؤشرات الاقتصاد الكلي (كالنمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، وسعر فائدة الإقراض)<sup>[35]</sup>، وتداعياتها على مستويات التعثر في القطاع المصرفي، متمثلة في مؤشر القروض غير العاملة (القروض المتعثرة).

وتستخدم سلطة النقد في عملية المحاكاة هذه الصدمات نموذج تصحيح الخطأ لمتجه الإنحدار الذاتي (Vector Error Correction Model-VECM)، وتفترض هذه المحاكاة وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ونسبة التعثر، أي أن تسارع النمو الاقتصادي يؤدي إلى تراجع نسبة التعثر في القطاع المصرفي. كما تفترض المحاكاة وجود علاقة طردية بين كل من سعر فائدة الإقراض، ومعدل البطالة، وسعر صرف الدولار مقابل الشيكال، مع نسبة المتعثر، وبالتالي فإن أي زيادة في هذه المتغيرات سوف تؤدي إلى تزايد نسبة التعثر. ولهذه الغاية، تم توظيف النموذج التالي:

$$\Delta L(NPL_t) = \alpha + \gamma * e_t + \sum_{i=1}^2 a_i * \Delta L(NPL_{t-i}) + \sum_{i=1}^2 b_i * \Delta L(RGDP_{t-i}) + C1 * \Delta IL + C2 * \Delta UNEMP + C3 * \Delta EXR$$

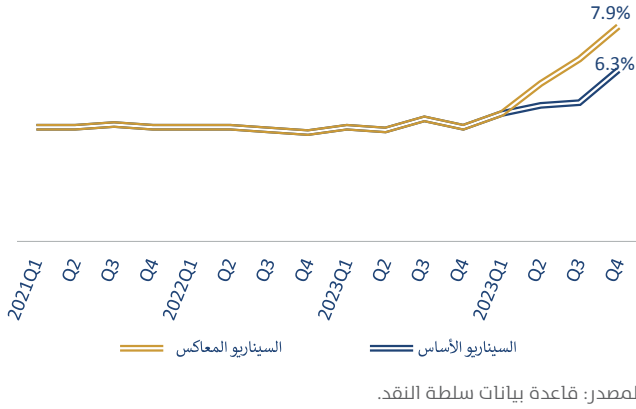
حيث:

- $e_t$ : معامل تصحيح الخطأ
- $\Delta L(NPL_{t-i})$ : التغير في القروض المتعثرة خلال الفترة السابقة
- $\Delta L(RGDP_{t-i})$ : التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة السابقة
- $\Delta IL$ : التغير في سعر فائدة الإقراض.
- $\Delta UNEMP$ : التغير في معدل البطالة.
- $\Delta EXR$ : التغير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكال.

<sup>[35]</sup> تم اختبار العلاقة الإحصائية بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشر القروض غير العاملة، وأظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية عند مستوى 5% للمتغيرات الداخلة في النموذج المذكور أعلاه.



شكل 1-7: التنبؤ بنسب القروض المتعثرة للعام 2024



ويتيح هذا النموذج التعرف على التغيرات المستقبلية وتقديم رؤى استباقية حول كيفية حماية القطاع المصرفي من الصدمات المحتملة. كما يتيح تحليل السيناريوهات المختلفة والاستجابة بمرونة للتحديات الاقتصادية، مما يعزز من الاستقرار المالي. وقد تمت عملية المحاكاة وفق سيناريوهين (السيناريو الأساس والسيناريو المعاكس)، ذات افتراضات مختلفة ومحتملة الحدوث. ففي سيناريو الأساس (سيناريو الوضع القائم حالياً)، أي استمرار العدوان الإسرائيلي وما تمخض عنه من توقف الغالبية العظمى من الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة جراء استمرار العدوان، وتشديد القيود على حركة الأفراد في الضفة الغربية وارتفاع معدلات البطالة، وتأثير ذلك على الحياة اليومية وسبل كسب العيش، وتفاقم الضغوط على مالية الحكومة، وضعف الحركة التجارية والسياحية الداخلية والخارجية، وتأثير هذه العوامل على مستويات الاستهلاك والاستثمار والنشاط الاقتصادي.

وفي ظل هذه الافتراضات، يتوقع أن يستمر الانكماش في الاقتصاد الفلسطيني، وأن يسجل تراجعاً بنحو 17.3% في العام 2024، مقارنة مع انكماش بنحو 5.5% العام السابق، وأن يتراجع الدخل الفردي بحوالي 19.3%، مقارنة مع تراجع بنحو 7.9% في العام السابق، إلى جانب تزايد معدل البطالة إلى حوالي 45.7%، مقارنة بنحو 30.7% في العام 2023. ومن المتوقع أن يتسبب هذا الأداء في رفع نسبة القروض المتعثرة إلى 6.3%، مقارنة مع 4.5% في العام 2023.

أما في حال تعرض الاقتصاد لسيناريو أكثر تشاؤماً (السيناريو المعاكس)، أي اتساع نطاق العدوان وتزايد شدته وقوته، وبالتالي تفاقم تداعياته على الافتراضات السابقة (افتراضات سيناريو الوضع القائم)، فمن المتوقع أن يتسبب هذا السيناريو في تسارع حدة الانكماش في الاقتصاد إلى حوالي 20.0%، مع ارتفاع مستويات البطالة إلى حوالي 49.5%، مع تزايد حدة التراجع في الدخل الفردي إلى 21.9%. ومن المتوقع أن يتسبب هذا السيناريو في رفع نسبة التعثر إلى حوالي 7.9% خلال العام 2024.

جدول 1-7: التنبؤ بالتغير في القروض المتعثرة، 2024

الفترة	السيناريو المعاكس				السيناريو الأساس					
	التغير في معدل			النمو (%)	التغير في معدل			النمو (%)		
	نسبة التعثر	سعر الصرف	فائدة الإقراض		البطالة	نسبة التعثر	سعر الصرف		فائدة الإقراض	البطالة
الربع الأول	4.7	0.15-	0.16-	8.2	34.9-	4.7	0.15-	0.16-	8.2	34.9-
الربع الثاني	6.1	0.19	0.15	10.8-	25.0-	5.4	0.04	0.00	11.8-	25.0-
الربع الثالث	7.4	0.10	0.25	0.6	22.8-	5.9	0.02	0.14-	9.7-	17.4-
الربع الرابع	7.9	0.15	0.45	1.0	12.3	6.3	0.03	0.15-	2.5-	18.0
2024	7.9	0.29	0.70	18.8	19.9-	6.3	0.06-	0.45-	15.0	17.3-

المصدر: تنبؤات سلطة النقد.



محافظة رام الله والبيرة - فلسطين ص.ب 452 P.O. Box - Palestine  
الرمز البريدي: P6160675 | هاتف: +970 2 2415251 | فاكس: +970 2 2415310 | Fax: info@pma.ps  
[www.pma.ps](http://www.pma.ps)